التحولات السياسية في المنطقة لعام

2011

Al-Kataib

مركز الكتائب للرصد و الإستطلاع

AL-KATAIB CENTER FOR MONITORING & RECONNAISSANCE

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمـد للـه رب العـالمين والصـلاة والسـلام علـى أشـرف المرسلين وعلى آله وصحبه ومن تبعهـم بإحسـان إلـى يـوم الدين، أما بعد:

في هذا التقرير سنركز على ما يلي:

2-السودان:
- إستفتاء الجنوب.
- دارفور.
- النفط.
- منطقة أبيي.

بسم الله وبحمده نبدأ...

1-إستفتاء الجنوب.

استفتاء الجنوب.. والسيناريوهات الثلاثة لسودان 2011

إعداد- آلان شورتز
ترجمة- عبد المنعم فريد

يدخل السودان في الوقت الراهن فـي محـك تـاريخي مـع قرب إجراء استفتاء تقرير مصير الجنوب المقـرر فـي ينـاير 2011 مما سيكون له الدور الأكبر في تحديد مستقبله.

ورغم غياب تصـوّر واضـح حـول مـا يمكـن أن يكـون عليـه الوضع في السودان خلال المرحلة المقبلة، وهو الأمر الــذي تعكســه الغالبيــة العظمــى مــن التقــارير الغربيــة الصــادرة مــؤخرا، إلــى أن ذلــك لا يمنــع مــن اللجــوء إلــى أســلوب السيناريوهات متعددة النتائج، والـتي عليهـا تكـون المحاولـة لرسم صورة حول السودان 2011.

وفـي محاولـة لـذلك، ناقشـت دراسـة أعـدها بـاحثون فـي المعهـد الأمريكـي للسـلام بواشـنطن سـيناريوهات العنـف السياسي المحتملة في السودان عام 2011, وترأس فريـق العمل البروفيسور آلان شورتز الأستاذ بجامعـة جـورج تـاون والمتخصص في تخطيط وتحليـل السـيناريوهات، وسـبق لـه أن أعـد تقريـرا هامـا عـن سـيناريوهات العنـف والمقاومـة وخيارات المستقبل في العراق في عام 2006.

واسـتعرض المشـاركون فـي ورش العمـل المشـار إليهـا القوى المؤثرة في صنع الأحـداث السياسـية فـي السـودان، والاتجاهات الكلية للفواعل والرأي العام وكذلك العوامل غير المرئيــة فــي تشــكيل الأحــداث والســيناريوهات، وحــدد المشاركون أربعة افتراضات أساسـية بنيـت عليهـا الدراسـة وهي:

- غياب احتمالات التغيير في الواقع الراهن حيث أنه من غير المنتظر أن يتم حل القضايا الأساسية مثل ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب ، والترتيبات الأمنية قبل اجراء استفتاء 2011.

- من غير المحتمل أن يتخلى المؤتمر الوطني الحاكم عن السلطة وسيركز على التكتيكات المؤقتة وليست الاستراتيجيات طويلة المدى.

- أساس الصراع في السودان سببه جزئيا المنافسة على الموارد القليلة مثل النفط والمياه.

- تتركز السلطة والثروة في يد مجموعة قليلة يغلب عليها الطابع العربي في الوسط النيلي، على حساب المجموعات السكانية الأخرى التي تقطن الأطراف والهوامش.

في مقابل هذه الافتراضات التي ركزت على الشمال، حدد المشاركون عوامل واتجاهات خفية تؤثر على بنية العنف المحتمل وهي في مجملها مختصة بالحراك السياسي والاجتماعي في جنوب السودان، ولعل العامل الأكثر تأثيرا هو مدى قدرة الحركة الشعبية علي حكم الجنوب، حيث توجد مؤشرات قوية في الوقت الراهن تؤكد على فشل الحركة في تقديم الخدمات الأساسية، الحفاظ على الأمن الداخلي ،محاربة الفساد وتأسيس بنية حكم راشد تنال رضا أهل الجنوب، كما تشير العوامل الأخرى إلى التعقيدات الإقليمية ودور المجتمع الدولي في إنقاذ وتقويم مسار عملية السلام في السودان. وركز المشاركون أيضا على أهمية العلاقة بين الشمال والجنوب في ظل غياب رؤية مشتركة لمستقبل الشراكة قبل وبعد 2011.

كما حدد القائمون على الدراسة مؤشرات أخرى هي قدرة الحركة على حكم الجنوب، ومدى تعاون حكومة الشمال قبل وبعد عملية الاستفتاء وتحديد ردود الفعل على الأحداث المتوقعة سياسيا وعسكريا وإداريا واقتصاديا، وتوافر وتوزيع الموارد الأساسية على مستوى القاعدة الشعبية. وأخيرا مدى قدرة الطرفان على حل القضايا العالقة مثل الحدود وعائدات النفط قبل الاستفتاء أو بعد إعلان نتيجته مباشرة.

بناء على تلك المعطيات والمؤشرات خلصت الدراسة إلى ثلاثة سيناريوهات متوقعة للسودان 2011.

السيناريو الأول: انفصال مكلف للجنوب

هذا السيناريو يركز بشكل حصري تقريبا على الجنوب، حيث تفتقر حكومة جنوب السودان إلى القدرة على تقديم الخدمات اللازمة، بما في ذلك التوزيع العادل للموارد الأساسية (مثل الطرق والمياه والغذاء)، كما تنفق الجزء الأكبر من عائدات النفط على أمنها العسكري في محاولة للحفاظ على النظام وتوفير رادع ضد الشمال، لذلك يمكن القول إن الفساد في ارتفاع، لذلك فقبول الوضع الراهن غير مستدام لفترة طويلة بعد الاستفتاء.

ويرى هذا السيناريو أن الانفصال إذا حدث سيكون مكلفا للجنوب وذلك لاختلالات أساسية في أسلوب ونمط الحكم في جنوب السودان لفشله في مخاطبة القضايا الأساسية للمواطنين.

ويرى المختصون أنه إذا لم تتغير طريقة ونمط الحكم الراهنة في الجنوب فإنه سينحدر إلى دوامة من العنف حتى

إذا لم يتعرض إلى عدوان عسكري من الشمال أو انخفـاض نسبة تدفقات المساعدات والدعم الدولي الحالية.

وفي هذا السيناريو نقـد حـاد لفشـل الحركـة فـي تأسـيس نمط حكم يحظى بمصداقية وشفافية عالية خاصة فـي ظـل ضعف قدرتها على توفير الخدمات الأساسـية ، نـزع السـلاح من المليشيات، واحتمالات انتقال العنف الراهن مـن جنـوب كردفان إلي جنـوب السـودان، وكـذلك عـدم قـدرة الحركـة على تنزيل السلطات الإدارية إلى مستويات الحكم الأدنى.

وضمن هذا السيناريو عددت الدراسة العوامل الـتي يمكـن أن تؤدي أو تسهل من العنف السياسـي علـى نطـاق واسـع في الجنوب (والذي قد يمتد إلى الشمال) وهي:

- فشل توزيع الغذاء والمياه والطاقة وبناء البنية التحتية الأساسية (مثل الطرق).

- الصراع بين القبائل.

- العنف في جنوب كردفان أو النيل الأزرق ، والتي قد تمتد الى الجنوب.

- عجز حكومة جنوب السودان لنزع سلاح الميليشيات.

- فشل الشمال لتقديم المساعدة لتجنب العنف في الجنوب.

وقد يمكـن تجنـب هـذه الدوامـة إذا كـان جنـوب السـودان يمكن أن يحسن بشكل كبير من قدرته على تقديم الخدمات

على المستوى المحلي، ولكن هذا ليس من المرجح أن يحدث من دون ما يلي:

- حل القضايا العالقة لمنع إنتاج مناخ الأزمة بين الشمال والجنوب عقب الاستفتاء خاصة في قضايا النفط.

- ضرورة رفع التمثيل الدبلوماسي مع الجنوب لتعزيز الثقة معه، ومغازلة الشمال بمراجعة منظومة العقوبات الاقتصادية من أجل تشجيعه للتعاون مع الجنوب لحل هذه القضايا.

- ضرورة إنفاذ حكم القانون وتوخي الشفافية ، وكذلك إنشاء صندوق دولي للمانحين بقيادة الولايات المتحدة لتقديم برامج ومشروعات تنموية حقيقية وليس مجرد مساعدات عاجلة لا تسمن ولا تغني من جوع.

- العامل الأهم هو المحافظة على وحدة الحركة وقيادتها من الاختلاف والتناحر والتشرذم.

- إجراء مراجعة شاملة للاستراتيجيات المساعدة الدولية للتركيز على حكومة جنوب السودان والحكومة المركزية

- إنشاء قوة شرطة قادرة على البقاء وسيادة القانون. إنفاذ القانون وإصلاح السجون. ويمكن أن تشمل نزع السلاح من الميليشيات.

السيناريو الثاني: الانحدار إلى حرب أهلية

ويرى هذا السيناريو أن الفشل في بناء الثقة بين الشريكين الشمال والجنوب وعدم القدرة على حل الإشكالات العالقة قبل الاستفتاء سيقود حتما إلى انفجار العنف بعد الاستفتاء دون حدوث تغيير جذري في ديناميكيات الشراكة وحفزها لمخاطبة انشغالات الطرفين سيعزز من ضبابية الوضع الراهن ويفرز اضطرابا في الحسابات، وفقدان الثقة مما يعظم من فرص انفجار العنف بوتيرة عالية.

الدراسة لفتت إلى أهم القضايا التي تعطي مؤشرات لهذا السيناريو وهي:

- التعداد.. وهناك خلاف بين الشمال والجنوب حول صحة تعداد 2008 والمعلومات الديموغرافية المهمة بالنسبة للانتخابات ونتائج الاستفتاء.

- النفط.. وهناك العديد من القضايا العالقة الهامة المتعلقة النفط. هذه المسائل ترتبط بالسيطرة على إنتاج النفط (والتي تسيطر عليه حاليا الشمال) وخطوط الأنابيب، وتوزيع عائدات النفط بين الشمال والجنوب.

- الأمن الداخلي ونشاط الميليشيات المستمر في الشمال والجنوب.

- ترسيم الحدود غير الكاملة ، بما في ذلك استمرار الخلاف على حدود أبيي.

- حيازة الأراضي.

- عدم اليقين بشأن مصير النازحين ، خاصة الجنوبيين في الشمال وترتيبات إعادة الجنوبيين من الشمال في حالة الانفصال.

هذه الخلافات والشكوك توفر بيئة متقلبة يمكن من خلالها الذهاب إلى دوامة من العنف، ولتجنب ذلك لا بد من تشجيع الشريكين لاتخاذ عدة تدابير مشتركة وذلك بأن يضعا في أولوياتهما حل قضايا السيطرة على مناطق إنتاج النفط وتوزيع العائدات لأن مناخ ما بعد الاستفتاء باستقطاباته المتوقعة ربما لا يكون مناسبا لمخاطبة مثل هذه القضايا.

وبشأن إجراءات الأمن الداخلي أوصت الدراسة بضرورة توسيع التفويض الممنوح لقوات الأمم المتحدة "اليونيمس" لتعمل خارج نطاق الاتفاقية، وأن تتبنى دورا فاعلا للتدخل المباشر لتجريد المليشيات من السلاح بدل الاكتفاء بمراقبة الحدود والتقرير بشأن الانتهاكات.

السيناريو الثالث: الإبحار نحو الأفق لتجاوز هذه المعضلات

ويأتي هذا السيناريو عبر تنسيق وتوحيد جهود الطرفين وتحقيق تقدم ملموس في القضايا العالقة، بمساعدة وتدخل قوى من المجتمع الدولي حتى يمكن إجهاض وتجاوز دائرة العنف السياسي المتوقعة.

ولإجراءات بناء الثقة بين الشريكين لا بد من التوصل إلى اتفاق في قضايا التعداد السكاني، والقبول بنتائج الانتخابات والاستفتاء مهما تكن مع ضرورة الحفاظ علي الوضع الراهن وذلك بإعادة انتخاب عمر البشير رئيسا للبلاد، وسلفاكير نائبا أول حتى لا يحدث خلل في تركيبة الحكم الحالية.

- ولعل العامل الأهم أيضا هو الاتفاق على رؤية مشتركة للمستقبل لما بعد الاستفتاء سواء أدى ذلك إلى الانفصال، أو الوحدة أو تمخض عن ترتيبات وسطى بين الخيارين المذكورين.

- وتسوية تفاوضية بشأن المجالات الثلاثة (الخلافات حول أبيي، وجنوب كردفان والنيل الأزرق).

- وبناء الثقة والحوار البناء بين الطرفين وهو ما يحتاج إلى استكشاف نطاق من الخيارات التي يمكن أن تستوعب مخاوف كل منهما. مع بذل جهود متضافرة من قبل

المجتمع الدولي ، حتي يمكن للطرفين أن يدخلا في حوار واقعي.

- الأمن.. بالإضافة إلى الآليات الرسمية، بما في ذلك نزع سلاح الميليشيات ، ينبغي على المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية إشراك الشباب في العمالة المنتجة للحد من العنف، خاصة حول الانتخابات.

- الحدود.. ضرورة أن يتوسط المجتمع الدولي مع الأطراف للمساعدة على إحراز تقدم نحو ترسيم الحدود.

- قبول نتائج الاستفتاء والاعتراف الدولي الفوري بنتيجته.

وأوصت الدراسة بضرورة تعميق تعاطي المجتمع الدولي مع أزمة السودان لرعاية محادثات مشتركة بين الشريكين

بدعم ورعاية من الدول ذات الصلة مثل الولايـات المتحـدة، الصين والقوى الإقليمية الأخرى.

وفي ختام الدراسة خلصت إلى أن السيناريو المـأمول هـو تجـاوز المعضـلات الراهنـة والإبحـار إلـى بـر السـلامة دون انفجـار وتيـرة العنـف وذلـك باتفـاق الطرفيـن ومسـاعدة المجتمع الدولي، خاصة أن التعقيدات المحيطة بالوضـع فـي السودان تقع على عاتق المجتمع الدولي ، الولايات المتحـدة وطرفي الاتفاق وعليهم كثير من المسئوليات والعمـل علـى تجنب تحقيق السيناريوهات الأخرى التي ترجح انفجار العنف السياسي.

وحذرت مـن أن يـؤدي فقـدان الثقـة واضـطراب الشـراكة والاستمرار في النهج الراهن دون الوصول إلى اتفاقات كلية في القضايا الهامة حتى تاريخ الاسـتفتاء 2011 إلـي فوضـي وعنف سياسي لا يستطيع أحد أن يتحقق من سقف تفاعلاته ونتائجه، خاصة أنه لا يمكن إجهاض وتيرة هذا العنف المتوقع دون بلورة رؤية مشتركة لمسـتقبل العلاقـات بيـن الشـمال والجنـوب لمخاطبـة قضـايا مـا بعـد الاسـتفتاء وكيفيـة إدارة الشـئون المشـتركة وحـل الإشـكالات الراهنـة أو المحتملـة الظهور في المستقبل.

كمـا يقـع علـى عـاتق حكومـة جنـوب السـودان النهـوض بقدراتها في الحكم، وتوفير الخـدمات الأساسـية للمـواطنين وتنزيل وتفويض السلطات للوحدات الإدارية الأصغر واعتماد مبدأ الشفافية في الحكم.

استفتاء استقلال جنوب السودان 2011

سوف يعقد جنوب السودان استفتاء انفصال على بقائه أو انفصاله عن السودان في 9 يناير 2011. ويعتبر هذا جزءا من اتفاق نايفاشا 2005 بين الحكومة المركزية في الخرطوم والجيش الشعبي لتحرير السودان. وسيعقد أيضا استفتاء آخر في أبيي على انفصالها عن جنوب السودان.

قانون الاستفتاء

في ديسمبر 2009، أقر البرلمان السوداني قانون الاستفتاء على تقرير مصير الجنوب في جلسة انسحب منها نواب جنوب البلاد بسبب خلاف حول حقوق التصويت لسكان الجنوب المقيمين في الشمال.

وقد انسحب نواب كتلة الحركة الشعبية لتحرير السودان من جلسة البرلمان احتجاجا على المادة 27 من القانون التي تجيز للجنوبيين المقيمين في الشمال قبل عام 1956 التصويت في الشمال، وهو ما ترفضه الحركة.

ويمنح القانون الجديد مواطني جنوب البلاد حق التصويت على انفصاله عن السودان أو بقائه ضمنه. وحسب ذلك القانون فإن احتمال الانفصال مشروط بتصويت نسبة " 50%+1" على ذلك الخيار، وبأن تزيد نسبة المشاركين في التصويت عن 60%.

وقبل عرضه على البرلمان حظي قانون الاستفتاء حول مصير الجنوب باتفاق داخل مجلس الوزراء.

ويمثل إقرار القانون اليوم نهاية لأشهر من الخلاف بين خصمي الحرب الأهلية السابقة وشريكي الحكم الحالي (الحركة الشعبية وحزب المؤتمر الوطني) حول بنوده.

كما يأتي إقرار قانون الاستفتاء بعد يوم واحد من رفض تحالف محامي القوى السياسية المعارضة بالخرطوم أمس قانون الأمن الوطني الذي أجازه البرلمان السوداني أخيرا.

وقال التحالف في بيان له إن القانون يجعل اتفاقية السلام الشامل والدستور مجرد "حبر على ورق".

وناشد التحالف في بيانه القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني والشعب السوداني، التصديَ لهذا القانون ومقاومته بكافة الوسائل القانونية السلمية. [2]

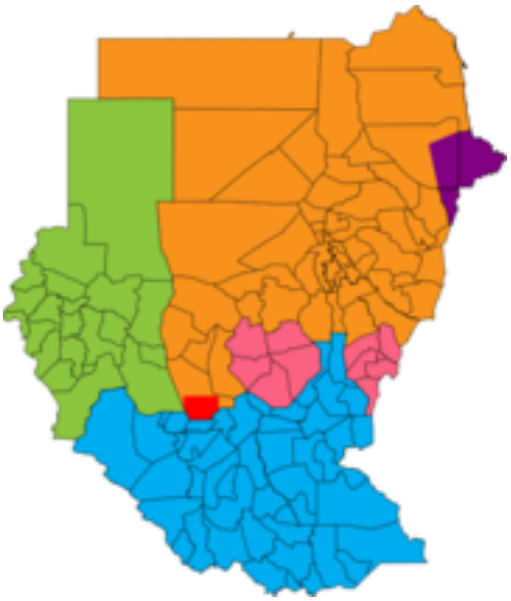

حنوب السودان لعقد استفتاء في 2011.

أبيي (لعقد استفتاء في 2011)

جبال النوبة والنيل الأزرق (لعقد "تشاورات شعبية" في 2011)

دراسة حول الاستفتاء

يستشرف السودان في يناير/ كانون الثاني 2011 إجراء الاستفتاء على حق تقرير المصير لمواطني جنوب السودان. وهو أحد البنود الرئيسية في اتفاقية السلام الشامل التي تم توقيعها في نيفاشا في كينيا عام 2005م.

حيث تم التوافق بين أهل السودان على منح الجنوبيين الحق في تقرير مصيرهم بالتصويت: أما لبقاء جنوب السودان ضمن السودان الموحد، أو لانفصاله عن السودان وإقامة دولة مستقلة خاصة بهم. وقد توافق الطرفان الشريكان في اتفاقية السلام الشامل على العمل من أجل إقناع المواطن الجنوبي بالتصويت الطوعي لصالح خيار الوحدة. وهذا ما يعمل من أجله معظم الساسة وأصحاب الفكر والرأي وقادة المجتمع المدني وعامة المواطنين في السودان.

ونبين فيما يلي أهم المسوغات التي يتبناها من يدعون لخيار الانفصال، ونتعرف عليهم وعلي الجهات التي تقف ورائهم والقطاعات الشعبية التي قد تساندهم.

وبالمقابل نوضح دواعي الحفاظ على الوحدة الوطنية بين شمال وجنوب السودان، والأسباب التي تدعو أبناء السودان عامة وأبناء الجنوب خاصة للتمسك بخيار الوحدة. ونتعرف على الجهات التي تتبني خيار الوحدة، وحجم التأييد الشعبي الذي قد تجده من أبناء جنوب السودان.

ونستعرض أهم المهام والأدوار المطلوب إنجازها من مختلف الشركاء في العملية السلمية في السودان، لاستكمال هذا الاستحقاق الدستوري، بتنظيم الاستفتاء وضمان حريته ونزاهته.

أولاً: خيار الانفصال:

1. دواعي ومحفزات خيار الانفصال:

1-1 بدأت المساعي لتفتيت السودان وفصل جنوبه عن شماله مع مجيء البعثات الكنسية التبشيرية لإفريقيا، والتي كانت بمثابة وحدات الاستطلاع التي مهدت للاستعمار الأوربي لإفريقيا. وقد تبنى الاستعمار البريطاني في السودان 1898-1956م مشروع فصل الجنوب عن الشمال من خلال تبني سياسة المناطق المقفولة، حيث أغلق جنوب السودان تماما أمام المواطنين من شمال السودان وتم فصله بحدود مصطنعة، وبتثبيت علامات حدودية خرسانية عليها، على غرار ما يحدث بين الدول.

1-2 ظل مشروع فصل جنوب السودان هدفا تبنته ودعمته الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ تأسيس الكيان الغاصب في فلسطين. وكانت «إسرائيل» على الدوام، هي الداعم الرئيسي لحركات التمرد في جنوب السودان.

1-3 بسبب اشتعال نار التمرد المسلح، وتطاول أمد الحرب لأكثر من ثلاثة عقود، فقد تولدت مرارات ومظالم تدعم أطروحات النخب التي تدعو للانفصال. قد أضرت فترات الاقتتال هذه بنسيج الوحدة الوطنية بين شمال وجنوب السودان، وتم استثمار ذلك بدهاء كبير من جانب الداعين لفصل جنوب السودان.

1-4 كان قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان الزعيم الراحل جون قرنق وحدوياً في توجهه. وظلت كل الأدبيات المنشورة للحركة تدعو لخيار الوحدة، وتأسيس ما يسمي بالسودان الجديد الذي يمثل باختصار شديد: التوجه العلماني المنتمي لإفريقيا والذي لا يعطي أي أفضلية للتفاعل مع المحيط العربي الإسلامي. وخلال الانتخابات الأخيرة فاجأت الحركة الشعبية المراقبين بقرار سحب مرشحها للرئاسة، ومعظم مرشحيها في مختلف المستويات الانتخابية في شمال السودان. وقد مثل هذا الموقف من الحركة الشعبية، وبحسب رأي كثير من المراقبين، اعترافا بفشل مشروع السودان الجديد، وانتكاسة لخطها ومواقفها الوحدوية المعلنة، وتقدماً لصالح بعض العناصر غير الوحدوية داخل الحركة على حساب التيار العام الذي يفترض أن يكون داعماً للوحدة.

1-5 تحققت لإقليم جنوب السودان خلال الفترة الانتقالية مكتسبات سياسية دستورية تتمثل في تمكين الجنوبيين، ممثلين في الحركة الشعبية، من حكم الجنوب كله والمشاركة في حكم الشمال بنسبة 30%. وقد أغتر التيار غير الوحدوي داخل الحركة الشعبية بذلك وصار يراهن على إمكانية الذهاب إلي نهاية الشوط وفصل الجنوب عن الشمال.

1-6 تحققت للمتنفذين في الجنوب من الساسة والعسكريين وموظفي الخدمة العامة مكاسب وامتيازات سياسية واقتصادية واجتماعية لا تتوفر لغيرهم في أنحاء أخري من السودان الموحد. ويكفي أن نشير هنا إلي أن المرتبات في الجنوب تزيد عن المرتبات المناظرة لها في الشمال بثلاثة أضعاف. كما أن الفساد قد استشرى وتسربت مئات الملايين من الدولارات خلال الفترة الانتقالية إلي أيديهم وحساباتهم الخارجية. ولأن الفطام صعب لمثل هؤلاء فقد انخرطوا في سلك العاملين لفصل الجنوب.

2. عناصر الأغراء والدعم المتوفرة لخيار الانفصال:

2-1. لم يعد سرا أن الدول والجهات المعادية للسودان والتي تعمل علانية لفصل جنوب السودان هي «إسرائيل» وإحدى دول جوار جنوب السودان، وعدد من المنظمات الصهيونية والمعادية التي لها ارتباطات ومصالح مباشرة بمشروع فصل جنوب السودان. وتقدم هذه المجموعة الدعم الرئيسي لمشروع الانفصال، ويشمل المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية. ودوافع هذه المجموعة هو الطمع في ثروات الجنوب، وشغل السودان عن مشروعات نهضته الوطنية واستغلال موارده، وصرفه عن قضايا محيطه العربي والإسلامي. وتغالي هذه المجموعة في دعم مشروع الانفصال لدرجة قد تمتد لوسائل غير مشروعة لتزييف إرادة المواطنين في الاستفتاء، أو للخروج على قانون الاستفتاء ورفض النتائج إذا ما جاءت لصالح الوحدة.

2-2. تندرج الدول الراعية لاتفاقية السلام الشامل وهي الولايات المتحدة وبريطانيا والنرويج، وبقية الدول التي تدعم تنفيذ اتفاقية السلام، وبعثة الأمم المتحدة في

السودان UNMIS والعديد من المنظمات الطوعية العاملة في الجنوب ضمن مجموعة الدول والجهات الأجنبية التي تقدم دعماً كبيراً ومقدراً لبناء مؤسسات الحكم ومؤسسات المجتمع المدني في جنوب السودان، وهي تلتزم إلى حد معقول بالحيدة والاستقلالية والمهنية. ومع ذلك فإن تأثير ونفوذ الجهات المعادية والراغبة في فصل الجنوب يظل هو الأطغى والأقدر على تحوير الدعم الذي تقدمه هذه المجموعة لصالح دعم خيار انفصال جنوب السودان.

2-3. من بين عناصر الإغراء التي يستند عليها دعاة الانفصال وجود مؤسسات للإدارة الحكومية (وزارات، مؤسسات خدمية، وخلافه). علاوة على وجود مستشارين أجانب، والوعود المبذولة من الدول الأجنبية بالمساعدة في إدارة دولة الانفصال في جنوب السودان.

2-4. يحرص دعاة الانفصال على إذكاء مشاعر الجهوية لدي الجنوبيين بدعاوي مختلفة، من بينها الادعاء بأن الشمال حريص على الوحدة بسبب الطمع في بترول وثروات الجنوب، وأن نصف عائدات بترول الجنوب التي تذهب إلي الحكومة الاتحادية في الشمال حالياً، كفيلة بحل مشكلة الموارد المالية لدولة الجنوب الوليدة.

3. أهم شعارات وذرائع الانفصاليين:

3-1. يدعي المؤيدون لفصل الجنوب أن لدى المواطنين الشماليين أيضا نزعة انفصالية بحجة بروز حزب منبر السلام العادل في شمال السودان، ومناداته بتبني خيار فصل الجنوب، وانتقاداته المريرة للحركة الشعبية وللقيادات الجنوبية عامة، بينما الواقع يؤكد أن هذا الحزب معزول

حيث لـم يترشـح أو يفـز أي مرشـح باسـمه فـي الانتخابـات الأخيرة.

3-2. يتذرع بعـض المنـادين بالانفصـال بـأنهم يحسـون بالغربـة الثقافيـة فـي العاصـمة الخرطـوم بسـبب المظـاهر الإسـلامية والقـوانين الـتي تحظـر عليهـم التـداول العلنـي للخمـور، وممارسـة بعـض العـادات والتقاليـد السـائدة فـي مناطقهم بجنوب السودان.

3-3. يتبنى دعاة الانفصال القول الشائع بين العامة، بأن نصيب الجنوب من ثروته البترولية الآن هـو 50% وسـيرتفع بعد الانفصال ليصبح 100%.

3-4. يقول دعاة الانفصال أن العالم وبخاصـة الغـرب مهيـأ لقيام دولة مستقلة فـي جنـوب السـودان. وسـيقدم للدولـة الوليدة من الـدعم مـا يمكنهـا مـن النجـاح كدولـة مسـتقلة. ويحتجون بأن دولاً أقل إمكانيـات ومـوارد مثـل إريتريـا نجـح مشروعها للاستقلال.

4 . نقاط الضعف في دعاوى الانفصاليين:

4-1. تفشي الفسـاد والمحسـوبية بيـن العناصـر المتصـدرة لهذا المشروع، خيـب رجـاء المـواطنين فـي القيـادات الـتي تولت إدارة الجنوب خلال الفترة الانتقالية وفي بعض قيادات الحركة الشعبية البارزة. إذ لـم يشـعر المـواطن فـي جنـوب السـودان بـأي أثـر إيجـابي للمـوارد الكـبيرة الـتي وصـلت لحكومـة الجنـوب خلال الفـترة الانتقاليـة والـتي بلغـت أحـد عشر ملياراً من الدولارات.

4-2. عـدم الجديـة فـي تأسـيس المجتمـع المـدني والمؤسســات الحكوميــة خلال الفــترة الانتقاليــة، جعــل الكثيرين يعبرون عن عدم تفاؤلهم بإمكانية انصـلاح الأحـوال في حال إقرار الانفصال تحت قيادة نفس هذه القيادات.

4-3. دخل الجيش الشعبي طرفاً في كثير من النزاعات وأوقع الكثير مـن المظـالم علـى مجموعـات عرقيـة وقبليـة مختلفـة وذلـك بسـبب عـدم التقيـد بـدوره المهنـي كجيـش محترف وإبقائه فـي الثكنـات خلال الفـترة الانتقاليـة، ولهـذا فقد خرجت هذه المجموعـات مـن دائـرة الـولاء إلـي دائـرة العـداء للحركـة الشـعبية، ومـن الراجـح ألا تقـف مـع خيـار الانفصال إذا ما تبنته الحركة الشعبية.

4-4. يثير خصوم الحركة الشـعبية السياسـيون دعـاوي كثيرة ومسـببة بحـدوث تزويـر واسـع فـي جنـوب السـودان لصالح مرشحي الحركة الشعبية في الانتخابات الأخيرة، وقد شكل المتضررون مـن نتائـج الانتخابـات تحالفـاً واسـعاً مـن الرافضين لأطروحات الحركـة الشـعبية، ومسـاعيها للإنفـراد بحكم الجنـوب. وهـذا مـا يخـرج خيـار الانفصـال مـن دائـرة الإجماع عليه إلى دائرة الخلاف حـوله بحسـبانه خيـار تتبنـاه نخبة المستأثرين بالسلطة في جنوب السودان.

5 . القوي المساندة لمشروع الانفصال:

5-1. على ما تقدم يرجح أن تندرج معظم القـوي المتنفـذة في جنوب السودان في صفوف الداعمين للانفصـال بسـبب المكاسب الشخصية التي تتحقق لهم.

5-2. بسبب ازدياد نفوذ الجيش الشعبي لتحرير السودان وتغوله على كـل مهـام أجهـزة الدولـة الأخـرى، مثـل قيـامه

بعمل الشرطة و قـوات الجمـارك وأعمـال التـأمين، ومهـام الأجهزة العدلية والقضائية، يرى بعض المراقـبين أن الجيـش الشعبي سيعمل لتحقيق الانفصال للحفاظ على هذا النفوذ.

5-3. يدعم مشروع الانفصـال كـل العناصـر المرتبطـة بالمصالح والقوي الأجنبية والمتأثرين بهم، وهم الأعلى صوتاً فـي المنـاداة بالانفصـال، مثـل القـائمين علـى أمـر مكـاتب الحركة الشعبية الخارجية بالدول الغربية وغيرها.

6.استقراء حظوظ النجاح والفشل لمشروع الانفصال:

6-1. بحسب تقديرات أشرفت على إعدادها جهات محايـدة فـإن 70% ممـن يحـق لهـم الاقـتراع قـد حسـموا قرارهـم بالفعل ويتوقع أن:

40% منهم سيصوتون لصالح الوحدة.
و 30% سيصوتون لصالح الانفصال.

والحملات التعبوية خلال الأشهر السبعة المتبقية حتى موعـد الاستفتاء تستهدف كسـب الـ 30% المتبقيـن مـن النـاخبين لصالح هذا الخيار أو ذاك. وبحسـب المراقـبين فـإن الحملـة المناهضـة للوحـدة والداعيـة لفصـل الجنـوب تبـدو ضـعيفة، وتفتقر إلـى المنطـق وتسـتغل العاطفـة، وتسـتند بالأسـاس على الدعم والتحريض الخارجي.

6-2. المنابر التي تنادي بالانفصال صراحة كلهـا تقريبـاً خارج السودان، حيـث لـم يكـن يسـمع التعـبير الصـريح عـن الرغبة في الانفصال طوال الفـترة الانتقاليـة إلا مـن ممثلـي الحركـة الشـعبية فـي الولايـات المتحـدة الأمريكيـة عنـدما يضـطروا للتعـبير عمـا يـدور فـي اجتماعـاتهم مـع الـدوائر

الأمريكية التي تدعم مخطط فصل الجنوب.وتقتصر حملة الداعين للانفصال على التصريحات التي تخاطب العاطفة، وتلبي رغبات خارجية، ولا تعبر بالضرورة عن إرادة وطنية.

6-3. إن الحركة الشعبية تناقض كل أدبياتها ومنطلقاتها التي تأسست بموجبها عندما يتحدث بعض قادتها عن الانفصال كخيار مقدم على الوحدة. ويعوزهم المنطق لإقناع مئات الآلاف من مواطنيهم اللذين ينزحون من الجنوب للإقامة في الشمال بأفضلية خيار الانفصال.

6-4. يشهد العالم وفي مقدمته الولايات المتحدة على عجز حكومة الجنوب عن إدارة وتصريف شئون دولة مستقلة، وذلك من خلال إطلاعهم على تجربة الفترة الانتقالية، ومع ذلك يغرون بعض القيادات الجنوبية بأنهم يرتبون لابتعاث مستشارين لكل الوزارات للمساعدة في الإدارة والتنظيم بعد الاستفتاء. ويرسلون إشارات التطمين بالدعم الأمريكي العسكري والاستخباري وغير ذلك من الإشارات الخاطئة والمضللة، لأن إرسال الجيوش والمستشارين لا يؤمن النجاح لدولة لا تملك مقوماته، في وقت تتجه فيه إفريقيا للتوحد، ويتجه كل العالم لإنشاء الكيانات الكبيرة والتعامل معها.

ثانياً: مشروع الوحدة الطوعية:

7. جذور وعناصر القوة والإقناع في مشروع الوحدة:

7-1. قوبل الاستعمار البريطاني وسياساته في جنوب السودان بالرفض والمقاومة من قبل العديد من السلاطين، واضطر البريطانيون لإخضاعهم بقوة السلاح.

7-2. تعد مشاركة القبائل الجنوبية في الثورة المهدية دليلاً على التواصل الطبيعي والتلقائي بين السودانيين والقناعة بالانتماء للوطن الواحد. وقد تكرر ذلك في ثورة اللواء الأبيض ضد المستعمر في عام 1924م. وفي الإجماع الوطني على خيار الاستقلال، وإعلانه من داخل البرلمان في عام 1955م.

7-3. التعايش والتمازج العفوي والمثالي بين القبائل والأعراق المختلفة في المناطق الحدودية بين شمال وجنوب السودان، مثل ما هو حادث في منطقة أبيي.

7-4. نزوح مئات الآلاف من أبناء جنوب السودان شمالاً للاستقرار وكسب العيش. واندماجهم التلقائي مع المجموعات السكانية في مختلف المدن والأرياف السودانية.. وبالمقابل توجد في الجنوب أعداد مقدرة من المواطنين ذوي الأصول المشتركة من مختلف القبائل والأجناس الشمالية والجنوبية.

7-5. انتشار اللغة العربية التي سادت كلغة محلية للتخاطب بين مختلف القبائل والمجموعات الإثنية في جنوب السودان، ويقابل ذلك فشل مساعي المستعمر لفرض اللغة الإنجليزية في الشارع في جنوب السودان.

7-6. انتشار الإسلام في الجنوب وتفوقه على المسيحية من حيث عدد المنتمين لكل ديانة، وتغلغله أكثر في المجتمعات المحلية، وانتشاره بين السلاطين والزعماء التقليديين بينما انحصر انتشار المسيحية بين النخب التي أدخلت المدارس الكنسية.

7-7. الأكثرية من سكان الجنوب لم تشارك في دعم حركات التمرد. وهناك مجموعات مقدرة كانت مناوئة لمواقف المتمردين. ولعل الشاهد على ذلك نزوح الجنوبيين بأعداد كبيرة نحو الشمال في أوقات نشاط التمرد في الجنوب بدل اللجوء إلى دول الجوار حيث تتوفر المساعدات المغرية بواسطة المنظمات والجهات الداعمة للتمرد.

7-8. إن الوحدة بين الشمال والجنوب من شأنها أن تقلل كثيراً من حدة وفظاعة النزاعات بين الإثنيات والقبائل الجنوبية التي تكون دموية في كثير من الحالات. وذلك بسبب القبول النسبي من الأطراف المتنازعة بالعنصر الشمالي كجهة محايدة للفصل والتحكيم. يذكر أن مناطق إنتاج البترول في الجنوب تقع داخل مناطق قبيلة النوير، وهذا ما يفسر بقاءها تحت حماية القوات المشتركة – ومعظمها من شمال السودان- بسبب رفض النوير لدخول الجيش الشعبي الذي يمثل أبناء قبيلة الدينكا غالبية أفراده. وذلك للعداء التقليدي بين القبيلتين.

7-9. فشلت حكومة الجنوب خلال الفترة الانتقالية في بناء جهاز حكومي حقيقي، وفي تمكين مؤسسات المجتمع المدني من ممارسة دورها، ومن توفير أبسط مظاهر المساواة والعدالة ورعاية حقوق الإنسان في الجنوب، و في تقديم الحد الأدنى من الخدمات التي يحتاجها المواطنون. وهذا ما جعل القناعة لدى العامة تتحول عن إمكانية وجدوى انفصال الجنوب إلى القناعة بأنه من الأفضل الإبقاء على الجنوب جزءاً من السودان الموحد.

7-10. تفشى الفساد والمحسوبية وعدم توفير الأمن والعدالة، وانعدام الخدمات أطاح بآمال الكثيرين من أبناء

الجنوب فما عادوا مناصرين لدعوة معظم القيادات المتنفذة التي تتبنى خيار الانفصال.

7-11. فاقمت الانتخابات الأخيرة من الخلافات داخل الحركة الشعبية بعد انشقاق المئات من كوادر الحركة الشعبية وخوضهم الانتخابات ضد مرشحي الحركة. وتطور النزاع حول صدقية نتائج الانتخابات التي أعلنت، إلى حد الاقتتال في أكثر من منطقة في الجنوب. ويترتب على هذه النزاعات ضعف في صفوف الجبهة الداعية لفصل الجنوب، وقوة تضاف لصالح القوى الداعية للوحدة.

8. نقاط الضعف والتخذيل في حملة الترويج لمشروع الوحدة:

8-1. ظهور تيار يدعو لفصل الجنوب بين الشماليين أنفسهم تحت مسمي منبر السلام العادل وصدور صحيفة يومية تتحدث باسمه من منطلق الدفاع عن حقوق الشماليين، والانتصار للجهوية الضيقة.

8-2. التسامح إزاء عدم الالتزام من جانب الحركة الشعبية بتنفيذ بعض بنود اتفاقية السلام، وبخاصة فيما يتعلق بوضع الجيش الشعبي وتجاوزاته، جعل من الجيش الشعبي قوة طاغية يجري استغلالها لفرض وإملاء كثير من المواقف والممارسات الانفصالية.

8-3. الضعف النسبي في حجم المشروعات التنموية والخدمية التي نفذتها الحكومة الاتحادية في مناطق الجنوب المختلفة، أضاع فرصة ثمينة للإسهام في جعل الوحدة جاذبة.

8-4. تغاضي الجهات التي تحرس اتفاقية السلام عن التجاوزات الخطيرة التي ارتكبتها الحركة الشعبية خلال الانتخابات الأخيرة، وتأثيرها على نتائج الانتخابات في العديد من الولايات في الجنوب، قد يغرى الداعين للانفصال بمعاودة الكرة واللجوء لإسلوب الغش والتزوير في الاستفتاء.

9. القوى المؤيدة والمساندة لمشروع الوحدة:

9-1. كثير من المجموعات القبلية الجنوبية التي ارتبطت بالشمال بروابط الدين واللغة والمساكنة والمصاهرة.
9-2. نسبة غير قليلة خيبت تجربة حكومة الجنوب خلال الفترة الانتقالية رجاءهم، فازداد دعمهم لمشروع الوحدة.

9-3. معظم الخصوم التقليديين لقبيلة الدينكا، والرافضين لهيمنتها المطلقة على جنوب السودان.والمتضررين من سياسات حكومة الجنوب وممارسات الجيش الشعبي.
9-4. يتوقع أن يكون للعناصر الوحدوية داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان دور مؤثر خلال المرحلة المقبلة من منطلق كونها حزب وحدوي استقطب كل الجموع التي ساندته بسبب أطروحاته الوحدوية.

9-5. مجموعة التجار ورجال الأعمال الجنوبيين التي تضررت خلال الفترة الانتقالية، من كثرة الأجانب وسيطرتهم على معظم مصادر الثروة والنفوذ في جنوب السودان.
9-6. تدعم خيار الوحدة الجهات التي استفادت من المشروعات التنموية والخدمية التي تنفذها الحكومة الاتحادية والمؤسسات التابعة لها.

و بحسب تقديرات أعدتها جهات مهنية متخصصة فإن هذه القوى، وغيرها من المجموعات التي تساند مشروع الوحدة، تمثل نسبة تقدر بأربعين في المائة (40%) من جملة من يحق لهم التصويت في الاستفتاء. ولا يستبعد أن تتبنى الحركة الشعبية رسمياً خيار الوحدة وتحث المواطنين الجنوبيين للتصويت، مما سيمثل مفاجأة سارة وانتصارا داوياً لخيار الوحدة.

10. استقراء حظوظ النجاح والفشل لمشروع الوحدة:

10-1. إن الحملة التي ابتدرتها القوى الداعية لوحدة السودان تبدو قوية وعالية النبرة. وتم الحشد لها بصورة منظمة، وتتوفر لها إمكانات ضخمة من الدولة ومختلف الأحزاب والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني، ومن العديد من المنظمات الإقليمية والدول الصديقة. وعلى ذلك فإن حظوظ خيار الوحدة في الفوز بمساندة وتأييد المواطنين الجنوبيين في الاستفتاء ستكون هي الأوفر.

10-2. الحكومة الاتحادية المنتخبة أعلنت على لسان الرئيس عمر البشير وكبار معاونيه أن برنامج الحكومة الرئيسي هو العمل لإنجاح خيار الوحدة في الاستفتاء المرتقب في يناير 2011م. كما تم رصد ميزانيات كبيرة لاستكمال مشروعات كبيرة تخدم مشروع الوحدة.

10-3. يقود المشير عبد الرحمن محمد حسن سوار الذهب، مبادرة تبنتها مجموعة من الزعماء السياسيين ورجال الفكر والمجتمع من الشمال والجنوب، لدعم خيار الوحدة ومخاطبة المواطنين الجنوبيين وقادتهم وإبرام المواثيق معهم للحفاظ على وحدة السودان.

10-4. كما تشكلت مجموعة ثانية تضم أهل الثقافة والرياضة والفن تهدف لتنظيم مهرجانات في مختلف مناطق الجنوب للتبشير والدعاية للوحدة.

10-5. أعدت الأجهزة الإعلامية المختلفة ممثلة في القنوات الفضائية الصحافة والإذاعات،برامج ودورات لدعم خيار الوحدة، والتبصير بمخاطر ومساوئ الانفصال.

10-6. الإتحاد الأفريقي والجامعة العربية والعديد من الدول الصديقة أعلنت عن دعمها لوحدة السودان ويتوقع أن يكون لها إسهام كبير بمشروعات تنموية وخدمية، واتصالات سياسية وحوارات تخدم مشروع الوحدة الوطنية في السودان.

11. قراءة مستقبلية:

11-1. إن القراءة المحايدة - المبرأة من التمنيات والهوى تشير إلى أن الاستفتاء سيتم في ميعاده وبصورة حرة ونزيهة، وأن غالبية أبناء جنوب السودان سيصوتون لصالح الوحدة، حتى ولو وقفت الحركة الشعبية موقفاً مسانداً لرغبات بعض الأطراف الخارجية الداعية للانفصال.

11-2. ولكن الاحتمال الأرجح هو أن تقف الحركة الشعبية بثقلها في صف الوحدة الطوعية ليس من منطلق عاطفي، بل من منطلق رصيدها الوحدوي، ومن منطلق القراءة الواقعية المجردة لمزايا وعيوب كل من خياري الوحدة والانفصال، حيث من المتوقع في هذه الحالة أن تتجاوز نسبة التصويت لصالح الوحدة الثمانين بالمائة.

11-3. سيمثل التصويت لصالح الوحدة الطوعية دفعه قوية للأمة السودانية حيث سيعم السلام، وتنطلق التنمية

والاستثمار الحقيقي للموارد،ويصبح السودان مقصداً للمستثمرين ومستودع غذاءٍ للعالم أجمع.

11-4. وستجد أفريقيا التي تطمح في بناء الإتحاد الأفريقي العظيم، النموذج بإرساء اللبنة الأولى لوحدة أممها ماثلاً في السودان، المتحد طواعية واختيارًا بنظاميه المختلفين القائمين في الشمال والجنوب.

مركز القدس للدراسات - عمان - الاردن

جنوب السودان: الإستفتاء الذي قد يغيّر الجغرافيا رغم تشابك المصالح

بقلم : سيباستيان دوترويل - جوبا-

يقرر حوالي أربعة ملايين ناخب بجنوب السودان في استفتاء عام ينظم يوم 9 يناير 2011 ما إذا كانوا يريدون الإبقاء على الوحدة مع الشمال، أو الإنفصال عنه والاستقلال. وتهدف هذه العملية إلى بسط السلام في بلد دمّرته حرب أهلية امتدت على مدى أكثر من نصف قرن.

يشهد مطار جوبا ، عاصمة جنوب السودان، هذه الأيام حركة ذهاب وإياب غير معهودة إلى حد الآن، في حالة من الفوضى العارمة.

قد يكون سبب هذا النشاط والحيوية أعياد الميلاد، والزيارات العائلية التي تتكثّف خلالها، لكن الأمر يتجاوز

ذلـك، فسـكان الجنـوب ينتظـرون يـوم 9 ينـاير 2011 وهـو الموعد الذي سيحددون فيه مستقبل إقليمهم. وفـي الـوقت الذي تتسارع فيه حركة العائدين المفعمـة قلـوبهم بالتفـاؤل والأمل، يغادر المنطقة رعايا أجانب أغلبهم من أوغندا وكينيا، ومـن المحتمـل ألا يعـودوا إليهـا إلا بعـد أن يسـتقرّ وضـعها السياسي.

لن يفاجأ أحد بنتيجة الاستفتاء المرتقب: سيصوّت الجنوبيون للإنفصال عن الشمال. لكن اختيار الاستقلال لن يكون خاليـا من الأخطار. ورغم أن كلمـة "السـلام" علـى أفـواه الجميـع هذه الأيـام بـدءاً مـن سـائقي سـيارات الأجـرة إلـى ممثلـي الحكومة، تتكـاثر حـالات الصـدام عـبر الحـدود بيـن القـوات المسلحة في الشمال، وقوات الجنوب.

رغـم ذلـك يشـعر السـكان هنـا أن التاسـع مـن ينـاير موعـد تاريخي لم تعش المنطقة نظيرا له مـن قبـل، وتقـول بيتّـي، التي تعمل موظفة بأحد المكاتب في جوبا، وتبلغ مـن العمـر 29 سنة: "نحن علـى ثقـة فـي المسـتقبل. وسـوف يسـاعد الإســتقلال علــى تحقيــق التنميــة الاقتصــادية فــي هــذه المنطقة".

<u>اختبار تسجيل الناخبين</u>

في دولة لا تزال في رحم المستقبل، وإدارة محليـة جنينيـة، يعتبر تسجيل الناخبين من الرهانات الصعبة جدا. لكن، رغــم كل هذه الصعوبات، لا يخفي ألفريد لوكوجي، المسؤول فـي لجنة الإعداد للإستفتاء بالمنطقـة الإسـتوائية، أقصـى جنـوب البلاد، سعادته بـ "النجاح الكبير الذي حققته عملية التسـجيل والتي انتهت يوم 8 ديسمبر 2010".

بلغ عدد المواطنين المسجلين للمشاركة في الإستفتاء أربعة ملايين نسمة. لكن المهم بحسب لوكوجي: "ليس هذا الرقم، بل أن يشارك منهم على الأقل 60 % في الإستحقاق الانتخابي القادم. وهو ما ينص عليه قانون الإستفتاء 2009، والذي هو ثمرة اتفاق بين حكومتي الجنوب والخرطوم".

ويقول هذا المراقب الدولي: "المواطنون هنا واعون بالأهمية التاريخية لهذا الإستفتاء، ولذلك سيكون من السهل تحقيق نسبة 60% المطلوبة، ولا أستبعد أن يصوّت أزيد من 90% من الناخبين للإنفصال عن الشمال".

لكن هذا الشعور الغامر بالتفاؤل لا يشاطره سيلفا كيير، رئيس حكومة جنوب السودان الذي "يخشى أن تقوم الخرطوم بإشتراء الأصوات". ربما يحدث ذلك، لكن ليس إلى درجة ترجّح كفة النتيجة النهائية. وحتى الآن، ظلت المشكلة الوحيدة التي تواجه الجميع متعلقة بالشركة البريطانية المكلفة بطباعة البطاقات الانتخابية. وبعد طول انتظار وصلت الطائرة المقلة للبطاقات الإنتخابية قبل أيام إلى مطار جوبا. والآن أصبح الإستفتاء مسألة مفروغا منها، أما التحديات الحقيقية فسوف تأتي لاحقا.

هل يكون النفط مفتاح السلام؟

يلعب النفط دورا رئيسيا في المعادلة السودانية. ففي الجنوب تكثر موارد هذه الثروة، وفي الشمال توجد البنى التحتية لاستغلاله: من أنابيب، ومحطات تكرير، وانفتاح على الطرق البحرية، وهي كلها عوامل رئيسية لتسويقه. واليوم تمثّل موارد النفط قرابة 95% من مداخيل الجنوب، و60% من موارد الشمال.

وأمام هذه الحقيقة، يقول المراقب الدولي ألفراد لوكـوجي: "ليـس أمـام الخرطـوم وجوبـا خيـار آخـر سـوى الإتفـاق والتعايش. فاتفاق السـلام الشـامل (يُرمـز إليـه اختصـارا بـ CPA)ـ وفّر للطرفين خمس سنوات من السلام والإسـتقرار إستغلالها في إحداث تنمية إقتصـادية فـي الشـمال كمـا فـي الجنوب، فهل سيكون من الحكمة العدول عن هذا الخيار؟".

وينص اتفاق السلام المبرم بين الشمال والجنـوب منـذ عـام 2005 على التقاسم العادل للثروات خاصة بالنسبة للمـوارد النفطيـة. وفيمـا ينتهـي العمـل بهـذا الإتفـاق يـوم 9 يوليـو 2011، تجـري حاليـا العديـد مـن المشـاورات والمفاوضـات السرية للحفاظ على السلام والإستقرار في هذا البلد. ومـن المفترض أن تؤدي في نهاية المطاف إلى إبرام اتفاق جديـد يفتح الطريـق أمـام تعـايش سـلمي بيـن دولـتيْن مسـتقلتيْن واحدة في الشمال وأخرى في الجنوب.

الحرب لم تعد خيارا

رغـم أنـه مـن السـهل اسـتفزاز هـذا الطـرف أو الآخـر فـي السودان عـبر إثـارة النعـرات العرقيـة، يسـتبعد الجميـع هنـا العـودة إلـى الحـرب. فالسـكان منهكـون، ولـن يـدعموا أي حكومة يكون هذا خيارها. وإذا مـا قـامت حـرب فـي جنـوب السـودان فـي المسـتقبل، فمـن المحتمـل أن تكـون بيـن العاصمة جوبا، وضواحيها المحيطة بها.

وبالنسبة لجـاو فييـرا، المسـؤول عـن شـبكة مـن الإذاعـات المحليـة فـي المنطقـة فـإن "النظـام الفـدرالي فـي جنـوب السـودان ضـعيف وواهـن، وتـتركز السـلطة السياسـية والإقتصادية في جوبا، أما بقية المناطق فتعيش على الفتات

المتبقي. هذا الوضع يخلق حالة من اليأس من المحتمل أن تتحوّل في المستقبل إلى نزاعات مفتوحة".

هذا الكلام ينطبق أيضا على شمال السودان، الذي يعاني من نزاع معقد جدا في دارفور، وفي مناطق أخرى كذلك، في أقصى الغرب، وفي جبال النوبة المحاذية للحدود مع الجنوب. وعلى العاصمتيْن، الخرطوم وجوبا، إذن اعتماد نظام سياسي لامركزي للحفاظ على السلم والاستقرار.

لا تنعدم الوسائل لتحقيق ذلك، فجوبا، قبل خمس سنوات فقط، لم تكن سوى قرية تحيط بها الأدغال من كل جانب، أما اليوم فهي مدينة تشهد توسعا سريعا، ومعلوم الإيجار فيها يعادل ما نراه في بعض المدن الأوروبية الكبرى. وحيثما يمتد النظر، لا ترى سوى شقّ لطرقات جديدة، وتشييد لبناءات سوف تصبح قريبا مقارا للمكاتب الوزارية، وأحياء لإيواء الرعايا الأجانب، وكبار الشخصيات من المحليين.

في هذا السياق، يذهب الخيال ببعض المعماريين إلى حد تصوّر تصميم للمدينة على شاكلة حيوان الكركدن. ومع أن ذلك قد يُسعد ذلك كثيرا خدمة "خرائط غوغل"، لكن الأمل الحقيقي يظل في أن تعود العاصمة الإفريقية الرابعة والخمسين على سكانها بالنمو والإزدهار، وأن لا يقف الأمر عند مجرد عاصمة حديثة وجميلة.

سيباستيان دوترويل - جوبا

التعليـق علـى الصـورة: نجحـت حملات التوعيـة فـي اقنـاع سكان الجنوب بتسجيل أسمائهم في اللوائح الإنتخابية، وهـم ينتظرون الآن الإدلاء بأصواتهم في الإستفتاء الذي ينظم يوم 9 يناير 2011 (

انتهاء تسجيل ناخبي استفتاء جنوب السودان

انتخابات السودان

الخرطوم : شينخوا: انتهت مرحلة تسجيل الناخبين الذين يحق لهم الإدلاء باصواتهم فى استفتاء تقرير مصير جنوب السودان والمقرر فى التاسع من يناير من العام 2011.

وكانت مفوضية استفتاء جنوب السودان قد قررت مد فترة التسجيل لاسبوع وذلك لرفع المستوى المنخفض لاقبال الناخبين على مراكز التسجيل ولاسيما فى شمال السودان، ولكن نسبة الاقبال ظلت متدنية للغاية حتى قبل ساعات من انتهاء أجل عملية التسجيل.

وقال جورج مكير الناطق الرسمى باسم مفوضية الاستفتاء فى تصريحات صحفية " تم تسجيل أكثر من ثلاثة ملايين شخص فى الجنوب و 105580 فى شمال السودان و 52625 فى ثماني دول خارجية.

وينتقد حزب المؤتمر الوطنى الحاكم فى السودان اداء مفوضية استفتاء الجنوب خلال مرحلة تسجيل الناخبين ، ويقول مسئولون إن المفوضية لم تستطع مواجهة حملات منظمة لتحريض الجنوبيين بشمال السودان على عدم تسجيل اسمائهم.

ولكن مفوضية استفتاء جنوب السودان ترى انها قامت ببذل جهود كبيرة للتغلب على صعوبات عدة ابرزها ضيق الوقت وعدم توفر الامكانات اللوجستية.

ومن المقرر أن يصوت سكان جنوب السودان فى التاسع من يناير 2011 للاختيار بين بقاء اقليمهم متحدا مع شمال السودان أو الانفصال وتأسيس دولة مستقلة وذلك بموجب

اتفاق السلام الشامل الموقع فى ينـاير 2005 والـذى انهـى نحو عقدين من الحرب بين شمال وجنوب السودان.

ويحق لنحو خمسة ملايين المشاركة فـى الاسـتفتاء، ويحتـاج ترجيح أحد خيارى الوحدة أو الانفصال إلـى نصـف الأصـوات زائـد واحـد، شـرط أن يكـون 60 بالمائـة ممـن يحـق لهـم الاقتراع قد أدلوا بأصواتهم.

وقبل نحو شهر واحد مـن موعـد الاسـتفتاء، لا تـزال عقبـات عدة تواجه شريكى الحكم فـى السـودان، المـؤتمر الـوطنى والحركة الشعبية، وأبرزها عدم ترسيم الحدود بيـن الشـمال والجنوب والاختلاف حول استفتاء موازى لمنطقة ابيى الغنية بالنفط.

ويقول حزب المـؤتمر الـوطني الحـاكم إنـه لا يمكـن إجـراء استفتاء بدون ترسـيم الحـدود المتنـازع عليهـا بيـن الشـمال والجنوب التي يوجد علـى امتـدادها معظـم الـثروة النفطيـة التي يملكها السودان.

فيمـا تقـول الحركـة الشـعبية لتحريـر السـودان إن الحـزب الحاكم تعمد ارجاء ترسيم الحدود الذي كان مـن المقـرر ان ينتهي بحلـول يوليـو 2005 وتصـر علـى ان الاسـتفتاء ليـس مشروطا بعملية ترسيم الحدود.

وتبقى منطقـة ابيـى العقبـة الرئيسـة الـتى تهـدد باسـتئناف الحرب بين الشمال والجنوب، بعـد ان فشـل الطرفـان فـى الاتفاق على اجراءات استفتاء خاص بالمنطقة بـالتزامن مـع استفتاء الجنوب للاختيار بيـن انضـمام المنطقـة للشـمال أو الجنوب.

مراقبون بلا حدود: 372 مليون دولار تكلفة استفتاء جنوب السودان

قال ائتلاف مراقبون بلا حدود، أن تكلفة استفتاء تقرير مصير جنوب السودان والمحدد له يوم 9 يناير 2011 تبلغ 372 مليون دولار قام بتوفيرها عدد من الدول المانحة والأمم المتحدة بالإضافة إلى الحكومة السودانية.

وأضاف الائتلاف الذى يضم مؤسسة عالم جديد للتنمية وحقوق الإنسان، ومؤسسة المجلس العربى والمحاكمة العادلة وحقوق الإنسان، أنه تم توظيف 10آلاف و 800 موظف للعمل فى 3 آلاف مركز لتسجيل الأسماء فى كشوف الناخبين، على أن يمنح كل موظف يشارك فى عملية التسجيل من 500 دولار إلى 1000 دولار كما يمنح الموظف فى فترة الاقتراع نفس المبلغ، و يؤمن عملية التسجيل والاستفتاء 14 ألف رجل شرطة فى الشمال و 8 آلاف رجل شرطة فى الجنوب، بالإضافة إلى مشاركة رمزية من قوات حفظ السلام والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقى للمساعدة على الاستقرار الأمنى.

ورصد الائتلاف فى تقريره الصادر اليوم، موافقة مفوضية الاستفتاء على مشاركة نحو 650 مراقب دولى أجنبى وعربى بزيادة أكثر من 160 مراقب عن الانتخابات البرلمانية التى أجريت فى السودان فى أبريل الماضى، منهم 110 مراقبين للاتحاد الأوروبى و 16 مراقبا عن البرلمان الأوروبى و 30 مراقب داخل السودان لمركز كارتر بالإضافة إلى 16 مراقبا فى دول المهجر لنفس المركز بمعدل مراقبين اثنين بكل دولة من دول المهجر و 5

مراقبين دبلوماسيين عن وزارة الخارجية المصرية، ويبلغ عدد المراقبين المحليين فى استفتاء تقرير المصير 3100 مراقب منهم عدد من المراقبين والخبراء الفنيين من منظمات أهلية فى الدول العربية وجهت لهم المنظمات السودانية الدعوة للعمل ضمن فرقها للمراقبة.

وكشف الائتلاف، عن قرب الانتهاء من ترسيم الحدود الجديدة بصورة نهائية داخل السودان بين الشمال والجنوب اعتبارا من فبراير المقبل 2011 ، بعد أن انتهت لجنة ترسيم الحدود من 80% من خط الحدود الحدودى الذى سيفصل بين سكان السودان الذين يبلغون نحو 39 مليون نسمة وفقا للإحصاء الشامل الذى قامت به الحكومة السودانية فى يونيو 2009 منهم 30 مليون نسمة يعيشون فى الشمال بنسبة 79% من السكان بينما يعيش 9 ملايين نسمة فى الجنوب بنسبة 21% من السكان منهم 4 ملايين مسيحى وهو نفس الرقم الذى حددته تقديرات منظمة اليونيسيف التابعة للأمم المتحدة التى أجريت فى أكتوبر الماضى.
الولايات المتحدة تكثف مساعيها الدبلوماسية في السودان استعدادا لإجراء استفتاءين مطلع 2011.

بيان حقائق يعرض ملامح المساعي الأميركية دعما للاستراتيجية الخاصة بالسودان

بداية بيان الحقائق
وزارة الخارجية
مكتب المتحدث الرسمي

تكثيف النشاطات الدبلوماسية في السودان استعدادا لإجراء استفتاءين في الجنوب

في فترة لا تتجاوز 120 يوما على إجراء استفتاءين حول انفصال الجنوب ومستقبل إقليم أبييه دخل السودان مرحلة حاسمة ومفصلية. والاستراتيجيات الأميركية في السودان لا تزال هي: التنفيذ الكامل وفي الموعد لاتفاقية السلام الشامل بين الشمال والجنوب التي ستفضي إلى سودان في حالة سلم ما بعد العام 2011، أو مسار منظم باتجاه قيام دولتين منفصلتين وقابلتين للحياة في حالة سلم بينهما؛ إنهاء مطلق للحرب والانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان والإبادة الجماعية في دارفور؛ وعدم تحول السودان ثانية إلى ملاذ آمن للإرهابيين الدوليين.

خلال هذه الفترة الحرجة تعمل حكومة أوباما على تكثيف مساعيها لتنفيذ استراتيجيتها الخاصة بالسودان من خلال ما يلي: تصعيد الجهود الدبلوماسية؛ والعمل مع دول أخرى والأمم المتحدة وغيرها من منظمات دولية وإقليمية للمساعدة في التحضير للاستفتاءين؛ والقيام باستثمارات كبيرة على أرض الواقع للمساعدة في التحضير لما سيحدث بعد الاستفتاءين، وعرض خطوات أساسية على الطرفين ستعتمدها الولايات المتحدة على أن تكون مشروطة بإنجازات أساسية على الأرض. وهذه الأعمال ستدعم استراتيجية السودان التي أرستها حكومة الرئيس أوباما في تشرين الأول/أكتوبر 2009.

وفي حين يعود لقادة السودان السياسيين تقرير ما إذا كانوا سيختارون مسار الوسطية أو المواجهة، والسلام أو الحرب، فإن حكومة أوباما تمارس ضغوطا على الطرفين كي يسهلا

إجراء الاستفتاءين بصورة سلمية وفي موعديهما، واحترام نتائجهما، وتسوية القضايا المتبقية بعد الاستفتاءين، والأمر متروك لحكومة السودان كي تضع حدا للحرب في دارفور.

وخلال عطلة نهاية الأسبوع المنصرم، قام المبعوث الخاص للرئيس أوباما، سكوت غريشن، برحلته العشرين إلى المنطقة. وفي لقاءات جرت بالخرطوم أوضح غريشن لحكومة السودان أن تطبيع علاقاتها مع الولايات المتحدة يعتمد على التنفيذ الكامل لاتفاقية السلام الشامل، ولتحقيق السلام والمحاسبة في إقليم دارفور. وفي اجتماعاته بجوبا، حدد غريشن بوضوح، وعلى نفس المنوال، توقعاتنا الجلية من حكومة جنوب السودان والحوافز المحتملة القائمة حاليا في حال وفّت بتعهداتها بموجب اتفاقية السلام الشامل. كما أوضح أن ثمة طائفة من العواقب التي ستطبق في حال تدهور الوضع في السودان أو في حال الفشل في تحقيق تقدم— بما في ذلك تطبيق عقوبات إضافية.

<u>الدبلوماسية المكثفة:</u>

· سيحضر الرئيس أوباما اجتماعا رفيع المستوى حول السودان يستضيفه الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون يوم 24 أيلول/سبتمبر الجاري لإيلاء اهتمام كبير، وللتركيز على التدابير التي يمكن أن تدعم استفتاءين في موعدهما واللذين سيعكسان إرادة شعب السودان.

· هاتفت الوزيرة كلينتون نائبي الرئيس السوداني (عمر) طه و(سيلفا) كير يوم 8 أيلول/سبتمبر لحثهما على تحقيق تقدم أساسي وفوري في التحضيرات للاستفتاءين، وأهمية اتخاذ خطوات فورية لتحسين وصول المساعدات الإنسانية إلى دارفور.

· تم تعيين السفير برينستون لايمن، المفاوض المحنك والذي يتمتع باحترام واسع في المنطقة، كرئيس لوحدة دعم التفاوض الأميركية في السودان تسهيلا للمحادثات المطلوبة في الأيام القادمة.

· زادت حكومة أوباما من حضورها الرسمي في جنوب السودان بأكثر من الضعف، حيث يقود السفير باري ووكلي البعثة الأميركية حاليا. وهذا "التوسع الدبلوماسي" يشمل مخططين ميدانيين سيؤكدون أن النتائج ووجهات النظر المستخلصة من أرض الواقع ستُضم إلى جهود وضع الخطط في واشنطن."

· في حزيران/يونيو، سافر نائب الرئيس جو بايدن إلى المنطقة لدفع لاعبين أساسيين كي يتخذوا خطوات أساسية في الأشهر الحاسمة القادمة. وحض جارات السودان، ومن ضمنها الرئيس المصري مبارك، على الالتزام بالإقرار بنتائج الاستفتاء المقبل.

· تواصل السفيرة رايس العمل بصورة وثيقة مع مسؤولين كبار في الأمم المتحدة دعما لبعثة الأمم المتحدة لدى السودان (UNMIS)، والعملية الهجين (المشتركة) للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بدارفور (UNAMID)، وتحسين الوضع الإنساني على الأرض وضمان أن الأمم المتحدة ستكون جاهزة لمساندة الاستفتاءين المقبلين.

<u>لقاءات المبعوث الخاص غريشن في السودان:</u>

· التقى المبعوث الخاص سكوت غريشن بالطرفين في نهاية الأسبوع الماضي لعرض مجموعة أساسية من

الخطوات التي ستتخذها الولايات المتحدة ردا على إنجازات أساسية على الأرض.

· أوضح مجددا أن إجراء استفتاءين ذوي مصداقية، وفي موعدهما، واحترام نتائجهما، سيقودان إلى تحسن العلاقات الأميركية-السودانية وفي هذا المجهود هناك أربعة مراحل:

1. تحول فوري في تنفيذ قواعدنا المتعلقة بالترخيص في القطاع الزراعي بغرض تعزيز إنتاج الغذاء محليا في بلد يكابد انعدام الأمن الغذائي بصورة مزمنة، ولمنفعة شعب السودان. وسيكون نظام الترخيص الجديد خاضعا لمراجعة منتظمة.

2. إذا أجريت استفتاءات سلمية وفي موعدها واحترمت نتائجها ستتخذ الولايات المتحدة خطوات للسماح لمزيد من التبادل التجاري والاستثمار في السودان وذلك في قطاعات مدروسة ومعينة وغير نفطية.

3. إذا حصل اتفاق حول المبادئ الرئيسية الخاصة بترتيبات ما بعد الاستفتاء ستؤيد الولايات المتحدة تبادل سفيرين بين البلدين.

4. أخيرا، وبعد الوفاء باتفاقية السلام الشامل وتسوية نزاع دارفور ستعمل الولايات المتحدة مع الكونغرس لرفع القيود على المساعدات الخارجية، وإلغاء العقوبات الاقتصادية، وتدعم دعما فاعلا المساعدات الدولية وتخفيف أعباء الديون، بما يتمشى مع القانون الأميركي والإجرءات المتفق عليها دوليا.

إن تحقيق تطبيع العلاقات بالكامل – بما في ذلك رفع العقوبات ضد حكومة السودان، وإلغاء تصنيف (السودان) كدولة راعية للإرهاب بما يتوافق مع الأدلة والمعايير القانونية المرعية في القوانين ذات الصلة، ودعم تنفيذ تخفيف أعباء الدين بما يتوافق مع الإجراءات المتفق عليها دوليا، والوصول إلى مساعدات من جهات متعددة الأطراف وثنائية (بما ينسجم مع قوانيننا والمتطلبات التي حددتها قواعد ونظم المؤسسات المالية الدولية) – فإن ذلك سيتطلب اتفاق سلام شامل في دارفور يجري تنفيذه بصورة موثوق منها، وتحقيق تحسن مستدام في الأمن ووصول المعونات الإنسانية، وتوفير خدمات تحسن الظروف المعيشية في الواقع، والتعاون التام مع "يوناميد" ووقف كافة أشكال الدعم للإرهاب الدولي، وبذل جهود لتحسين وسائل المحاسبة والعدالة والمصالحة. كما يجب أن تراعى الأحكام ذات العلاقة في قانون مثل قانون السلام والمحاسبة في دارفور، وكذلك البنود ذات العلاقة لقرارات مجلس الأمن الدولي.

<u>الرد المتعدد الأطراف</u>

وتعمل حكومة أوباما على تكثيف مساعيها لحشد رد فاعل متعدد الأطراف كي يمكن للعالم أن يقف صفا واحدا في إسهاماته بالموارد على الأرض وفي دعم التنفيذ الكامل لاتفاقية السلام الشامل وفي المساعدة في منع العودة إلى الاقتتال في السودان.

· يعمل أرفع المسؤولين في حكومة الرئيس أوباما مع رئيس (جنوب أفريقيا) السابق ثابو مبيكي الذي يتزعم مساعي الاتحاد الأفريقي في السودان.

· تعمل الحكومة الأميركية كذلك مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي ولجنة الترويكا الأميركية-البريطانية –النرويجية وغيرها من أعضاء في الأسرة الدولية للمساعدة في الإعداد لاستفتائي كانون الثاني/يناير 2011 ولضمان أنهما سيتصفان بالمصداقية والسلم، وللتحضير لما سيتمخض عنهما من نتائج ممكنة.

الاستثمار على الأرض:

تقدم الولايات المتحدة استثمارات كبيرة على الأرض للمساعدة في الإعداد لما سيعقب الاستفتاءين. على سبيل المثال، فإن الولايات المتحدة:

· تعمل مع الأمم المتحدة وشركاء دوليين منعا للصراع وتخفيف آثاره، ودعم جهود على مستوى القاعدة تساعد في تسوية الخلافات بشأن الموارد النادرة، وتوفير تدريب لاكتساب مهارات وإتاحة فرص اقتصادية للشباب، وكل ذلك بهدف تدارك خطر تجدد الأعمال الحربية بين شمال السودان وجنوبه، وفي جنوبي السودان. وقد أسست الولايات المتحدة برامج جديدة على مدى عدة سنوات وبكلفة 150 مليون دولار لتوسيع تلك النشاطات في نهاية 2009.

· وفرت 12 مليون دولار لأمن الانتخابات في جنوب السودان فأتاحت لحكومة جنوب السودان أن تؤسس 11 مركز عمليات مشتركة بجوبا، وفي 10 ولايات بالتعاون مع شركاء آخرين.

نهاية بيان الحقائق.

فخ خارطة الطريق الأمريكية للسودان لفصل الجنوب ودارفور !

لو لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية لها أهداف ومصالح خاصة في السودان وإفريقيا، تتعارض تماما مع مصالح الخرطوم لقلنا أن ما قدمته – خلال زيارة السناتور جون كيري وباسم الرئيس باراك اوباما - من خارطة طريق للوصول إلي استفتاء سلمي لفصل الجنوب السوداني ، هو "مكرمة" أمريكية هدفها نبيل يستهدف منع اندلاع حرب بين الشمال والجنوب في حالة الانفصال .. أما وقد علمتنا العلوم السياسية والإستراتيجية أنه (لا عواطف في السياسة وإنما مصالح فقط) ، فيجب أن نقرأ هذه الخارطة الأمريكية المرسومة للطريق في السودان من هذا المنطلق .. منطق المصالح .. وأنا نعتبر ونتعلم من خارطة طريقهم السابقة في فلسطين التي أعطت للخصم (الصهيوني) كل المكاسب وضغطت علي أصحاب الحق (الفلسطينيين) ، وأنبأت عن نواياهم التي لا تختلف كثيرا في السودان ، بل وقد تكون أكثر حيوية وأهمية في إلحاحها علي تفتيت السودان لأهداف إستراتيجية وبترولية واقتصادية أمريكية ومطامع ومصالح لا حدود لها في السودان وما حوله من القارة الأفريقية .

انطلاقا من هذه المصالح الأمريكية – لا غيرها من المظاهر الخادعة التي تتحدث عن السلام وهي تضمر التدمير - يمكن أن نقرا خارطة الطريق التي عرضها جون كيري علي السودانيين ، وتتلخص في شطب السودان عن لائحتها للدول الراعية للإرهاب بشكل مبكر أو في يناير أو يوليه

2011 ، كمقابل لتنازلات سودانية فيما يخص تمرير استفتاء فصل الجنوب بدون الالتزام بما تراه الخرطوم شروطا جوهرية للاستفتاء تقرها اتفاقية سلام الجنوب (نيفاشا).

لنتذكر مثلا أنهم في واشنطن يؤكدون أن تجديد العقوبات علي السودان ووضعه ضمن لائحة الإرهاب له علاقة بما حدث في دارفور التي ضخمتها واشنطن وصورتها – بواسطة تحالف إنقاذ دارفور الصهيوني – علي أنها إبادة جماعية من العرب للأفارقة رغم أنهم كلهم مسلمون (!)، وبالتالي فلن ترفع العقوبات الأمريكية المفروضة على الخرطوم بسبب الوضع في دارفور, وحتي لو تم رفعها لتشجيع فصل الجنوب ، فلا نستبعد أن تبدأ حلقة ضغط جديدة وتجديد العقوبات – بعد انفصال الجنوب – علي الخرطوم لتقديم تنازلات سودانية فيما يخص دارفور !.

تفاصيل خارطة الطريق الأمريكية

السيناتور جون كيري أعلن من الخرطوم انه سلم "خارطة طريق" من اجل حل الخلافات بين شمال البلاد وجنوبها قبل الاستفتاء وقال كيري الذي يرأس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الامريكي "طلب مني الرئيس اوباما الحضور الى هنا مع مبعوثه الخاص سكوت جريشن ومستشارة البيت الأبيض لشؤون الامن ميشيل جافين لتقديم اقتراحه الخاص".واضاف امام الصحفيين في الخرطوم "اقترح الرئيس اوباما خارطة طريق لحل (مسألة) آبيي وغيرها من المسائل", ولم يقدم تفاصيل إضافية حول خارطة الطريق.

وقد نشرت صحيفة "الصحافة" السودانية الثلاثاء 9 نوفمبر نص (خارطة الطريق) التى سلمها رئيس لجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس الامريكى جون كيرى للمسئولين بالحكومة المركزية فى الخرطوم وحكومة جنوب السودان ، فيما يبدو محاولة سودانية ذكية لتسريب تفاصيلها للرأي العام السوداني والعالمي كي يطلع علي تفاصيل العقلية الأمريكية وهي تسعي لحل مشاكل السودان علي حساب الخرطوم ولصالح المصالح الأمريكية.

الخطة تضمن سبعة شروط لتطبيع العلاقات الأمريكية مع السودان علي النحو التالي :

(أولا) : أن يكون استفتاء جنوب السودان سلميا ويعكس إرادة الجنوبيين , ويجرى فى الوقت المحدد وتحترم حكومة السودان نتائجه وأن يحسم الوضع المستقبلى لمنطقة أبيى برضا الطرفين , ويكون منسجما مع أهداف ومبادىء اتفاقية السلام الشامل ونتائج قرار محكمة التحكيم الدولية حول أبيى .

(ثانيا) : تتوصل حكومة السودان مع حكومة جنوب السودان الى أن كل قضايا اتفاقية السلام الشامل المتبقية وقضايا ما بعد الاستفتاء التى تشمل إدارة ابيي مستقبلا سيتم تسويتها دون اللجوء للحرب وبهدف حل هذه القضايا فى علاقة تعاونية وذات فائدة مشتركة .

(ثالثا): أن تتوصل حكومتا الشمال والجنوب إلى اتفاقية حول ترتيبات ما بعد الاستفتاء لتشمل الموارد الطبيعية والقضايا الاقتصادية والمواطنة والآمن والمعاهدات الدولية والقضايا القانونية الأخرى , وأن يتوصلا إلى اتفاقية حول عملية محدودة الأجل لإنهاء ترسيم حدود المناطق المتنازع

عليها على طـول الحـدود الشـمالية الجنوبيـة وترسـيم الحـد الحدودي .

(رابعا) : إذا صوت جنوب السودان للاسـتقلال فـان القضـايا الموضـحة أعلاه تحسـم بحلـول يوليـو 2011 لتسـاعد علـى إقرار استقلال سلمى ومكتمل لجنوب السودان .

(خامسا): ألا تدخل حكومـة السـودان فـى أعمـال عسـكرية اسـتفزازية أو خلـق زعزعـة عـبر الحـدود ويشـمل ذلـك التحركات العسكرية عبر الحدود وتدفق الأسلحة واسـتخدام الوكلاء .

(سادسـا) : "تعمـل حكومـة السـودان علـى حماية الحقـوق وتضمن أمن الجنوبيين الذين يعيشون فى الشمال .

(سابعا) : تقوم حكومة السودان بتنفيذ التزاماتها فيما يتعلـق بالمشورات الشعبية التي ستجرى فـى ولايـتي النيـل الأزرق وجنوب كردفان .

المقابل .. الجزرة !

وفـى مقابـل ذلـك , أوضـحت خطـة (خارطـة الطريـق الأمريكيـة) أنـه لـو نفـذت حكومـة السـودان هـذه الشـروط السبعة , فإن الولايات المتحدة ستنقل إلى الكـونجرس فـي مطلع يوليو 2011 الوثائق الفنية لشطب اسم السودان من كونه دولة راعيـة للإرهـاب .. وسـتعمل علـى توسـيع مظلـة الـترخيص وتسـمح بأصـناف التجـارة الإضـافية والاسـتثمار الاضافى مع السودان .

وستسمح الولايات المتحدة تحديدا بشحن السلع التجارية والإنسانية الى الشمال والى جنوب السودان عبر الشمال والاستثمار فى موارد المحاصيل الغذائية والخشبية والنقدية وقطاع الصحة العامة والحفاظ على الحياة البرية والموارد المائية ،كما ستشجع الولايات المتحدة على تصدير برامج اتصالات معينة وبرامج التبادل التعليمي والثقافي والرياضي والمعاملات ذات الصلة , بالإضافة إلى المشاركة مع المانحين والمؤسسات المالية العالمية بمواصلة المناقشات حول عملية تأمين إعفاء الديون المتعددة تمشيا مع العمليات المتفق عليها دوليا ومع المتطلبات التشريعية الأمريكية ، كما ستقوم الولايات المتحدة بتعيين سفير أمريكى لدى السودان والسعى لدى مجلس الشيوخ للموافقة على ذلك .

بعبارة أخري بالجزرة الأمريكية المقدمة للسودان مقابل أن يقبل طواعية سلخ ربع أرضه وتحويلها لدولة جنوبية ستكون أداة في يد أعداءه هو رفع العقوبات الاقتصادية التي لا تؤثر كثيرا علي السودان وأعتاد عليها منذ قرابة 20 عاما ، إضافة إلي محاولة السعي لدي الجهات الدولية للإلغاء الديون السودانية دون وعد فعلي بهذا ، وهو ثمن بخس ربما لا تقدر إدارة أوباما حتي علي الوفاء به لسببين :

1- أن الكونجرس ، بعد انتخابات التجديد النصفي ، بات يسيطر عليه المتطرفون اليمينيون من أنصار الحزب الجمهوري (اليمين المسيحي المتطرف) وهؤلاء من اشد أعداء السودان والإسلام ، وقد يرفض اقتراحات أوباما بتخفيف الحصار ورفع العقوبات علي السودان ، علي الأقل بحجة أن مشكلة دارفور لا تزال قائمة !.
2-أن أوباما نفسه لن يظل في البيت الأبيض سوي عامين سيتجرع فيها مرارة التعامل مع كونجرس مخالف له ولن

يتمكن من فرض سياسته بدون موافقة الكونجرس مثل رفع العقوبات أو تعيين سفير جديد أو إلغاء ديون فكلها ملفات في أيدي الكونجرس .

عصا دارفور بعد الجنوب

ويلاحظ هنا أن (خارطة الطريق) أوضحت أن موافقة الولايات المتحدة على رفع العقوبات الأمريكية ستكون معتمدة على السلوك السوداني في دارفور , وتنفيذ إجراءات ملموسة حول قضايا تشمل دخول المساعدات الإنسانية وحرية الحركة لقوات حفظ السلام التابعة للبعثة الأممية الإفريقية (يوناميد) ووضع حد لاستخدام المليشيات العاملة بالوكالة واستهداف المدنيين .

أما الملاحظة الأهم فقالها فيليب كروالي، الناطق الرسمي باسم الخارجية الأميركية في مؤتمر صحفي عبر الهاتف مع عددا من الصحافيين في واشنطن عندما قال : "إن رفع أسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب في يوليو من العام القادم على أحسن تقدير لن يؤثر على قرار محكمة الجنايات الدولية ضد الرئيس السوداني، عمر البشير"، أي أن البشير سيظل مطلوبا للعدالة وبالتالي السودان محاصرا وهناك مسمار جحا أمريكي لتجديد العقوبات أو استمرار الضغط علي السودان.

ايضا كشف أحد كبار المسئولين الأميركيين الذين حضروا اللقاء بين كيري والمسئولين السودانيين– دون الإشارة إلى أسمه- عن أن تجديد الرئيس أوباما للعقوبات الاقتصادية ضد السودان "جاء نتيجة مباشرة لقانون سلام دارفور"، مضيفاً:" سوف ترفع العقوبات عن السودان في حالة الالتزام الكامل بتنفيذ اتفاقية السلام الشامل بما فيها إجراء

الاستفتاء على حق تقرير المصير في موعده مطلع يناير القادم، والوصول إلى أتفاق في بنود ما بعد الاستفتاء، وعدم استهداف المدنيين في دارفور، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية للإقليم المنكوب، وحل الأزمة في دارفور" !.

قال كروالي أن رفع العقوبات مرتبط بالتزام الحكومة السودانية بما يطلب منها في هذا الشأن حتى تتمكن إدارته من رفع تلك العقوبات، ولكنه عاد ليقول:" هذا الأمر سوف يتم بعد موافقة الكونغرس على إصدار تشريعات جديدة برفع تلك العقوبات" !؟.
أي أن رفع العقوبات متصل بفصل الجنوب وكذا حل مشكلة دارفور سواء بالانفصال أو الحكم الذاتي أو أي صورة تجعل يد الخرطوم مكبلة وتفتح الباب أمام حركات التمرد لاستمرار حصولها علي الدعم الأمريكي والغربي الذي يغذي استمرارها وتصعيد الأزمة ، وكذا بقبول الكونجرس في هيئته اليمينية المحافظة المتطرفة الجديدة !

خارطة الطريق الأمريكية التي قدمها كيري باسم أوباما للسودان ليس بالتالي سوي أحد أدوات الضغط الأمريكية التي تمارس مع السودان ضمن لعبة العصا والجزرة ، فهم قدموا العصا قبل وصول كيري بتجديد العقوبات المفروضة علي السودان واستمرار ضمه لما يسمي (قائمة الإرهاب) الأمريكية ، ثم حضر كيري ليقدم الجزرة برفع هذه العقوبات لو تعاون السودان في فصل الجنوب طوعيا وقدم تنازلات في حقوق أهل آبيي من العرب (قبائل المسيرية) لصالح الحركة الشعبية وتنازلات أخري فيما يخص ترسيم الحدود والتعداد وغيرها ، وفور إقلاع طائرة كيري عادت العصا بتأكيد فيليب كروالي، الناطق الرسمي باسم الخارجية الأميركية إن رفع أسم السودان من قائمة الدول الراعية

للإرهاب في يوليو من العام القادم على أحسن تقدير "لن يؤثر على قرار محكمة الجنايات الدولية ضد الرئيس السوداني، عمر البشير" !

فالهدف هو السودان ككل واستمرار الضغط علي النظام الذي يعتنق رؤية إسلامية تهدد المصالح الأمريكية والغربية في كل أفريقيا لا السودان وحده ، ولو ضمنوا إبعاد البشير والإسلاميين عن السلطة ، ووجود نظام علماني في الخرطوم فلن يشجعوا الحركة الشعبية علي الانفصال وإنما سيؤيدون طرحها الخاص بما يسمي (سودان علماني جديد) يتحول فيه السودان ككل لذيل في قائمة النظم الموالية لواشنطن وليس فقط الجنوب كما يسعون حاليا !.

مخاطر انفصال جنوب السودان على مصر

تصرفات وتصريحات القادة الأمريكان حول موضوع استفتاء جنوب السودان تؤكدان أن هناك مصالح أمريكية عليا في انفصال جنوب السودان عن شماله. ومن ينظر إلى وجوههم المتحمسة أثناء إطلاقهم تصريحاتهم الهادفة إلى تقسيم السودان يعتقد أن السودان تحتل مدينة من المدن الأمريكية حان الوقت لتحريرها، أو أن وحدة السودان تمثل تهديدًا مباشرًا للمصالح الأمريكية. وكما هو معروف فإن المصالح الأمريكية محصورة في المال أولاً وإسرائيل ثانيًا، وكل ما عدا ذلك قابل للتغيير.

التصريحات الأمريكية الداعمة لانفصال جنوب السودان عن شماله تدل على أن قرار الانفصال قد تم في واشنطن حتى

قبل أن يقول الجنوبيون قرارهم، ويبدو أن الأمريكيين مستعدون لفعل أي شيء من أجل إتمام هذا الانفصال، وما يحدث هذه الأيام من إثارة للمشاكل ومن هجوم إعلامي أمريكي مفاجئ على سوريا ولبنان يهدف في الأصل إلى لفت أنظار العرب إلى مكان آخر غير جنوب السودان، إلى حين إتمام تمرير عملية الانفصال. والأيام القادمة ستكون حبلى بالمشاكل العربية لنفس السبب، خاصة أن بعض الكُتَّاب العرب بدءوا أخيرًا في التنبيه إلى مخاطر هذا الانفصال.

هزيمة أمريكا النكراء في العراق وترنحها أمام لكمات معارضيها في كل الأماكن الممتدة من تركيا إلى كوريا الشمالية مرورًا بأفغانستان، جعلها تخسر الكثير من الأموال، إلى أن شارفت على الهزيمة الاقتصادية أمام دول كثيرة منافسة لها مثل الصين، التي بدأت باختراق السوق الإفريقية بقوة وثبات مستغلة انشغال أمريكا بحماقاتها.

هذه الهزائم تجبر أمريكا على البحث عن أرض وليدة حديثًا، ويفضل أن تكون غنية بالنفط والمياه معًا من أجل استثمارها اقتصاديًّا وعسكريًّا من أجل تعويض خسائر حروبها في قارة آسيا. وكالعادة فإن الضحية الأسهل هم العرب، خاصة الدول العربية الغنية المؤهلة للتقسيم مثل السودان؛ فجنوب السودان غني جدًّا إن انضمت مدينة أبيي إليه، ويصلح أن يكون قاعدة عسكرية واقتصادية لأمريكا، علمًا بأن انفصال جنوب السودان سيكون كارثيًّا على كل الدول العربية عمومًا، وعلى جمهورية مصر خصوصًا.

ربما يسأل أحد لماذا مصر على وجه الخصوص؟ والجواب هو أولاً: مصر تعتمد على نهر النيل اعتمادًا كاملاً في حياتها، وولادة دولة جديدة يمر النيل من خلالها هو تهديد حقيقي لأمن مصر المائي، خاصة أن هذه الدولة الوليدة ستستخدم مياه النيل في صناعتها المستقبلية المدعومة أمريكيًّا، ويمكن استخدام هذه المياه سلاحًا في وجه مصر متى أرادت أمريكا ذلك.

ثانيًا: سيصبح السودان دولة فقيرة جدًّا بدون النفط؛ لان أمريكا لن تسمح أن يكون نفط أبيي من حصة شمال السودان أبدًا، وبالتالي سيكون السودان الشمالي عبئًا اقتصاديًّا على دولتي ليبيا ومصر، ولا أعتقد أن الاقتصاد المصري قادر على تحمل تبعات إفقار السودان.

ثالثًا: أتوقع بناء قواعد عسكرية أمريكية وإسرائيلية في جنوب السودان بعد انفصاله؛ مما سيجعل كل إفريقيا تحت رحمة هذه القواعد وستفقد الدول العربية الإفريقية ثقلها الإفريقي وخاصة مصر.. وهذا ما يفسر شدة تحمس الأمريكيين لانفصال جنوب السودان.

رابعًا: مصر ستفقد السوق الإفريقي؛ لأن جنوب السودان سيوفر الأرضية المناسبة للأمريكيين من أجل مواجهة المد الاقتصادي الصيني في إفريقيا، وبالتالي سيغرق السوق الإفريقي بالبضائع الصينية القادمة من آسيا، والأمريكية الإسرائيلية المصنعة في جنوب السودان.

خامسًا: انفصال جنوب السودان سيشجع المطالبة بانفصال أماكن أخرى عن السودان مثل دارفور.. وعلى الرغم من

عدم أهمية دارفور بالنسبة للأمريكيين؛ بسبب عدم وجود نفس الميزات الاقتصادية لجنوب السودان فيها (ولأسباب عقائدية أيضًا)، ولكن زيادة مشاكل شمال السودان الداخلية مكسب بحد ذاته من أجل بناء جنوب السودان على حساب شماله، وهذه المشاكل ستؤذي الاقتصاد المصري بطرق كثيرة جدًّا لا مجال لحصرها في هذا المقال.

إن أرادت مصر ضمان مستقبل أبنائها فعليها العمل وبقوة على منع تقسيم السودان؛ لأن هذا التقسيم سيجر الويلات على مصر، وبالتالي على كل الدول العربية، علمًا بأن وجود قواعد عسكرية أمريكية في جنوب السودان سيجعلها تنهي هيمنة الدول العربية الضعيفة أصلاً على البحر الأحمر، وسيسمح لأمريكا بالتدخل المباشر وغير المباشر في شئون كل الدول العربية وبكل سهولة من اليمن إلى المغرب.

السودان

تقسيم السودان دولة عضو في جامعة الدول العربية وفي الاتحاد الإفريقي، وهي أكبر الدول من حيث المساحة في إفريقيا والوطن العربي، وتحتل المرتبة العاشرة بين بلدان العالم الأكبر مساحة. تقدر مساحة السودان بأكثر من اثنين مليون ونصف المليون كيلو متر مربع، السمة الرئيسية فيه هي نهر النيل وروافده، يحده من الشرق إثيوبيا وإريتريا، ومن الشمال الشرقي البحر الأحمر، ومن الشمال مصر، ومن الشمال الغربي ليبيا، ومن الغرب تشاد، ومن الجنوب

الغربـي جمهوريـة إفريقيـا الوسـطى وجمهوريـة الكونجـو الديمقراطية، ومن الجنوب الشرقي أوغنـدا وكينيـا، ويقسـم نهر النيل الدولة إلى شطرين شرقي وغربي.

الخرطـوم أو "العاصـمة المثلثـة" كمـا تعـرف هـي عاصـمة السودان، سميت مثلثـة لأنهـا تتكـون مـن ثلاث مـدن كـبيرة وهي (الخرطوم - أم درمان - الخرطوم بحري).

يعتبر السودان مهد لأقدم الحضارات العريقة، استوطن منـذ 3000 سنة قبل الميلاد لشعب السودان تاريـخ طويـل يمتـد منـذ العصـور القديمـة، والـتي تـداخلت مـع تاريـخ مصـر الفرعونيـة والـذي كـان موحـدًا سياسـيًّا علـى مـدى فـترات طويلة. شهد السودان حرب أهلية مستمرة لقرابة 17 عامًـا منذ إعلان الاستقلال، وتلتها صراعات قبلية ودينية واقتصادية بين قبائل شـمال السـودان (ذات الجـذور العربيـة والنوبيـة) والقبائل الأخرى فـي جنـوبه. الأمـر الـذي أدى إلـى اشـتعال حرب أهلية ثانيـة فـي عـام 1983م، واسـتمرت الصـعوبات السياسـية والعسـكرية. قـاد العميـد عمـر البشـير انقلاب عسكري في عام 1989م أطاحت بحكومة الأحزاب برئاسـة الصادق المهدي، وأعلن نفسه رئيسًا لجمهورية السودان.

تم التوقيع على الدستور الانتقالي الجديد فـي عـام 2005م إثر توقيع اتفاقية السلام الشامل بيـن حكومـة عمـر البشـير ورئيس حركة تحرير السودان د. جون قرنق، وتم وضـع حـد للحرب الأهلية ومنح إقليم جنـوب السـودان حكمًـا ذاتيًّـا ثـم يعقبها استفتاء حول الوحدة أو الاستقلال في العام 2011م.

اتفاقية السلام الشامل

أو اتفاقية نيفاشا هـي الاتفاقيـة الـتي أوقفـت أطـول حـرب أهلية في إفريقيا، وقد تم توقيعها بواسطة حكومة السـودان بقيـادة حـزب المـؤتمر الـوطني الـذي يـتزعمه الرئيـس السوداني عمر البشير، والطرف الآخر هو الحركـة الشـعبية لتحرير السودان بقيادة جون قرنق.

لماذا يستهدف السودان؟

استهداف ديني: منذ أنْ وطئت أقدام الأوربيين الأوائـل أرض السـودان كـان تنصـير السـكان الـوطنيين هـدفًا رئيسًـا فـي أهدافهم، ومن هؤلاء غردون باشـا والقـس دانيـال كمبـوني، واللذان تنتصب مؤسساتهم التذكاريـة فـي قلـب الخرطـوم، يرجون بذلك مستقبلاً يظنون أنه آتٍ، ويجددون الـذكرى بعـد الذكرى؛ ففي العام 1996م احتفلوا في الفاتيكـان بمناسـبة مرور مائة عام على (شهيد النصرانية) في السـودان دانيـال كمبوني، وشارك في الاحتفال -للأسف- دكتور كبشور كوكو، الـوزير السـوداني المسـلم. وفـي احتفـالات عيـد ميلاد هـذا

العام ستشارك (فرقة كواتو) للغناء والرقص السودانية في احتفالات الفاتيكان.

ويستند الغربيون في تخطيطهم لتنصير السودان إلى أصول (توراتية - إنجيلية)، وندرك كذلك -في السياق- ما ظل قرنق يصرح به: "العرب في الشمال سيخرجون من السودان، كما خرجوا من الأندلس التي مكثوا فيها قرونًا طويلة".

استهداف سياسي اقتصادي: فقد ذكرت معلومات صحفيه أن هناك تعاونًا بدأ ينشط مؤخرًا بين أجهزة المخابرات الأمريكية والإسرائيلية والفرنسية؛ لتنفيذ مخطط يهدف إلى تقسيم السودان إلى ثلاث دويلات، ورسم خريطة جديدة لهذه الدولة العربية.

ولقد اكتشف الأمريكان والأوربيون بوجود النفط بكميات كبيره جدًّا، واليورانيوم في إقليم دارفور, وفي ظل حكومة البشير المتخاصمة مع أمريكا, كان لزامًا على أمريكا إيجاد طريقة للوصول إليها, ولقد كانت حكومة البشير -كما هو حالها الآن- تعيش في فوضى, وأوجدت فوضى وسوء تصرف, وإهمال البنية التحتية للأقاليم البعيدة عن الخرطوم,؛ لذلك كان إهمال إيجاد حلول لمشاكل دارفور كفيلاً لإيجاد المعارضين, وبالتالي إيجاد القمع, وحدوث القتل والمعاناة والمرض. وأمريكا وجدت المبرر للتدخل في ذاك الإقليم الغني, فهي تسعى لفصل واستقلال الإقليم.

<u>أخطار تقسيم السودان:</u>

- إن العدو الصهيوني يعمل جاهدًا ليكون له موطئ قدم في تلك الدول من إريتريا إلى أوغندا إلى إثيوبيا، وها هو يستعد جاهدًا لتكون له كلمة قوية في جنوب السودان، وقد أكد سلفاكير نائب الرئيس السوداني، وزعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان التي تحكم الجنوب، يوم الخميس 28/10/2010م، أكد أنه لا يستبعد إقامة "علاقات جيدة" مع إسرائيل وفتح سفارة لها في جوبا عاصمة الإقليم، في حال اختار الجنوبيون الانفصال في الاستفتاء المقرر مطلع العام المقبل. واعتبر أن الدولة العبرية "هي عدوة للفلسطينيين فقط، وليست عدوة للجنوب". وبذلك ستسيطر إسرائيل على منطقه واسعة من شرق إفريقيا، إضافة إلى ما تملكه أرض جنوب السودان من خيرات، وسيشكل هذا الوجود خطرًا واضحًا على مصر والسودان، خاصة من ناحية الثروة المائية القادمة من نهر النيل، والتي ستمر بجنوب السودان قبل الوصول إلى شماله وإلى مصر.

وقد قال يادلين رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية الصهيونية السابق: "في السودان أنجزنا عملاً عظيمًا للغاية؛ لقد نظمنا خط إيصال السلاح للقوى الانفصالية في جنوبه، ودرّبنا العديد منها، وقمنا أكثر من مرة بأعمال لوجستية لمساعدتهم"، حسب ادعاءاته.

وأكمل: "نشرنا هناك في الجنوب ودارفور شبكات رائعة وقادرة على الاستمرار بالعمل إلى ما لا نهاية، ونشرف حاليًا على تنظيم (الحركة الشعبية) هناك، وشكلنا لهم جهازًا أمنيًّا استخباريًّا".

- أكلت يوم أكل الثور الأبيض، فإن عدوى الانفصال إن تمت في جنوب السودان ستصل إلى العديد من الدول العربية والدول الإسلامية، بل إن السودان نفسه قد ينقسم إلى عدة دويلات صغيرة متناحرة ضائعة السيادة ومسروقة الثروة، فإن كل إقليم صغير سيسعى للانفصال، ولينجح بهذا سيسعى إلى إرضاء الدول المؤثرة وخاصة أمريكا وإسرائيل؛ لذلك ستكون هذه الدويلات جزءًا من الامتداد الصهيوأمريكي في العالم.

<u>واجبنا نحو السودان:</u>

- على علماء الأمة الوقوف وقفه جدية وحازمة ضد تقسيم السودان، وتسخير إمكانات الأمة نحو منع هذا التقسيم.

- إطلاق حمله إعلامية عبر كل وسائل الإعلام كالتلفاز والراديو والإنترنت تتناول مخاطر تقسيم السودان، وتعمل على توعيه أهل السودان، خاصة أهل الجنوب.

- إرسال وفود من الدعاة وأهل العلم إلى جنوب السودان لعقد اللقاءات والمحاضرات والخطب لأهل السودان لإبراز مخاطر الانقسام.

- هبة جماهيرية عربية في كل العواصم العربية؛ للوقوف مع شعب السودان ومساندته.

- دعم السودان ماديًّا واقتصاديًّا ليتمكن من إعادة البناء، وليستطيع الوقوف في وجه الهجمة الاستعمارية الحديثة.

خاطر انفصال جنوب السودان على ليبيا

بعد أن وردتني ردود أفعال كثيرة جدًّا حول مقالي السابق المعنون بـ"مخاطر انفصال جنوب السودان على مصر"، وبعد أن علمت أن هناك صحفًا أخرى نقلت المقال عن جريدة القدس العربي، قررت أن أكتب مخاطر انفصال جنوب السودان على ليبيا نزولاً عند رغبة المحبين لأمتهم العربية، والراغبين بمعرفة ذلك، وأيضًا لأن خطر انفصال جنوب السودان على ليبيا لا يقل أبدًا عن مصر، على الرغم من أن النيل لا يمر في الأراضي الليبية، وعلى الرغم من أن الاقتصاد الليبي مختلف في موارده عن الاقتصاد المصري.

الموضوع كبير الحجم جدًّا؛ لذلك سأختصره بالنقاط التالية:

أولاً: حلم الوحدة الإفريقية هو في الأصل صناعة ليبية، تم العمل على تأسيسه بعد أن مرت ليبيا بتجارب مريرة معروفة للجميع، هذا الحلم سيبدأ بالزوال بصورة متسارعة ومباشرة بعد إعلان استقلال دولة جنوب السودان، فهذه الدولة الوليدة حديثًا هي صناعة أمريكية خالصة، وقد شرحت ذلك في مقالي السابق "مخاطر انفصال جنوب السودان على مصر".

في المستقبل لن يستطيع كائن من كان أن يسعى لفك أي حصار دولي على ليبيا، سواء في مجال الطيران أو غيره إن استطاعت أمريكا تقسيم السودان، وجعل جنوبه قاعدة عسكرية متقدمة في قلب إفريقيا.

ثانيًا: أجهزة الرصد الأمريكية سترصد كل التطورات العسكرية العربية وخاصة في ليبيا ومصر واليمن والسعودية، ولن تسمح أمريكا بأي محاولة تقدم عسكري حقيقية وحتى السرية منها في هذه البلدان (كمية الأسلحة المستوردة من الغرب لا تعني التقدم العسكري الحقيقي بل الصناعة العسكرية والصناعات المساندة لها).

ثالثًا: الغرب يعتبر العقيد القذافي داعية إسلامي بسبب دخول بعض الناس الإسلام على يديه، وأتذكر جيدًا كيف أن الإعلام الغربي أقام الدنيا ولم يقعدها عند إعلان بعض الفتيات الإيطاليات إسلامهن على يد العقيد القذافي، وكيف شاع بين الناس هنا في أوربا أن القذافي أغراهن بالمال، متناسين أن كل الحركات التبشيرية التي تجوب العالم تعمل تحت غطاء المساعدات الإنسانية، وتبحث بين المعدمين عن الحالمين بالهجرة إلى الغرب أو الراغبين بالعمل كمبشرين؛ من أجل الحياة الرغيدة التي يتمتع بها من يعمل في هذا المجال.

نشاطات القذافي العلنية الداعية للإسلام في إفريقيا وأوربا لم ولن ترضي حركات التبشير الإنجيلية الغربية العاملة في إفريقيا، وخاصة في جنوب السودان؛ مما سيجعلها تخلق المشاكل للنظام الليبي، وبكل الطرق الممكنة بعد أن تستقوي بالتواجد الأمريكي في جنوب السودان.

رابعًا: التواجد الأمريكي في جنوب السودان سيؤدي إلى نمو سريع للحركات المتطرفة (وخاصة القاعدة) في إفريقيا عمومًا، وفي ليبيا خصوصًا؛ وللأسباب التالية:

- تتواجد القاعدة حيث يتواجد الأمريكان بسبب الحرب القائمة بين الطرفين، وسيحدث في إفريقيا ما حدث في العراق من حرب بين الطرفين.. وأعتقد أن الديمقراطية الأمريكية ستدخل إفريقيا بنفس نزاهة دخولها إلى العراق!!!

- ستجد القاعدة من يمدها بالمال والرجال؛ بسبب النقمة الشعبية وخاصة عند المسلمين على التواجد الأمريكي في إفريقيا.

- ستستخدم ليبيا كممر للمقاتلين الراغبين في محاربة الأمريكان في السودان (المقاتلون القادمون من دول المغرب العربي أو من أوربا عبر دول المغرب العربي).

- من المحتمل أن تحول القاعدة الصحراء الليبية إلى ملاذ آمن على غرار ما يحدث في صحارى دول المغرب العربي حاليًا؛ بسبب قربها من السودان، بل وربما ستنتقل تلك الحركات من جنوب دول المغرب العربي إلى جنوب ليبيا.

خامسًا: كما أسلفت، فإن السودان ستصبح دولة فقيرة؛ لأن أمريكا لن تسمح بأن يكون نفط أبيي من حصة شمال السودان أبدًا، وبالتالي سيكون شمال السودان عبئًا اقتصاديًّا على دولتي ليبيا ومصر. بالنسبة إلى ليبيا فسيتدفق عليها الكثير جدًّا من السودانيين الطالبين للعمل، وستكون ليبيا مرغمة على التدخل الاقتصادي في السودان.

محاصرة مصر مائيًّا ستؤذي الزراعة المصرية، وبالتالي ستشل صناعة الغذاء المصرية، وستجعل مصر تحت رحمة دولة جنوب السودان، وبالتالي لن تكون ليبيا بعيدة عن معاناة المصريين.

سادسًا: خفض منسوب مياه النيل قد يؤدي بمرور الزمن إلى مشاكل بين السودان ومصر بسبب شحة المياه؛ لأن الطرفين غير قادرين مستقبلاً على مواجهة جنوب السودان الأمريكية الطابع، أو أي دولة من دول المنبع؛ مما سيزيد نسبة الفقر في البلدين، وهذا سيؤدي بالتالي إلى مشاكل لليبيا (مشاكل اقتصادية ومشاكل على صعيد الحركات المتطرفة).

سابعًا: الوزن العربي عمومًا والليبي خصوصًا سيخف في كل إفريقيا، وستجد الدول العربية الشمال إفريقية نفسها معزولة؛ لأن معاداة العرب في إفريقيا ستزداد. هذا الموضوع بحاجة إلى شرح كبير منفصل.

ثامنًا: محكمة العدل الدولية جاهزة لفعل فعلها في إفريقيا مستقبلاً، ولا أعتقد أن الحكومة الليبية ستكون بعيدة عن حسابات هذه المحكمة ومن خلفها.

أكتب مقالي هذا أملاً في منع المحظور، وليس من أجل انتظار الزمن من أجل إثباته.

هل أصبح انفصال جنوب السودان حتما مقضيا ؟

محاولاتُ فصل الجنوب ليست مفاجِئَة، فقد خاضت الجبهة الشعبية وحلفاؤها في المنطقة والعالم، وخاصة الكيان الصهيوني والولايات المتحدة حربًا طويلة ضد حكومة الخرطوم، ولكني أظنُّ أن تدهور العالم العربي بعد معاهدة السلام بين مصر والكيان الصهيوني، والتي كان إبرامها وترتيب هذه الآثار بالتحديد مخططًا وهو إخراج مصر تمامًا من معادلة القوة، وتقليم أظافرِها، وفقدانها القدرة على التمييز بعد أن قرَّرت في النهاية أي معسكر تختار، وأن تنحاز تمامًا إلى ما يضر بمصالح مصر ومصالح الأمة.

ولذلك فإن انفصال الجنوب كان هدفًا ضمن أهداف معاهدة السلام، وكان بمقدور مصر لو تُركت بقوتها ووعيها أن تُحبط هذه المحاولات منذ عقود، وكان طبيعيًّا أن يظهر اتفاق نيفاشا، وأن يكون موقف الحكومة السودانية على قدر ما لديها من قوة بصرف النظر عن آمالها في أن يظلَّ السودان موحدًا، وإذا كان اتفاق نيفاشا قد قصدت به الخرطوم أن يكون فديةً للانفصال ومحفزًا على البقاء في السلطة والثروة، فإن الحركة الشعبية قد استفادت من الظروف التي أتاحها الاتفاق مقرونًا بالضغوط الأمريكية على الخرطوم، وفتح جبهة دارفور والمحكمة الجنائية الدولية؛ حتى يسهِّل ذلك فكَّ قبضة الخرطوم على الجنوب، ولا يجد المتابع للقضية صعوبة في تفهُّم الحقائق الآتية في المشهد السوداني.

الحقيقة الأولى: هي أن انفصال جنوب السودان هو ثمرة التخطيط الأمريكي الصهيوني في تفتيت العالم العربي، وهو مخطط لن يقف عند السودان ولا جنوبه؛ لأن فصل الجنوب حتى تحت الاتفاق وهو اتفاق إذعان سوف يُفضي إلى تفتيت السودان، والانتقال إلى ما عداه من بقية الدول العربية، ولن ينقذ جنوب السودان من الانفصال إلا عودة الوعي إلى مصر؛ لتدركَ ما يحاول لها في كل الاتجاهات وأخطرها في السودان دعامة الأمن والأمن المائي على وجه الخصوص.

الحقيقة الثانية: هي أن واشنطن هي التي خطَّطت للانفصال وتقود الجهود الدولية في هذا الاتجاه بذريعة احترام اتفاق نيفاشا، وقد رأينا ما دار في جلسة مجلس الأمن مساء يوم 14 يونيو 2010م؛ حيث خصص جلسة لمناقشة قضايا السودان، فأكد على احترام نيفاشا وشراكة الحكم، وعلى إجراء الاستفتاء في الوقت الذي تؤكد فيه الحركة الشعبية أن الانفصال هو الخيار.

ولقد تجاوزنا البحث عن أسباب ودواعي تمسُّك واشنطن باستقلال الجنوب عن الشمال أو بتفتيت السودان؛ لأنه هدف أمريكي صهيوني قديم توفرت له الفرص بعد كل ما حلَّ بمصر التي كانت تدافع عن تماسك العالم العربي وبقائه.

الغريب أن الدول الرئيسية في النظام الدولي لا تمانع فصل الجنوب عن الشمال تحت ذرائع معروفة، ربما يتضمنه هذا الموقف من إضرار بدول كبرى مثل إيطاليا والصين وروسيا.

صحيح أن نظام الخرطوم يتحمل جزءًا من المسئولية، ولكن الضغوط والإلحاح على المخطط، وتخلي الوسط العربي والإفريقي عنه جعل المؤامرة أقرب إلى التحقيق.

الحقيقة الثالثة: هي أن الانفصال قد تمَّ الترتيب له، وأن النخبة الحاكمة في الجنوب هي التي توجه شعب الجنوب، فهل الانفصال ضارٌّ بالسودان أم هو مصلحة له؟ وهل هو ضارٌّ أيضًا بمصر أم أنه لا علاقة لمصر به ولو بشكل غير مباشر؟ وإذا كان الانفصال يعتبر تحديًا لحكومة الخرطوم وأنها فيما بدا من تصريحات البشير لا تتمنى أن يحدث، فهل تملك منعه؟ وهل تعني نيفاشا فعلاً أن تؤدي حقًّا إلى فصل الجنوب؟

هذه أسئلة مشروعة لا شك أن حكومة الخرطوم أجابت عليها، ولكني أظن إذا كانت الخرطوم تريد أن تمنع الانفصال دون أن تُتهم بانتهاك اتفاق أبوجا فهذا ممكن من الناحية السياسية والقانونية؛ ذلك أن الفلسفة التي أكدتها اتفاقية نيفاشا هي وحدة الأراضي السودانية، وهو ما دأب على ترديدِه زعماء الحركة الوطنية حتى وقت قريب ربما على سبيل التقية، وأن السنوات الست الانتقالية تشمل شراكة الحكم في الخرطوم، وشراكة الثروة مع الجنوب؛ مما يجعل بقاء الجنوب في السودان الموحد مثمرًا، وأن هذا الاستفتاء الذي لم تأتِ به سابقة واحدة في كل عصور التاريخ في الظروف المشابهة لم يُقصد به الطلاق أو تثبيت الزواج، وإنما يُقصد به إبداء حسن نية الخرطوم، وأن العلاقة ديمقراطية، وعلى العكس تفسِّر الحركة الشعبية هذا الخيار في اتفاق نيفاشا بأنه مهلة لحكومة الخرطوم حتى تثبت للجنوب أن الوحدة جاذبة مفيدة، وأن الاستفتاء هو وسيلة التعبير عن جدوى الوحدة أو خيار الانفصال.

وفي كل الأحوال فإن الجنوب جـزءٌ مـن الجسـد السـوداني، فكيـف يسـمح للـذراع مثلاً أن يقـرِّر مصـيره بعيـدًا عـن كـل أعضاء الجسد الأخرى؟!

إنني أظنُّ أن الاستفتاء بقصـد الانفصـال تفسـيرٌ غيـر دقيـق لاتفاق نيفاشا، ولكن القضية هي خطة أمريكية وعزم أوربـي على فصل الجنوب، ثم تفتيت بقيـة السـودان، فمـن يوقـف الكارثة؟ بقطع النظر عن أن بعض الأوساط تُحمِّل الحكومـة المسـئولية، وبعضـها يُحمِّـل التمـرُّد، وبعضـها الثـالث يُحمِّـل المؤامرة الدولية.

إن الخطر محتمـلٌ بشـكل واضـح، فـإذا تـوفرت النيـة لمنـع الانفصال فإنها لم تعـد تكفـي، بـل يحتـاج إلـى إرادة شـعبية سودانية وعربية وإفريقية؛ لتفادي مخاطر انفصال الجنوب.

تقرير مصير السودان.. لا مصير الجنوب

يُظهـر تفحُّـص العنـوان الـذي اختـاره الساسـة والإعلاميـون لمتابعة تطورات وأحداث السودان، أن زاوية النظر فـي كـل المتابعات قد تحددت سلفًا، وأن العنـوان قـد جـرى تحديـده بعناية لتعميق حالة الخداع لـدى المتلقيـن، وصـرف الأنظـار عن المخاطر التي تحيط بهذا البلد.

إن العنوان الذي جرى اختياره والإلحاح عليه في كل تصريحات الساسة والتغطيات الإعلامية هو (تقرير مصير الجنوب)، أو (أن الاستفتاء المزمع انعقاده في 9 يناير 2011م، سيقرر مصير الجنوب بين الوحدة والانفصال)... إلخ، بينما الاستفتاء سيجري لتقرير مصير السودان كله بأيدي بعض المواطنين السودانيين في الجنوب، دون غيرهم من مواطني الجنوب ومن باقي مواطني السودان؛ إذ السودان سينقسم دولة وجغرافيا ومجتمعًا، ولأن هذا الفصل للجنوب سيكون بمنزلة المفجر البادئ لحالة انفجار شاملة للمجتمع والدولة السودانية، وسيكون بداية لأعمال تفجير مشابهة في إفريقيا وفي الدول الإسلامية الأخرى.

إن العنوان الذي جرى اختياره للحدث وكافة مترتباته، هو: تقرير مصير الجنوب، وكأن الجنوب محتل ومستعمَر من بلد آخر، تنطبق عليه قواعد حق تقرير المصير التي استقرت خلال المرحلة التالية للحرب العالمية الثانية بشأن الدول المستعمَرة، بينما الجنوب ليس إلا جزءًا من "دولة" مرَّ على استقلالها موحَّدة ومنضوية تحت راية الأمم المتحدة ما يزيد على نصف قرن.

وهو عنوان يُظهِر تقرير المصير هذا وكأنه يجري في فراغ، وليس فعلاً انفصاليًّا وتقسيمًا لدولة ومجتمع متكامل، لن تتأثر جراءه أوضاع الجنوب فحَسب؛ بل ستتغير من خلاله أحوال السودان في الأعم الأغلب؛ ذلك أن انفصال الجنوب ليس فعلاً ينتج عنه تأسيس دولة جديدة، بل هو طلقة البداية، لإطلاق عملية تفكيك للسودان كله، وقد ظهرت أُولَى المؤشرات بالفعل من خلال المطالبة بجعله حقًّا ينطبق على بقية أقاليم السودان؛ إذ أعلنت حركة العدل

والمساواة الانفصالية في دارفور عن بدء سعيها لنيل حق تقرير المصير لكلٍّ من إقليمي (دارفور وكردفان)، وهو ما يعني نهاية السودان الحالي فعليًّا.

وفي اتجاه آخر، لا تبدو كلمات الرئيس التشادي (إدريس دبي) بأن انفصال جنوب السودان سيكون بمنزلة كارثة لكل إفريقيا، مجرد كلمات مجاملة للرافضين للانفصال، بل هي وصفٌ لمخاطر هذا التقسيم للسودان على قارة تعيش حالة واسعة من التفكك في مجتمعاتها، وتعاني دولها من ضعف المشروعية وضعف القدرات على الحفاظ على تماسك المجتمعات واستقرارها.

وعلى الجانب العربي والإسلامي يبدو واضحًا أن فعل تقسيم السودان سيكون السابقة التي ينتظرها كثير من الانفصاليين في الدول العربية والإسلامية؛ إذ قطع مخطط تقسيم وتفكيك كثير من الدول والمجتمعات شوطًا كبيرًا بالفعل.

وسؤال اللحظة الآن هو: هل الحكم والمجتمع السوداني سيُقبِل على إتمام المخطط المرسوم للسودان بالتقسيم والتبدد (والحال نفسه بالنسبة للدول الإسلامية الأخرى)؟ أم أن اتضاح المخاطر على نحو لا يقبل الجدل، صار دافعًا للأخذ بخطط أخرى لمواجهة هذا الخطر؟ وكيف سيتحرك السودان في مواجهة تركيز الضغوط المكثفة عليه في الفترة الراهنة لإنجاز هدف تفتيته؟ وما هي الخيارات المتاحة للخروج من المأزق؟

أولاً: إن المرحلة التي يمر بها السودان مرحلة خيار مصيري. والخيار المصيري هو ذاك الوضع الذي تواجه فيه دولة أو مجتمع تحديًا أو تحديات يترتب على طريقة التعامل معها حدوث تغييرات في هوية المجتمع والدولة والحدود الجغرافية ومناطق السيادة الأساسية... إلخ. وفي مثل تلك الحال تتعلق النتائج بطبيعة الاستجابة لهذا التحدي؛ فهناك دول ومجتمعات قررت الرفض والمواجهة وانتصرت على التحدي، وهناك دول ومجتمعات أخرى قابلته بالضعف والتردد، فتحولت من حال موحدة إلى حالٍ أخرى..

فمثلاً لقد واجهت الولايات المتحدة تحدي انقسامها بين شمالٍ وجنوبٍ في بداية تشكُّلها، ونجحت عبر الحرب الأهلية في توحيد ولاياتها والقضاء على المحاولة الانفصالية. والشعب الفلسطيني كذلك واجه تحدي تغيير الهوية والاستيلاء على أرضه وطرد السكان واختار المقاومة، وهو لا يزال على مدار قرن من الزمان يرفض الاستسلام للتحدي المفروض عليه؛ وذلك على الرغم من نجاح القوى الغربية في إجلاء بعضٍ من السكان وتغيير هوية مساحة كبيرة من فلسطين وإعلان دولة الصهاينة. وهكذا الحال في أفغانستان والعراق؛ إذ يواصل الشعبان (الأفغاني والعراقي)

تحديَ الاحتلال الذي فُرِض على بلديهما عبر الغزو الأمريكـي المباشر.

وفي مقابل ذلك فإن ثمة مجتمعات أخـرى واجهـت تحـديات مشابهة بالاستكانة والخنوع وعـدم مواجهـة الخطـر فـانتهت وتغيرت أوضاعها، كما هو حال حضارة الهنود الحمر، وكـذلك عمليـة تقسـيم إندونيسـيا بظهـور دولـة (تيمـور الشـرقية) النصرانية داخل جغرافيتهـا ومجتمعهـا، وإثيوبيـا الـتي تحقَّـق تقسيمُها بظهور دولة إريتريا... إلخ.

والآن يدخل السودان حالة من حـالات الخيـارات المصـيرية؛ فإذا قَبِل التحدي المفروض عليه انتهى إلـى وضـع آخـر، وإذا واجـه التحـدي يكـون قـد حسـم خيـاره، وعـاد إلـى حالـة المواجهـة. ففـي مواجهـة التحـدي المصـيري يكـون عامـل الإرادة هو العامل المحدِّد لتطورات الأحداث؛ فماذا لو رفض السودان هذا التحدي؟

اسـتفتاء جنـوب السـودان ثانيًـا: فـي الوضـع الراهـن يبـدو المجتمـع والدولـة السـودانية فـي وضـع حـرج؛ إذ يبـدو أن السودان مقيَّد بضرورة إنفاذ اتفاق نيفاشا الذي تعهـد نظـام الحكم بمقتضاه بإعطاء الجنوبيين حق تقريـر المصـير، وهـو يدرك أن عدم إنفاذ الاتفاق سيجلب عليه ضغوطًا أشـد ممـا يعانيه، وقد يصل الأمر حدًّا أكثر من اشتعال الحرب الأهليـة؛ إذ ثمـة سـيناريوهات تتحـدث عـن احتمـال إعلان الجنـوب انفصالَه من طرف واحـد بالاسـتفتاء أو غيـره، وطَلَـبِ دعـم عسكري من عدة دول وهو ما قد ينجم عنه تعرُّض السودان

إلى هجوم عسكري أمريكي بريطاني صهيوني، بشكل غير مباشر على رأي بعض المحللين ومباشر عند بعضهم الآخر.

وفي الجانب الآخر، فإن مخاطر انفصال الجنوب وإنفاذ الاتفاقية باتت تظهر على نحو مجسَّد، وهو ما ذهب بكل الحجج والمبررات التي جرى تداولها كثيرًا خلال مرحلة إقرار اتفاق نيفاشا كأساس لقبول تقسيم السودان. وكان ثمة تصور أن توقيع الاتفاق سيوقف الضغوط الغربية على السودان، لكن ما حصل أنها تكثفت؛ إذ لم تكتفِ الولايات المتحدة باستمرار حصارها السياسي والاقتصادي للسودان، ولا باستمرار إدراجه على قائمة الدول الراعية للإرهاب، بل دفعت المحكمةَ الجنائية الدولية عبر مجلس الأمن الدولي، لتشويه سمعة الرئيس السوداني عمر البشير ومطاردته باتهامات الإبادة والتطهير العرقي. وكان متصورًا أنَّ توقيع هذا الاتفاق سيمنح السودان (مجتمعًا ودولة) مدة خمس سنوات من الهدوء والاستقرار، لكن تحركت الشياطين الأمريكية والصهيونية والغربية وحركة الجنوب الانفصالية لتفتح معركة في إقليم دارفور؛ بهدف إنهاك المجتمع والدولة وإدارتهما بأزمة أشد خطرًا حتى يأتي موعد انفصال الجنوب، فتكون في حالة من الضعف والاستسلام.

وكان متصورًا أيضًا أن طمأنة الجنوبيين إلى مستقبلهم وإدماجهم في الحكم وإعطائهم نصيبًا من الثروة النفطية أكبر من وزن الجنوب السكاني، قد يوقف دورهم التخريبي في الحياة السياسية، فحدث العكس وصاروا ناصرين في كل مواقفهم وتحركاتهم للغرب وضغوطه ومؤامراته على السودان من جهة، وداعمين لكل الحركات الانفصالية والتفتيتية في عموم السودان. وكان ثمة تقدير بأن مدة السنوات الخمس كافية لتغيير التوجهات الانفصالية بين

النخب الجنوبية فظهر العكس؛ إذ صار الشغل الشاغل لتلك النخب هو تعميق حالة الانفصال على الصعيدين (الرسمي والشعبي)، وكسب أنصار جدد لها في الإقليم وعلى الصعيد الدولي. وكان ثمة رؤية أن الأمور إذا وصلت حدَّ الاستفتاء والانفصال، فإن الشمال سيكسب الراحة والبناء المستقر، في ما بقي من جغرافيةِ السودان ومجتمعِه، فتأكد الآن أن الانفصال سيأتي بدولة معادية على الحدود، تماثل الكيان الصهيوني في دوره وأهدافه؛ سواء في المذابح التي ستجري للمسلمين في الجنوب أو في الدور التفكيكي للسودان الباقي.

باختصار، لقد ظهر أن الانفصال سيكون كارثة، وأن الحرب التي توقفت لخمس سنوات في الجنوب اشتعلت في دارفور، وأن القادم المخطَّط له: أن تصبح دولة الجنوب نقطة انطلاق لإشعال الحرائق في كل أنحاء السودان.

ثالثًا: هل يجابه السودان هذا التحدي، ويقف الآن موقف الرافض والمقاوم؟ أم يستسلم لقَدَره فيتفكك انطلاقًا من الجنوب؟

في التقدير العام، يمكن القول بأن الرؤية العقلانية توجب الآن إعادة تقدير الموقف، والخروج سريعًا جدًّا من حالة التردد الراهنة. وفي ذلك يبدو الحساب والتقدير الاستراتيجي للبيئة الدولية والإقليمية والداخلية، قد تغير لمصلحة السودان الآن على خلاف الأوضاع التي أدت إلى توقيع الاتفاق.

ففـي أثنـاء توقيـع الاتفـاق عـام 2005م لـم يكـن العنصـر الحاسم في الضغط على الحكم في السودان للتوقيـع علـى اتفاق جائر هو عامل القوة العسكرية للمتمردين، بـل علـى العكس من ذلك؛ إذ كان الجيش السوداني قد شـارف علـى إنجاز مهمـة تطهيـر أرض الجنـوب مـن حالـة التمـرد. وكـان الضغط الدولي والإقليمي وحاجة الحكم للاسـتقرار والتنميـة هـي العوامـل الحاسـمة، حـتى يمكننـا القـول بـأن العنصـر الاستراتيجي الحاسم لم يكن للتمرد نفسه وقوَّته دور فيه.

وكانت الولايات المتحدة في حالة الخيلاء بقوَّتهـا العسـكرية، فغزت أفغانستان والعراق واحتلتهمـا، وصـارت تهـدد سـوريا وليبيـا والسـودان بطبيعـة الحـال؛ حـتى إن أطرافًـا إقليميـة نقلت للسودان وقائع محددة عن حشدٍ لقواتٍ علـى حـدوده واسـتعدادها للعـدوان عليـه. وفـي ذلـك لـم يكـن الموقـف الأوربي ملحَقًا بالموقف الأمريكي فقط، بل أظهـر اسـتعدادًا لفعل عدوان "منفرد" ضد السودان. وفي تلـك المرحلـة لـم يكن للأطراف الدولية الأخرى عوامل قوة وتأثير في مواجهة القرارات الأمريكية.

وفي الوضع الإقليمي لم يكن التأثير الأمريكي قويًّا فقط في ضغطه على قرارات دول الإقليم، بل كـان الوضـع الإقليمـي نفسه في حالـة تعبئـة ضـد الحكـم فـي السـودان؛ إذ كـانت العلاقات السودانية مع مختلف الدول في وضع كـان الأسـوأ فعليًّا.

أما الأوضاع الداخلية السـودانية، فكـانت فـي وضـع الخطـر؛ بسبب انتقاليـة الحكـم فـي السـودان بعـد انشـقاق الحركـة الإسلامية الحاكمة وخروج الترابي من الحكم وتشكيله حزب المؤتمر الشـعبي المعـارض لحـزب المـؤتمر الـوطني الـذي مثَّـل الحكـم فـي الحركـة السياسـية. وكـذا لأن أطـراف

المعادلة السياسية في مركز الحكم (أو الأحزاب الشمالية حسب وصف كثير من المحللين) كانت في بداية العودة لمباشرة حقوقها السياسية بعد مرحلة كانت قد تحالفت فيها مع حركة التمرد الانفصالية في الجنوب. وعلى الصعيد الاقتصادي والتنموي كان السودان في بداية الخروج من حالة الارتباك الاقتصادي التي كان يعيشها بفعل الحصار الدولي عليه إلى حالة التنمية، استنادًا إلى عائدات البترول.

في ظل تلك المعطيات، قَبِل الحكم في السودان التوقيع على اتفاقية نيفاشا، وَفْقَ آمالٍ تبددت جميعها بفعل استمرار الضغط الأمريكي والغربي، وعمق الفكرة الانفصالية داخل النخب الجنوبية، وحالة الاضطراب في داخل مركز الدولة.

رابعًا: مرت مرحلة إنفاذ اتفاقية نيفاشا بحالة صراع عميقة، كان الوصف الأدق لها: أن الغرب صار يصارع الحكم داخل السودان باستخدام الشريك الجنوبي في الحكم، مع تكثيف عوامل الضغط من الخارج. وتمثلت عوامل الضغط والإرباك من الخارج باستخدام وسائل القوة الناعمة من خلال الإبقاء على العقوبات وفتح ملف دارفور في مجلس الأمن الدولي وفتح معركة ضد الرئيس البشير، أو ضد موقع الرئاسة المهيمن في النظام السياسي السوداني؛ إذ الرئيس هو رئيس الحزب الحاكم ورئيس الوزراء والقائد الأعلى للقوات المسلحة، وهو رمز الوطن السوداني، فإذا جُرِّم أو أطيح به، تحققت خطوة في تفكيك هذا البلد.

وفي الضغط من الداخل جرى تعظيم قوة حركات التمرد في دارفور وتضخيمها، والتدخل في لعبة الأطراف الداخلية لحشدها في مواجهة الحكم، وتحويل معركة المحكمة الجنائية الدولية إلى معركة داخلية في السودان. وكان الأمر

الأشد بروزًا هو التحول بالعلاقات السياسية مع السلطات الجنوبية إلى طابع العلاقات بين الدول، والتشديد على الاستعداد للاعتراف الدولي بدولة الجنوب فور انفصالها. وكان المشهد الختامي في تلك المرحلة من الصراع هو مشهد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية؛ حيث مارست خلاله الولايات المتحدة والغرب أكثف الضغوط على الحكم في السودان، وإن كان الحرص باديًا على إتمام الانتخابات لأهداف عديدة، أهمها: إنجاز الخطوة الأخيرة لما قبل استفتاء الانفصال، وتثبيت تمثيل الحركة الانفصالية لأبناء الجنوب.

خامسًا: لقد تغير الوضع الآن لمصلحة السودان، إذا قارناه بما كان عليه وقت توقيع اتفاقية نيفاشا؛ فالولايات المتحدة والغرب لم تعد لهم درجة الهيمنة ذاتها على القرار الدولي -على الأقل- بسبب الأزمة المالية والاقتصادية التي ضربت الاقتصاد الغربي، كما أن الولايات المتحدة قد تعمقت حالة تدهورِ أوضاعها السياسية والعسكرية بسبب تورطها في حربَي أفغانستان والعراق، وفي عشرات الأزمات المتفاعلة في المنطقة والعالم، ومعظمها صراعات تهدد باندلاع حروب. كما أن دولاً أخرى ظهرت بتأثيرها على ساحة القرار الدولي، وهو ما يضعف القدرة الأمريكية والغربية والصهيونية عن حالة التصرف الانفرادي السابقة.

أما في الوضع الإقليمي، فقد تغيرت أوضاع الحكم في السودان ولم يعد على حالة الحصار السابقة؛ فإريتريا تغيرت مواقفها من السودان وانقلبت من عداءٍ للحكم في السودان إلى موقف الداعم، وإثيوبيا في حالة اشتباك في الصومال وفي الداخل ومع إريتريا، وكذا أوغندا باتت تشعر بتهديد بعد التفجيرات في داخلها، وتشاد صارت حليفًا للسودان بفعل تبادل طرد الحركات المتمردة من كِلا

البلـدين، وكـان كلاهمـا مصـدر تعزيـز لحركـات التمـرد ضـد الآخر. والعلاقات المصرية مختلفة عن أوضاع ما بعد محاولة اغتيال الرئيس مبارك في العاصمة الإثيوبية (أديس أبابا).

وأما على الصعيد الداخلي في السودان فقد تغيرت الأوضاع الاقتصادية خلال السنوات الخمس وتحسـنت أوضـاع تسـليح الجيش السوداني بعد دخول السودان مجال إنتاج الأسـلحة. والأوضـاع فـي دارفـور تغيـرت علـى الأرض فعليًّـا لمصـلحة الحكـم فـي السـودان؛ بسـبب قطـع الـدعم التشـادي عـن المتمردين وطردهـم مـن الأراضـي التشـادية، ولإجـراء انتخابـات تشـريعية عينـت ممثليـن لأهـالي دارفـور فـي مؤسسـات الحكومـة، وهـو مـا نـزع الشـرعية عـن حركـات التمرد، وبسبب توقيع بعض الاتفاقيـات مـع بعـض الحركـات أيضًـا، وهـو مـا أدى إلـى عـزل الأخريـات وأضـعف نفوذهـا ودورها. والأهـم مـن ذلـك أن الوضـع الشـعبي صـار رافضًـا بشـكل كـبير لقضـية التقسـيم، وتفكيـك السـودان، ويشـعر بالخطر الجدي على مستقبل السودان.

لقد تغيـر كـثير مـن المعطيـات الـتي فرضـت التوقيـع علـى اتفاقية نيفاشا، وإن كان طرف الحركـة الشـعبية الانفصـالية قد حصل بالمقابل على دعم تسـليحي بفعـل مـوارد النفـط، كمـا حققـت الانتخابـات لهـا شـرعية فـي الحكـم وتمثيـلَ مواطني الجنوب، إلا أن الأوضاع في الجنوب شـهدت تناميًـا في حـالات الصـراع القبلـي والسياسـي ضـد هـذه الحركـة، وصلت حدَّ الأعمال العسكرية على نحو مؤثر.

سادسًا: إذا أقر الحكم والقـوى الرئيسـة الـتي تمثـل عصـب المجتمع وتشـكِّل العقـل الجمعـي للقـرار الاسـتراتيجي فـي مواجهة التحدي كما تشي بعض مؤشرات الحركة في الآونـة الأخيرة، فإن الأمر يتطلب عملاً عاجلاً، لتحقيـق أوسـع حالـة

إجماع داخلي ممكنة ضد انفصال الجنوب، باعتباره خطرًا داهمًا على السودان كله، على أن يشمل التحرك قوى جنوبية وشمالية، تحت شعارات إنقاذ السودان ومنع الجنوب من الانزلاق إلى فتنة تدمِّره وترتكب فيها المذابح.

ولذلك يبدو أنه من المهم، أن يجري إطلاق حركات شعبية خارج الأطر التقليدية، تتحرك لبلورة مواقف شعبية واضحة رافضة للانفصال، مع بقاء الحكم (إعلاميًّا وسياسيًّا) في موقع الضابط لإيقاع وحدة البلاد إعمالاً لمهامه الدستورية. كما يتطلب الأمر تحركًا مكثفًا لتعبئة المواقف الإقليمية وحشدها ضد الحركة الانفصالية، وإخراج المواقف الرسمية من حالة "الكلام المكتوم" إلى حالة الرفض السياسي والإعلامي المباشر. ولتحقيق حالة من توفير الجهد والقوة وتوجيه القدر الأعظم منها للضغط على الطرف الأخطر في المرحلة الحالية، ينبغي حسم معركة دارفور بأسرع ما يمكن عبر صياغات تضع خطر انفصال الجنوب أولوية. وكذا ينبغي وضع خطة إعلامية مكثفة؛ لإنهاء الفجوة المعرفية لدى الرأي العام العربي والإسلامي والدولي حول قضايا دارفور والجنوب، والتحول نحو هجوم إعلامي مضاد لتحركات الإعلام الغربي على الأقل في الساحة العربية.
والقصد أن ثمة ضرورة لخطة تحرُّك عاجل، ينتقل بالسودان من الموقف الدفاعي الذي ساد لمرحلة طويلة مضت إلى الموقف الهجومي؛ فلم يعد هناك وقت.
المصدر: موقع مجلة البيان.

مسلمو جنوب السودان.. الأغلبية المهمشة

أصبح جنوب السودان هو الشغل الشاغل في الإعلام الدولي والإقليمي، وبات التبشير بانفصال الجنوب هو الهدف الذي سخَّر من أجله المجتمع الغربي آلته الإعلامية؛ من أجل إنشاء الدولة ذات الأغلبية المسيحية، والتي ذاقت المرَّ من الدولة الإسلامية في الشمال، التي استولت على كل خيرات الجنوب.. هكذا يسوِّق الإعلام الغربي للانفصال، مستغلاً مجموعة من المستفيدين والعملاء، ولكنهم -للأسف- يمتلكون صنع القرار داخل إقليم جنوب السودان.

هذا ما صوَّره الإعلام الغربي، وسوَّق له، مستغلاً في ذلك المؤسسات الدولية التابعة للأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة الدولية، وقبلها الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي، إلا أن الواقع الذي شاهدته خلال 3 أيام قضيتها في الجنوب، وتحديدًا في مدينة جوبا عاصمة ولاية الاستوائية الوسطى، والتي تعدُّ عاصمة الجنوب ذاته؛ كان مختلفًا ومغايرًا لما يتم تسويقه في كثير من الأمور.

ولايات جنوب السودان

يتكون جنوب السودان من 10 ولايات، موزعة في 3 أقاليم كبرى، الأول: هو إقليم بحر الغزال المتاخم لإقليم دار فور وعاصمته واو، ويحده إفريقيا الوسطى. والثاني: إقليم الاستوائية المتاخم للكونغو الديمقراطية وأوغندا وكينيا وعاصمته جوبا. وأخيرًا: أعالي النيل وعاصمته ملكال، وهو الإقليم الأكثر ارتباطًا بالشمال؛ نتيجة التصاقه به ويحده دولة إثيوبيا، وبذلك ترتسم حدود الجنوب مع دول إثيوبيا وكينيا وأوغندا والكونغو "زائير سابقًا" وإفريقيا الوسطى.

وجنوب السودان بأقاليمه الثلاثة ليس وحدة متصلة؛ حيث تصعب الحركة بين الأقاليم الثلاثة التي تمثل نصف مساحة

السـودان تقريبًـا، ففـي الغـرب، حيـث إقليـم بحـر الغـزال، يصعب بل يستحيل التواصل مع إقليم أعالي النيل في شرق السودان، وحتى التواصل بين بحر الغزال مع الجنوب؛ حيـث إقليم الاستوائية يتمُّ من خلال الطـائرة الـتي تسـتغرق مـدة الطيران فيها من جوبا إلى واو حـوالي 150 دقيقـة، وهنـاك صعوبة بالغة في التواصل بينهما من خلال الطرق البرية، أما أعالي النيل فمن يريد أن يصل إليها من الإقليميين الآخريـن عليه أن يذهب إلى الخرطوم ويستقل الطائرة إلى ملكال.

وتعدُّ قبيلة الدينكا كبرى القبائل في الجنوب وأكثرها تـأثيرًا في صناعة القرار؛ نتيجة اهتمام القبيلة منذ زمن بعيد بتعليم أبنائها في المدارس الإثيوبيـة التابعـة للإرسـاليات التنصـيرية فـي الجنـوب، ثـم الجامعـات الخارجيـة، وخاصـةً الولايـات المتحـدة وكينيـا وأوغنـدا، وتـتركَّز الـدينكا فـي إقليـم أعـالي النيل، ويليها في نفس الإقليم قبيلة النوير، ومعها في نفـس المرتبة قبيلـة الشـلك، والـتي منهـا لام أكـول المنشـق عـن الحركة الشعبية، ثـم قبيلـة الفراتيـت الـتي تـتركَّز فـي بحـر الغـزال، ثـم القبائـل الاسـتوائية الـتي تـتركَّز فـي إقليـم الاستوائية، ويلـي ذلـك العشـرات بـل المئـات مـن القبائـل، سواء المنشقة عن هذه القبائـل الكـبرى أو القبائـل الأخـرى ذات التأثير المحـدود، ومنهـا الزانـدي وجـور والبنقـو والبـور والهبتانية والحمر والرونق.

التعداد ونسبة المسلمين الجنوبيين

حتى كتابة هذه السطور ليس هنـاك إحصـاء رسـمي، سـواء في الحكومة المركزيـة أو حـتى فـي حكومـة الجنـوب بعـدد الجنوبيين، سواء الذين يسكنون فـي الأقـاليم الثلاثـة أو مـن الموجـودين فـي شـمال السـودان أو خـارج البلاد، إلا أن التقديرات شبه المؤكدة تقول إن عدد سـكان أهـل الجنـوب

مجتمعين لا يتجاوز 10 ملايين نسمة، منهم أكثر من مليون ونصف المليون جنوبي في الشمال، بينما تؤكد حكومة الجنوب أن تعداد أهل الإقليم مجتمعين يتجاوز 12 مليون نسمة، منهم ما يربو على ربع المليون في الشمال، وبنفس الغموض في تعداد سكان الجنوب، هناك غموض آخر في التوزيع النسبي للديانات المختلفة، وخاصةً الإسلام والمسيحية واللادينيين أو الوثنيين، كما يطلق عليهم؛ حيث بلغت نسبة المسلمين في آخر إحصاء رسمي، تم إجراؤه منتصف الثلاثينيات على يد مجلس الكنائس العالمي برعاية الاحتلال البريطاني 18%، أما المسيحيون فبلغت نسبتهم 17%، واحتل اللادينيون 65%، وهو نفسه التقرير الذي اعتمدت عليه الهيئات الدولية في تقريرها الرسمي عن توزيع السكان في الجنوب، حسب العقيدة.

لكن هذه الخريطة شهدت تغيُّرًا خطيرًا، فطبقًا لآخر تقرير للمجلس الأعلى لتجمع المسلمين في جنوب السودان؛ فإن نسبة المسلمين قفزت إلى 35%، ويساويها نسبة اللادينيين 35%، ويليهم المسيحيون بنسبة 30%، وهي الإحصائيات التي أقلقت الكنائس الغربية؛ مما جعلها توعز إلى الحركة الشعبية بأن يتمسكوا بعدم تسجيل خانة الديانة في استمارات الاستفتاء القادم على مصير الجنوب؛ حتى لا تظهر النسب الحقيقية للمسلمين.

ويعد إقليم بحر الغزال بولاياته المتعددة أكثر الأقاليم الثلاثة التي تضم مسلمين، وتلي ولايات بحر الغزال ولاية الاستوائية الوسطى، وتحديدًا مدينة جوبا التي يقطن معظمها مسلمون، ثم يأتي إقليم أعالي النيل، وخاصة في منطقة أبيي التي يسكنها أكثر من مليون مسلم منهم 600

ألف من قبيلة المسيرية، وهي القبيلة العربية الوحيدة الموجودة في الجنوب، والتي تمَّ ضمها مؤخرًا طبقًا لقرار التحكيم الدولي في أحقية أهل المسيرية المشاركة في استفتاء تحديد المصير ضمن منطقة أبيي ذات الأغلبية من قبيلة الدينكا؛ باعتبارهم من أهل الإقليم وتوطَّنوا به منذ عشرات السنوات، وهو ما أخلَّ بالتوازن الديني في الاستفتاء المرتقب؛ خاصةً أن الأعداد المنضمَّة من قبيلة المسيرية شبه معروفة بخلاف بقية المدن والمناطق، إلا أن الخلاف تمَّ تسويقه على أنه خلاف على حقول البترول، وليس خلافًا على نسبة التمثيل الديني.

ويتوزع المسلمون على معظم القبائل الموجودة في الشمال، وخاصةً الدينكا التي يوجد فيها نسبة لا يُستهان بها من المسلمين، ومنهم السلطان عبد الباقي زعيم سلاطين المسلمين في جنوب السودان ورئيس مجلس شوري تجمع مسلمي جنوب السودان، وهو مجلس وليد لم يتجاوز عمره 6 أشهر، ويقوم على الانتخاب في الولايات العشر، والتي تنتخب فيما بينهما منصب الأمين العام، وهو أيضًا رئيس مجلس الشورى، بينما تعيِّن حكومة الجنوب رئيس المجلس، وقد اختارت له الطاهر بيور صديق سيلفا كير، والذي عيَّنه أيضًا مستشارًا له لشئون المسلمين.

65 مسجدا في جنوب السودان

في الولايات العشر أكثر من 65 مسجدًا جامعًا، أشهرها وأقدمها مسجد الملك فاروق في ملكال أعالي النيل، وهو المسجد الذي بناه الملك فاروق في منتصف الثلاثينيات من القرن العشرين، ثم مسجد الصباح بمدينة جوبا، والذي أنشأه الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير الكويت في أواخر

ثمانينيات القرن الماضي أيضًا، وتتوزَّع المساجد في الجنوب كالآتي:

- 18 مسجدًا في إقليم الاستوائية.

- حوالي 24 مسجدًا في بحر الغزال، ومثلها تقريبًا في إقليم أعالي النيل.

أشكال اضطهاد مسلمي الجنوب

ويعاني المسلمون من اضطهاد شديد، يتمثل في عدم حصولهم على أية مناصب، سواء في حكومة الجنوب أو في حكومات الولايات العشر، كما أنهم غير ممثلين في البرلمان الجنوبي بشكل جيد؛ نتيجة عدم ترشيح الأحزاب لهم في الانتخابات، كما أنه ليس لهم تمثيل في المجلس الاتحادي (البرلمان السوداني) لعدم ترشيح الحركة أيًّا من المسلمين على قوائمها في الانتخابات الماضية. ويضاف إلى الاضطهاد السياسي الاضطهاد الخدمي والتعليمي؛ حيث استولت ولاية الاستوائية الوسطى منذ حوالي العامين على معهد جوبا العلمي، وهو المعهد العلمي الذي أنشأته هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية لتعليم المسلمين في الجنوب، وتمَّ اقتطاع جزء منه عام 2006م، وتحويله إلى مدرسة ثانوية باسم جون قرنق، وهو ما أحدث أزمةً كبيرةً هدَّد فيها مؤخرًا السلطان عبد الباقي باستخدام القوة لإعادته للمسلمين.

وبالفعل حصل عبد الباقي على وعد من سيلفا كير بعودة المعهد مرةً أخرى لأوقاف المسلمين، وهو نفس ما تكرَّر

فـي مدينـة واو عاصـمة بحـر الغـزال عـام 2008م؛ حيـث اسـتولى والـي شـمال بحـر الغـزال علـى مسـجد ومدرسـة للمسـلمين هنـاك، وأراد تحويلهمـا إلـى كنيسـة، إلا أن المسلمين تجمعوا وأشهروا سلاحهم بالفعـل، وهـدَّدوا بشـنِّ حرب شرسة علـى الولاية كلها إذا لـم يتـم إعـادة أملاكهـم إليهم مرةً أخرى، وهو ما تم بالفعل، وبعدها أصدر سيلفا كير قرارًا ملزمًا للولاة بعد التعدي علـى أملاك أيٍّ مـن الـديانات الموجودة، وإعادتها إلى أصحابها.

وقـد حـرص سـيلفا كيـر علـى عـدم ذكـر أملاك المسـلمين تحديدًا؛ حتى لا يؤدي ذلك إلى ثورة في الشـمال ضـده بـأنه يضطهد المسلمين، وأنهم أقلية يجب حمايتها؛ وهو ما ينسف الاستفتاء بل والاتفاقية مـن أساسـها، والـتي بُنيـت علـى أن الجنوب وحدة واحدة، وأن الخلاف مع الشـمال خلاف قبلـي وليس عقائديًّا.

وبعيدًا عن تصرفات المسـئولين، والـتي أرجعهـا العديـد مـن قيادات المسلمين في الجنوب إلى تـدخل القبليـة فيهـا إلـى حدٍّ مـا بجـانب التـدخل العقائـدي؛ فـإن مسـلمي الجنـوب لا يعانون من أية أزمـة فـي التعـايش بينهـم وبيـن غيرهـم مـن الديانات؛ لأن طبيعة الحياة القبلية تفرض نفسها بقـوة علـى سلوك الأفراد وتصرفاتهم، وكلما بعدت القبائـل عـن المـدن كلما اختفت الأزمات مع المسلمين، بـل وتلاشـت أي فـروق بين أفراد القبيلة الواحدة. ولذلك ليس غريبًـا أن تجـد داخـل "القطية" أو "العشة" الواحدة الـتي تعـدُّ السـكن الأساسـي هناك؛ ليس غريبًـا أن تجـد 3 أشـقاء أحـدهم مسـلم والآخـر مسيحي والثالث لا دينـي، كمـا أنـه مـألوف هنـاك أن تكـون

الزوجة مسلمة ويكـون زوجهـا مسـلمًا أو وثنيًّـا أو مسـيحيًّا، والعكس أيضًا، بأن يكون الـزوج مسـلمًا وزوجتـه مسـلمة أو وثنية أو مسيحية، بل إنه في كثير من الأحيـان يكـون للـزوج المسلم زوجة مسلمة وأخرى مسيحية وثالثة وثنية.

وأرجع العديد مـن قيـادات المسـلمين -الـذين التقيتهـم فـي جوبا- ذلك إلـى أن غيـاب الثقافـة الإسـلامية وتعـاليم الـدين وأصوله ومبادئه، وكذلك غياب التعليـم بشـكل كـبير، وتغلـب القبلية في كل مناحي الحياة؛ هو السبب في تلاشي الفروق بين العقائـد المختلفـة عنـد سـكان الجنـوب الـذين ارتبطـوا بالحياة الإفريقية بشكل كامل في كل مناحي حيـاتهم، إلا أن الأمر يختلف عند المسلمين الذين تلقَّوا قسـطًا مـن التعليـم في الشمال، وهؤلاء إن رجعوا إلى الجنـوب -وهـو أمـرٌ نـادر الحدوث- فإن تأثيرهم ما زال ضـعيفًا، وخاصـةً عنـد القبائـل في الأحراش والأدغال.

تزايد نسب المنضمين للإسلام

ورغم هـذه الحيـاة القبليـة المسـيطرة هنـاك، فـإن منظمـة الدعوة الإسـلامية رصـدت دخـول عـدد كـبير مـن الجنـوبيين الإسـلام يوميًّـا، وسـجَّلت نسـب الـدخول بيـن 10 إلـى 15 شخصًا في الأسبوع؛ حيث يشهد مسجد الصباح في جوبا مـع انتهاء كل خطبة جمعة إعلان أكثر من شخص إسلامه، وأرجع قيادي مسلم هناك أن السـبب فـي انتشـار ظـاهرة الـدخول فـي الإسـلام يرجـع إلـى عـاملين بـارزين؛ أولهمـا: النـزوح الإفريقي إلـى جنـوب السـودان؛ حيـث نـزح عـدد كـبير مـن مسلمي أوغندا وإثيوبيا وكينيا إلى الجنوب، وهؤلاء -وبخاصـة الأوغنديون- كان لهم تأثير واضح على دخول عـدد كـبير مـن أهل الجنـوب الإسـلام، بينمـا فـي المقابـل لـم يتـم تسـجيل حالات ردة أو خروج عن الإسلام هناك بشكل ملحوظ، رغـم

نشاط الإرساليات والكنائس التبشيرية، والتي سيأتي ذكرها فيما بعد. أما السبب الثاني فهو انتشار الخلوة وهي ما تشبه كتاب تعليم القرآن الكريم، وكان لهذه الخلوات دور كبير أيضًا في تعليم القرآن.

ويرصد أحد قيادات منظمة الدعوة الإسلامية في جوبا هذا التأثير بصلاة الجمعة في مسجد الصباح؛ حيث يتسع هذا المسجد لحوالي 3 آلاف مصلٍّ، ويصل عدد المصلين فيه في صلاة الجمعة أكثر من 2500 مصلٍّ، بل إن صلاة عيد الفطر الماضي سجَّلت أداء أكثر من 10 آلاف مصلٍّ لصلاة العيد في هذا المسجد والساحة الكبيرة المحيطة به، والتي تقع في وسط مدينة جوبا، مضيفًا أن الأمر لا يقتصر على صلاة الجمعة من حيث عدد الزحام، بل هناك حرص كبير بين الذين دخلوا حديثًا الإسلام على أداء الصلوات الخمس في مواعدها؛ أيًّا كانت الظروف المناخية أو البيئية الموجودة وقت الصلاة، وهو ما شاهدته فعلاً خلال صلاة المغرب بهذا المسجد، الذي اصطف فيه أكثر من 150 شخصًا لأداء الصلاة في الجماعة الأولى، ومثلهم تقريبًا أو أقل في الجماعة الثانية، رغم أن جوبا تتحول مع دخول وقت صلاتي المغرب والعشاء إلى قطعة مظلمة حالكة الظلام؛ نتيجة غياب الكهرباء عن معظم شوارعها أو كلها تقريبًا، وقد قام أحد المصلين بعد أداء الصلاة بإلقاء درس حول أهمية ركعتي تحية المسجد، داعيًا المسلمين بالحفاظ عليهما لأهميتها في السنة النبوية، وكان لافتًا أيضًا جلوس معظم المصلين حتى فرغ الرجل من حديثه.

زرع الخوف في نفوس الجنوبيين

إلا أن هناك مشكلةً حقيقية يتعرض لها مسلمو الجنوب، وهي مشكلة قديمة، ما زالت لها آثارها القوية حتى الآن،

وهي مشكلة الخوف الذي تمَّ زرعه في نفوسهم منذ سنوات؛ نتيجة الكراهية التي كان يقوم بها العديد من قادة الانفصاليين خلال الحرب، والذين نكَّلوا بالمسلمين في العديد من الولايات والأقاليم، انطلاقًا من أنها حرب دينية وعقائدية ضد دولة إسلامية تريد أن تعامل الجنوب على أنهم عبيد، كما صورت لهم ذلك الكنائس الموجودة هناك، والتي قامت بعمليات غسل مخ كبيرة للمسيحيين بأن الجنوب دولتهم المنتظرة التي سيحققون فيها الأمان والاستقرار، ضد دولة المسلمين في الشمال. وبالتالي كان يرى العديد من أمراء الحرب من الانفصاليين أن قتل المسلمين واضطهادهم وتعذيبهم هو واجب مقدَّس، وانتقام في الوقت نفسه من الدولة الإسلامية الموجودة في الشمال، وهو ما دفع المسلمين إلى تسمية أبنائهم بأسماء مسيحية تارة وقبلية تارة أخرى؛ حتى لا يتم اضطهادهم والتنكيل بهم.

هذا بالإضافة إلى أنه نتيجة الفقر المدقع خلال سنوات الحرب كان المسلمون يلجئون لإخفاء هويتهم من أجل الحصول على المعونات التي تقدمها الكنائس ومنظمات الإغاثة لمواطني الجنوب، والتي كان يتم منعها عن المسلمين أو تقديمها لمن ترى فيه الكنيسة فرصةً سانحةً للتنصير، هذا البطش القديم نتج عنه أزمة خوف كبيرة لدى مسلمي المدن تحديدًا ما زالت آثارها موجودة حتى الآن، وهو ما يمكن أن يلاحظه أي صحفي زائر للجنوب عندما يهمس في أذنه أحد القيادات المسلمة بعد أن يقص عليه مأساتهم بضرورة عدم ذكر اسمه؛ حتى لا يتعرض للاضطهاد على يد الحركة الشعبية، بينما يختلف الوضع في الأحراش والغابات التي لم يصل إلى معظمها أي شكل من أشكال المدنية حتى وقت قريب.

تحسن طفيف في وضع مسلمي الجنوب

رغم ما سبق فقد شهدت أحوال المسلمين في الجنوب تحسنًا طفيفًا بعد إقرار معاهدة السلام؛ حيث حرص سيلفا كير قبل الانتخابات الماضية على مخاطبة ود المسلمين بالسماح لهم بإنشاء الخلوات التي كانت تتم في السر، كما سمح لهم ببناء المساجد ووافق على وجود معاهد، وفروع لمنظمة الدعوة التي أصبح لها أكثر من 50 فرعًا في مختلف ولايات الجنوب، وتعد هي الهيئة شبه الرسمية لتنظيم أحوال المسلمين هناك، وأصبح هناك فرع لجامعة أم درمان الأهلية بجوبا، وهناك وجود أيضًا لجامعة القرآن الكريم التي امتد نشاطها في الأقاليم الثلاثة. كما تراجعت حدة الكرْه من القيادات والمسئولين تجاه المسلمين؛ حيث أصبح يغلب على كثير من المشاكل الفردية والقبلية، كما تم إنشاء المجلس الأعلى لتجمع مسلمي جنوب السودان، وهذا المجلس يتم تشكيله بالانتخاب من الولايات العشر؛ حيث تنتخب كل ولاية مجلسها، ثم تنتخب مجالس الولايات العشر المجلس الأعلى.

وقد أحدث هذا المجلس نقلةً نوعية في أوضاع المسلمين بعد انتخاب السلطان عبد الباقي أمينًا عامًّا ورئيسًا لمجلس الشورى به؛ حيث يتمتع هذا الرجل بشخصية قوية، وله مواقف صلبة تؤكد غيرته وحرصه على الإسلام، معتمدًا على أنه من قبيلة الدينكا، كما أن له قواته المنضمة إلى جيش حكومة الجنوب وللحكومة المركزية طبقًا لاتفاقية نيفاشا، والذين يقدر عددهم بأكثر من 20 ألف مقاتل في الأقاليم الثلاثة، ما جعل صوته قويًّا في الحق، وهو ما عبَّر عنه خلال صلاة عيد الفطر الماضي، والتي شهدت أول وجود للمجلس الوليد؛ حيث شن زعيم سلاطين المسلمين -كما يلقبونه هناك- هجومًا حادًّا على حكومة الجنوب.

وقال إنها تضطهد المسلمين، مؤكدًا أنه من حق المسلمين أن يكون لهم تمثيل قوي في المجالس النيابية، سواء في حكومة الجنوب أو في مجالس الولايات، وكذلك أن يكون لهم تمثيل كبير في المناصب القيادية والتنفيذية وفي مجلس الوزراء بحكومة الجنوب، والذي يخلو من أي وزير مسلم، وهو ما أكده لنا السلطان عبد الباقي، أوضح فيه المؤامرة التي تتم على السودان لتحويل جنوبه إلى دولة مسيحية تخدم الأهداف الأمريكية والصهيونية في المنطقة.

أوقاف مسلمي جنوب السودان

يبقى السؤال عن موارد دخل المسلمين، وكيف يعيشون هناك؟ والإجابة على هذا السؤال ترتبط بشكل كبير ببيئة الجنوب المعيشية ذاتها، والتي سيتم ذكرها في موضوع خاص عن الأحوال المعيشية هناك، إلا أن المسلمين لهم أوقافهم الممتدة في الأقاليم الثلاثة، وخاصة في سوق "تونكو تونكو" أي كونغو كونغو، ويعد هذا السوق من أكبر الأسواق في الأقاليم الثلاثة على الإطلاق، وقد أوقف تجار المسلمين من الشمال السوداني، الذين حضروا للتجارة في الجنوب عائد تأجير أرض هذا السوق وعششه للمسلمين، هذا بالإضافة إلى أوقاف الأمير الصباح الملحقة بمسجده في جوبا؛ حيث قامت الكويت ببناء العديد من المنشآت والمنازل بالقرب من المسجد، وتم وقف ريعها للمسلمين هناك.

ويتم تحصيل عائد هذه الأوقاف وتقوم منظمة الدعوة بتوزيعها على مسلمي الجنوب، إلا أن هناك مشكلة داخلية

يعاني منها مسلمو الجنوب، تتمثل في الطابور الخامس الذي يتكسب على إيذائهم؛ حيث تم اختارت الحكومة عدد من المحسوبين على المسلمين لإدارة هذه الأوقاف، وكان هؤلاء وقت الحرب من أتباع حكومة الشمال، وعندما انتهت الحرب وتشكلت حكومة الجنوب غيَّر هؤلاء بوصلة انتمائهم إلى الحركة الشعبية، وأصبحوا بمنزلة طابور خامس على باقي المسلمين؛ من أجل نيل رضا حكومة سيلفا كير.

مسلمو جنوب السودان والاستفتاء

وفيما يتعلق بالاستفتاء القادم أكد أحد الشخصيات العاملة ضمن إحدى بعثات الأمم المتحدة وهو مسلم جنوبي، أنه لا خيار آخر لمسلمي الجنوب سوى الوحدة، فهم مرتبطون عقائديًّا بالشمال، وقادة المسلمين يعرفون جيدًا أن الانفصال معناه قيام دولة مسيحية تهدد وجودهم، مشيرًا في الوقت ذاته أن المسلمين في الجنوب مثل غيرهم من عامة الشعب مع الوحدة وضد الانفصال؛ لأنهم يعرفون جيدًا أن الحركة الشعبية ومسئوليها سوف ينهبون البلاد، بدليل أن الميزانية التي تدفعها الحكومة المركزية في الشمال للجنوب؛ من أجل تعميره وتنميته لإنجاز الوحدة الجاذبة -كما جاء في اتفاقية نيفاشا- قامت الحركة الشعبية بالاستيلاء عليها وتوزيعها على المسئولين والقادة، وحتى إذا ما تم توزيعها على المواطنين يتم بشكل قَبليّ، وهو ما جعل هناك قناعة لدى رجل الشارع أن الوحدة أفضل له، رافعين شعارهم القديم احتلال الشمال للجنوب أفضل بكثير من احتلال الجنوب للجنوب.

في إطار متصل ذهب أحد قادة المسلمين في بحر الغزال -وهو لواء في الجيش الجنوبي ينتمي إلى قبيلة الفراتيت- إلى أنه إذا أجري الاستفتاء بشكل نزيه وشفاف، فإن التصويت سيكون لصالح الوحدة، خاصة وأن المسلمين يمثلون نسبة مؤثرة في التصويت، مؤكدًا أن الانفصال يعني (عودة الحروب الداخلية)، التي سوف تمتد إلى كل القبائل، إضافة إلى الهدف المعروف من إقامة دولة مسيحية تتصدى إلى الدولة الإسلامية في الشمال، موضحًا أنه إذا حدث انفصال فإنه على استعداد لكي يعلن الانفصال عن دولة الجنوب، وتكون دولة للمسلمين في بحر الغزال ذات الأغلبية المسلمة.

المصدر: موقع الإخوان المسلمين.

أدركوا السودان قبل أن يضيع

أياما ويداهمنا زلزال مروع سوف يصيب أمة العرب والإسلام ليس كما كان في الأندلس على أطراف الدولة الإسلامية بأوروبا وإنما في قلب أفريقيا بل وفي قلب دولة السودان نفسها.

أياما ويتم ذبح دولة السودان العربية المسلمة بدم بارد وعلى مشهد من الجميع والعرب والمسلمون في سبات عميق كالموتي.

أياما وينفصل جنوب السودان عن شماله، في سابقة لم تحدث من قبل وتحت سيف الاتفاقيات وخنجر العقوبات الدولية وتحت رعاية الشيطان الأكبر أمريكا، والصهيونية العالمية.
إن دولة جديدة صهيونية الهوى صليبية الهوية سوف تنشأ في 9/1/2011م كما قامت إسرائيل من قبل لتكون خنجرًا في قلب الأمة العربية والإسلامية، وفاصلاً بين شرق العالم الإسلامي وغربه كذلك دولة الجنوب يراد لها أن تفصل العالم العربي والإسلامي عن محيطة الأفريقي لتكتمل خطة حصار النفوذ العربي الإسلامي ومنع امتداده جنوبًا حيث مراكز السيطرة الغربية والتنصير.

وحتى لا نقول أُكلنا يوم أُكل الثور الأسود، نعرض هذه الصفحات حتى يعلم القاصي والداني ما يدور فكل الشعوب الحية تحاكم تاريخها، ولا يهرب من محاكمة تاريخه إلا المهزوم الذي يفزع من مواجهة حقائق التاريخ، هذه الصفحات نستعرض فيها أدوار كل من مصر وأمريكا و إسرائيل في السودان.

مصر والسودان

عندما احتلت بريطانيا مصر عام 1882م كانت مصر والسودان دولة واحدة تحت حكم التاج المصري التابعة للسلطنة العثمانية ثم أطلق عليها الخديوي إسماعيل في أحد فرماناته اسم "السودان المصري" واستمر الحال كذلك إلى أن اندلعت الثورة المهدية والتي حاولت التواصل مع مصر عن طريق إقامة دولة إسلامية متحدة بين مصر والسودان، وحين سقط مشروع الثورة المهدية فإنه أفسح الطريق أمام دولة الحكم الثنائي (المصري-البريطاني).

وفي عام 1899م الذي كان في حقيقته حكما إنجليزيًا روحًا وإدارة إذ لم يكن لمصر من نصيب في إدارة السودان إلا دفع تكاليف إدارة شئون البلاد من الخزينة المصرية، باعتبار ان السودان كان يعد آنذاك إقليمًا مصريًا، في حين أن الإدارة الإنجليزية كانت ترمي إلى هدف آخر هو أن يكون السودان للسودانيين حتى لا يقوم مشروع دولة وادي النيل التي تمتد من البحر الأبيض المتوسط إلى الأدغال السودانية.

كان الشعبان المصري والسوداني يؤمنان بأنهما شعبًا واحدًا وحّدت بينهما الطبيعية والنيل والحضارة واللغة والدين والتاريخ وكان هذا الإيمان يدفع الشعب السوداني إلى الثورة على الاستعمار البريطاني مطالبًا بعودة الوحدة مع مصر وبسبب السودان تعثرت جميع المفاوضات التي جرت بين مصر وبريطانيا والتي أجراها زعماء مصر منذ عام 1924م حيث كانت بريطانيا تتمسك دومًا باستمرار الحكم الثنائي في السودان الذي كان محل رفض المصريين، وجاء انقلاب الجيش في يوليو 1952م بقيادة محمد نجيب الذي ولد لأب مصري وأم سودانية وكان هذا الأمر صمام الأمان لوحدة البلدين.

الأمريكان ألغوا الملكية في مصر لفصل السودان عنها

منذ ما يقرب من الستين عامًا سقطت الملكية في مصر بقبول الملك فاروق التنازل عن العرش ومغادرة البلاد، وكان إلغاء الملكية بناء على اقتراح أمريكي كما شهد بذلك المرحوم فتحي رضوان (في كتابه 72 شهرًا مع عبد الناصر) وكان الأمريكان هم الذي دبروا خلع الملك فاروق لأسباب

عديدة منها رفضه الاعتراف بإسرائيل، أما لماذا إلغاء الملكية؟ فقد جاء ذلك في كتاب المفكر الإسلامي جلال كشك (كلمتي للمغفلين) ذكر أن حكومة الوفد عندما أصدرت مراسيم أكتوبر 1951م التي أعلنت فيها وحدة وادي النيل تحت التاج المشترك وتسمية ملك مصر ملكًا لوادي النيل قد قطعت الطريق علي أي تسوية ممكنة مع بريطانيا لا تضمن الوحدة مع السودان، فلما خُلِع فاروق انتقل اللقب إلى ابنه أحمد فؤاد ولم تكن هناك حكومة مهما كان بطشها قادرة على إصدار مرسوم يجرد ملك مصر من هذه الصفة، والإنجليز يرفضون أي تسوية لا تنص أولا تحقق انفصال السودان ويسخرون من القرار المصري عن التاج Crown المشترك فيسمونه "المهرّج" Clown المشترك!

وجاء المخرج الأمريكي بالحل للتخلص من المراسيم وذلك بإلغاء الملكية كلها بتاجها وألقابها وفرح الشعب وهلل لتحقيق أمل العمر ولم ينتبه أننا أضعنا معها السودان!

ثوار يوليو ودورهم في فصل السودان

جمال عبد الناصر ومحمد نجيبحدث تحول خطير في الموقف المصري تمثل في عودة المفاوضات مع بريطانيا وقبول ثوار يوليو لمبدأ الاستفتاء على تقرير مصير السودان وتم إسناد ملف السودان إلى الصاغ صلاح سالم دونما أي مؤهل أومسوّغ إلاأنه وُلد بالسودان وقتما كان والده موظفًا هناك وقد صرّح سالم بأنه قبل قيام الثورة لم يكن يعرف شيئًا قط عن قضية السودان ولم يقرأ عن السودان ومع ذلك أوفد مجلس قيادة الثورة صلاح سالم إلى جنوب السودان بهدف استطلاع الأحوال هناك ولدى وصوله إلى الجنوب شارك سالم بعض القبائل في رقصة كانت تؤدي تحية للضيوف حيث تجرد من ملابسة وأصبح عاريًا ونشرت

الصحف العالمية صورته تحت عنوان "الكولونيل العاري" والأسوأ أنه ذهب إلى هناك موزعًا الأموال والهبات بسخاء شديد على زعماء الجنوب بغية شراء ولائهم لمصر وقد جاء فعله بالنقيض مما كان يريد إذ رفض الجنوبيون التصويت لصالح الاتحاد مع مصر خشية اتهامهم بالتربح وتعاطي الرشاوي على حساب مصالح القبائل الجنوبية.

وجاءت نتيجة الاستفتاء لصالح الانفصال عن مصر وكان من أسباب ذلك:

ما فعله صلاح سالم في الجنوب.

خشية الشمال من الاتحاد مع مصر بعدما رأوه من سياسات الرئيس الراحل جمال عبد الناصر قبل توليه الرئاسة وتخلصه من محمد نجيب السوداني الأصل بالصورة التي تمت حيث جرى عزله ونفيه بطريقة قاسية ومهينة وهو الأمر الذي ترك أسوأ الأثر في نفوس السودانيين.

بطش العسكر بمعارضيهم في مصر كما بطشوا بنجيب والإخوان المسلمين.

ومن ثم كانت المحصلة هي انفصال السودان عن مصر عام 1954م وكان الانفصال بمثابة أول مسمار في وحدة السودان الإقليمية كدولة موحدة ففي عام 1955م أي بعد الانفصال بعام واحد ظهرت حركة "أنيانيا" وهي أول حركة انفصالية مسلحة في جنوب السودان، ومنذ ذلك الحين تتابع ظهورالحركات الانفصالية الجنوبية، وما أن يتم القضاء على حركة إلا وعاودت الظهور من جديد في شكل آخر وبمسمى

آخر، وذكرت الكثير من الدراسات أن النظام الناصـري كـان أول من سـلّح الحركـات الجنوبيـة ضـد الشـمال السـوداني، نكايـة فيـه وعقابًـا لـه علـى تعـاطفه مـع نجيـب والإخـوان المسلمين ورفضه الوحدة مع مصر تحت حكم العسكر ومنذ ذلك الحين أخذت السياسـة المصـرية تنحـو منحـى التجاهـل تجاه السودان ثم جاءت هزيمة 1967م لتنكفئ مصـر علـى ذاتها وليتحول اهتمام القيادات المصـرية إلـى أولويـة تحريـر الأرض بالحرب أو التفاوض.

عهد السادات

تطور الأمر على نحو أكثر إيجابية في عهد الرئيس السـادات الذي توصل إلى اتفـاق مـع الرئيـس جعفـر نميـري (1978-1985م) حول صيغة "التكامل" التي أقامت مؤسسات عدة للتعاون بين البلدين، ولكن حكومة "الصـادق المهـدي" الـتي جاءت بعد ذلك ألغت التكامل وتبنت ما سـمى فـي حينـه بـ "ميثـاق الإخـاء" الـذي كـان بمثابـة نكـوص أدى إلـى تراجـع العلاقات خطوات إلى الوراء.

عهد مبارك

الرئيس مبارك والرئيس عمر البشيركان السودان طوال تلك الفترة يمر بتحولات خطيرة وكانت القوى الاستعمارية تدفع الأمور فيه باتجاه التقسيم والتفتيت، ومع تأرجح العلاقات المصرية السودانية خلال فترة الحكم الحزبي الأخير (1986-الصادق المهدي) حتى (1989-البشير) تم الانهيار الكبير لهذه العلاقات خلال العقد الأول من حكم الرئيس السوداني عمر البشير وتورطت مصر بشكل علني في أزمة جنوب السودان، وانخرطت في تقديم المساعدات للحركة الشعبية لتحرير السودان، وجناحها العسكري (الجيش الشعبي) وأصبح جون جارانج ضيفًا دائمًا على مصر واحتضنت مصر التحالف الشمالي المعارض للخرطوم في إطار المواجهة مع النظام السوداني ووصل الأمر إلى حد اتهام النظام المصري لنظيره السوداني بدعم أعمال العنف والإرهاب التي وقعت في مصر في عقد التسعينيات الماضية ووصل الأمر إلى حافة الحرب بين البلدين، وكانت قاصمة الظهر في العلاقات المصرية السودانية هي اتهام مصر للنظام السوداني بالضلوع في محاولة الإغتيال الفاشلة للرئيس مبارك في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا في عام 1995م، والتي اندلع على أثرها سجال إعلامي حاد بين الطرفين كاد يتحول إلى حرب مسلحة.

وفي هذه الأثناء كانت المواجهات الدامية على أشدها بين الجيش السوداني والجبهة الشعبية لتحرير السودان بزعامة جون جارانج والتي كانت تسعى للسيطرة على كامل السودان وليس الجنوب فقط غير اقتسام السلطة والثروة مع حكومة جبهة الإنقاذ في الخرطوم وتعالت أصوات في مصر تقول بوجوب دعم مصر للجنوب ردًا على ما كانت تصفه القاهرة بدعم حكومة الإنقاذ لجماعات العنف في مصر.

وظلت العلاقة بين الجانبين في حيز القطيعة والتدهور حتى أطاح الرئيس "البشير" برفيقه في إنقلاب يونيو 89 الدكتور حسن الترابي زعيم جبهة الإنقاذ في ديسمبر من عام 1999م ووضعه قيد الإقامة الجبرية ثم الاعتقال الصريح، وعند ذلك بدأ تيار من الدفئ يسري في أوصال العلاقات بين الجانبين حيث كانت مصر ترى في وجود الترابي في سدة الحكم عقبة كأداء في طريق عودة المياه إلى مجاريها مع السودان، لأن النظام المصري كان يرى في جناح الترابي الجانب الإسلامي المتطرف في النظام السوداني.

وبدأت العلاقات في العودة إلى طبيعتها ولكن بعد أن دفع الطرفان الثمن غالبًا خاصة السودان ولكن التواجد المصري في المشاكل السودانية أخذ في الانحسار وقد بدا ذلك جليًا عند توقيع اتفاقية "مشاكوس" في نيروبي عاصمة كينيا في 20/7/2002م حيث بدا التواجد المصري رمزيا ودون أى فعالية بل إن مصر تركت الحبل على الغارب لأمريكا تحت إشراف مبعوثها للسلام في السودان في ذلك الحين "جون دانفورث" والتي تقرر فيها اقتسام الجنوبيين السلطة والثروة مع الشماليين، واستمرت اللامبالاة المصرية في التعامل مع الملف السوداني حتى وقعت الفأس في الرأس ونجحت الضغوط الأمريكية في إجبار السودان على توقيع اتفاقية السلام الشامل في نيفاشا في 9 يناير 2005م والتي تعتبر الجائزة الكبرى للجنوب حيث منحتهم فوق ما كانوا يتطلعون إليه في ظل الحكومات السابقة فأعطى الجنوب حق تقرير المصير بنهاية الفترة الانتقالية (6 سنوات) والتي تنتهي في 9 يناير 2011م القادم أي بعد شهرين من الآن عن طريق الاستفتاء بالوحدة أو الانفصال.

إن قيام دولة الجنوب السوداني يعني لمصر الآتي

سوف يصبح الجنوب مرتعًا للصهاينة فـي حـال انفصـاله لأن قيام دولة في الجنـوب معنـاه تمكيـن إسـرائيل مـن الوجـود هنـاك بمـا يعنـي تحويـل جـزء مـن امتـداد الأمـن القـومي المصري بعيدًا عن السيطرة المصـرية، ومركـزًا للمـؤامرات الأمريكية الصهيونية ضد المنطقة بأسرها.

عدم الاسـتقرار السياسـي بالسـودان سـوف تكـون لـه آثـار اقتصادية وسياسية سيئة علـى مصـر ومـن المتوقـع حـدوث نزوح للاجئين الفارين في حالة قيام حرب تجاه دول الجــوار وأولها مصر.

إن شمال السودان الـذي يعـد نقطـة التمـاس المباشـر مـع الحدود المصـرية مهـدد بالانفصـال أيضَـا حيـث أن إسـرائيل وأمريكا تخطط لإنشاء دولة النوبة جنوب مصر وأمريكـا الآن تلعب بهذه الورقة كما لعبت ولا تزال بورقـة أقبـاط المهجـر من أجل الضغط على النظام المصـري للانصـياع للتعليمـات الأمريكية.

هناك احتمال قوى لانجراف الخرطوم في الانصياع للمخطط الأمريكي تحت الضغوط والتنسـيق مـع واشـنطن بمـا يعنـي تجاوز لدور مصر وابتعـاد تـدريجي بيـن البلـدين خصوصًـا أن العلاقات لا زالت متوترة بينهما.

سوف يؤثر فصل الجنوب على إمكانية زيادة حصة مصر من ميـاه النيـل مسـتقبلا فمصـر تشـهد حاليًـا حالـة مـن النـدرة المائية وتعيش تحت خـط الفقـر المـائي نظـرًا لزيـادة عـدد السكان مع ثبات كمية المياه الواردة إلى مصر منـذ اتفاقيـة 1959م (55 مليارم 3) وهـي مطالبـة بتوطيـد علاقاتهـا مـع دول حوض النيل خلال الفترة القادمـة ولكـن أنـى لهـا ذلـك

وقد ظهر لاعب جديد هو دولة الجنوب الذي سترابط فيه أمريكا و إسرائيل، ومن ثم سيكون هناك صعوبة كبيرة في التفاوض المستقبلي حول زيادة حصة مصر من المياه.

والمعروف أن أخطر أماكن يمكن أن تؤثر على حصة مصر من مياه النيل هي شمال السودان وجنوبه حيث أنه عند مدخل النيل الأزرق يوجد مثلث عند خط عرض 12 وعنده يشيخ نهر النيل أو يهدأ وبالتالي فإن المنطقة المحيطة به تكون سهلة وممهدة لإقامةأي مشروعات ولا ننسى أن 85% من حصة مصر من مياه النيل تأتي من النيل الأزرق!

أيضًا فإن العمل في قناة جونجلي التي تم الإتفاق على شقها في الجنوب السوداني لتوفير قرابة الـ 5 مليارات م 3 من المياه سوف يتوقف نهائيًا وبذلك سوف تخسر مصر حصتها من المياه التي كانت ستتقاسمها مع السودان.

إسرائيل وأمريكا والسودان

أدلى اللواء "عاموس يادلين" الرئيس السابق للاستخبارات الحربية ال إسرائيلية "أمان" بتصريحات خطيرة تمس المنطقة العربية منذ ايام خلال مراسم تسليم مهامه للجنرال "أفيف كوخاني" جاء فيها: لقد انجزنا عملا عظيما للغاية في السودان, نظمنا خط ايصال السلاح للقوي الانفصالية في جنوبه ودربنا العديد منها وقمنا اكثر من مرة باعمال لوجستية لمساعدتهم ونشرنا هناك في الجنوب ودارفور شبكات رائعة وقادرة على الاستمرار بالعمل الي مالانهاية ونشرف حاليا علي تنظيم الحركة الشعبية هناك وشكلنا لهم جهازا أمنيا استخباراتيا.

وهذا التصريح للواء عاموس ينطبق عليه المثل "صدقك وهو كذوب" فقد تم نشر العديد من الوثائق والدراسات التي تؤكد ذلك من قبل ولعل أبرزها كان الكتاب الذي أصدره مركز ديان لأبحاث الشرق الأوسط وأفريقيا والتابع لجامعة تل أبيب حول "إسرائيل وحركة تحرير السودان" الذي كتبه ضابط الموساد السابق العميد متقاعد "موشي فرجي" والذي أوضح فيه استراتيجية إسرائيل تجاه السودان والتي تتلخص في السياسة التي اسمتها (شد الأطراف ثم بترها) علي حد تعبيرهم بمعني مد الجسور مع الأقليات وجذبها خارج النطاق الوطني ثم تشجيعها على الانفصال وهذا هو المقصود بالبتر لإضعاف العالم العربي وتفتيته وتهديد مصالحه في الوقت ذاته.

وفي إطار تلك الاستراتيجية قامت عناصر الموساد بفتح خطوط اتصال مع تلك الأقليات والتي في المقدمة منها الأكراد في العراق والموارنة في لبنان والجنوبيين في السودان وكانت جبهة السودان هي الأهم لأسباب عدة في مقدمتها أنها تمثل ظهيرًا وعمقًا استراتيجيا لمصر أكبر دولة عربية, وطبقا لعقيدة العسكرية الإسرائيلية فإنها تمثل العدو الأول والأخطر لها في المنطقة ولذلك فإن التركيز عليها كان قويًا للغاية .

كتاب العميد "فرجي" شرح بتفصيل مدهش ما فعلته إسرائيل لكي تحقق مرادها في إضعاف مصر وتهديدها من الظهر وكيف أنها انتشرت في قلب أفريقيا (في الفترة من عام 56 الي عام 77م حيث أقامت علاقات مع 33 دولة أفريقية) لكي تحيط بالسودان وتخترق جنوبه وكيف انتقت من زعماء الحركة الانفصالية واختارت "جون جارنج" فاعدته وساندته لكي يتحدي حكومة الخرطوم ويفرض نفسه عليها, ويدهش المرء حين يقرأ أن إسرائيل قررت احتواء أفريقيا

والانتشار في قلبها للاقتراب من السودان والاحاطة به لكي تتمكن من النفاذ الي جنوبه وقد اشار المؤلف الي ان هذا المخطط بدأ تنفيذه في أواخر الخمسينات وأوائل الستسينيات اما مهندس العملية كلها فهو "أروي لوبراني" مستشار بن جوريون للشئون العربية وهو الذي قال بوضوح: لابد من رصد وملاحظة كل ما يجري في السودان ذلك القطر الذي يشكل عمقا استراتيجيا لمصر بالاضافة لسواحله المترامية علي البحر الاحمر وهو ما يوفر للسودان موقعا استراتيجيا متميزا لذلك فمن الضروري العمل علي ايجاد ركائز إما حول السودان أو في داخله ولاجل ذلك فان دعم حركات التمرد والانفصال في جنوبه يغدو مهما لأمن إسرائيل.

لقد بدأت الاتصالات مع الجنوبيين من القنصلية الإسرائيلية في أديس أبابا وكانت الشركات الإسرائيلية التي أنشأت في أثيوبيا هي الواجهةالتي استخدمت تلك الإتصالات وكان "أشير ناتان" رجل الموساد النشط الذي أصبح يدير شركة "أنكودا" هو أول من قام بالاتصال بالزعماء الجنوبيين، وبعد الدراسة لأوضاع الجنوب وقع الاختيار على قبيلة "الدينكا" أقوى قبائل المنطقة لكي تكون الباب الذي تتسلل منه إسرائيل إلى الجنوب وتتغلغل في شراينه، أما الذي قام بالدور البارز في توسيع نطاق الاتصالات وتوثيقها فقد كان "دافيدكيمحي" رجل المهمات الخاصة في الموساد الذي عُين مديرًا عاما لوزارة الخارجية ال إسرائيلية، ويمكن القول أن دعم إسرائيل للحركة الانفصالية في الجنوب السوداني قد مر بخمس مراحل هي:

المرحلة الأولى: طوال عقد الخمسينيات ركزت إسرائيل على أمرين: أولهما تقديم المساعدات الإنسانية للجنوبيين والأدوية والمواد الغذائية والأطباء)، وثانيهما استثمار التباين

القبلي بين الجنوبيين أنفسهم وتعميق هوة الصراع بين الجنوبيين والشماليين.

المرحلة الثانية: في الستينيات حدث ما يلي: بدأت صفقات الأسلحة ال إسرائيلية تتدفق على جنوب السودان عبر الأراضي الأوغندية، وكانت أول صفقة عام 1962م ومعظمها من الأسلحة الروسية الخفيفة التي غنمتها إسرائيل من مصر في عدوان 56 بالإضافة إلى الرشاش الإسرائيلي عوزي، وقد اتسع نطاق تدريب الميليشيات الجنوبية في كل من أوغندا وأثيوبيا وكينيا وكانت أثيوبيا أكبر قاعدة لإيصال الأسلحة والزخائر إلى جنوب السودان، كما اتسع نطاق تزويد الجنوبيين بالسلاح من الدول المجاورة وحينما تولى "أوري لوبراني" مهندس عملية التطوير والاختراق منصب سفير إسرائيل في أوغندا ثم في أثيوبيا تطور ذلك الدعم إلى حد أن بعض ضباط القوات ال إسرائيلية الخاصة كانوا ينتقلون لتدريب الانفصاليين في مناطق جنوب السودان.

المرحلة الثالثة: والتي تمتد من منتصف الستينيات حتى السبعينيات وفيها استمر تدفق الأسلحة من خلال وسيط إسرائيلي اسمه "جابي شفيق" كان يعمل لحساب الموساد وبعض هذه الأسلحة كانت روسية استولت عليها إسرائيل في حرب 1967م، وقامت طائرات شحن بإسقاطها على المعسكر الرئيسي للانفصاليين في (أورنج كي بول) كما قامت إسرائيل بإنشاء مدرسة لضباط المشاه لتخريج الكوادر العسكرية لقيادة فصائل التمرد، وكانت عناصر إسرائيلية تشترك بالفعل في بعض المعارك مقدمة خبرتها للجنوبيين.

المرحلة الرابعة: التي امتدت من أواخر السبعينيات وطول عقد الثمانينيات وفيها جرى استئناف دعم التمرد المسلح بزعامة العقيد جون جارانج ابتداء من عام 1983م وكان الموقف قد هدأ نسبيًا بعد اتفاق لصالحه عام 72 والذي مُنح فيه الجنوب حكمًا ذاتيًا وفي تلك الفترة ظهر النفط في جنوب السودان مما عزز دعم الجهات الأجنبية للحركة الانفصالية كما ألقت إسرائيل بثقل قوى إلى جانب "جون جارانج" فزودته بأسلحة متقدمة ودربت عشرة من طياريه على قيادة مقاتلات خفيفة للهجوم على المراكز الحكومية في الجنوب ووفرت له صورًا عن مواقع القوات الحكومية التقطتها أقمارها الصناعية، بل إن إسرائيل أوفدت بعض خبرائها لوضع الخطط والقتال إلى جانب الانفصاليين مما أدى إلى احتلال ثلاث مدن في الجنوب عام 1990م وهي (مامبيو واندارا وطمبوه).

المرحلة الخامسة: والتي بدأت في أواخر عام 1990م واستمرت حتى الآن وتعد مرحلة قطف الثمرة بعد نضجها، أو البتر بعد الشد إذا استخدمنا مصطلحات إسرائيل، وفيها وصل الدعم ال إسرائيلي لجيش تحرير السودان وقائده جون قرنق ذروته وأصبحت كينيا هي جسر الاتصال بين الطرفين بدلا من أثيوبيا وقد أغرقت خلالها إسرائيل (جيش التحرير) بالأموال والسلاح لتعزيز موقف الحركة التفاوضي مع حكومة الشمال حتى أصبح ندًا عنيدًا لها بل وأقوى منها عكسريًا الأمر الذي أوصل الحركة إلى نقطة مخيرة فيها بين الانفصال أو الذهاب إلى أبعد وفرض شروطها على حكومة الخرطوم وقد نجحت في تحقيق الخيار الثاني بحيث مدت نفوذها من جوبا عاصمة الجنوب إلى الخرطوم عاصمة البلد كله.

لقد كانت إسرائيل تدفع مرتبات قادة وضباط جيش (تحريـر السودان) وقدرت مجلة (معرجون) العسكرية أن مجموع ما قدمته إسرائيل لجيـش تحريـر السـودان 500 مليـون دولار، قامت الولايات المتحدة بتغطية الجانب الأكبر منه.

إن إسـرائيل هـي الـتي أقنعـت الجنـوبيين بتعطيـل تنفيـذ مشروع قناه (جونجلي) الذي تضمن حفر قنـاة فـي منطقـة أعالي النيـل لنقـل الميـاة إلـى مجـرى جديـد بيـن جـونجلي وملكال لتخزيـن 5 مليـارات مـتر مكعـب مـن الميـاه سـنويا والمفترض أن يسهم المشروع في انعـاش منطقـة الشـمال والاقتصاد المصري، وقـالت إسـرائيل للجنـوبيين إنهـم أولـى بتلك المياه التي سينتفع بها غيرهم.

ثم إنها ادعت أن هناك خطة لإرسال 6 ملاييـن فلاح مصـري إلى الجنوب (كما حدث في العراق) لتغيير تركيبته السـكانية لمصلحة كفة العرب والمسلمين، وبمجرد ظهور النفـط فـي الجنوب أوفدت إسرائيل في النصـف الأول مـن الثمانينيـات واحدًا من أكبر خبرائها هو البروفسـور (إيليناهو لونفسـكي) لدراسة احتمالاته التي قدرها بسبعة مليارات برميـل ونتيجـة لذلك شرع الجنوبيون في المطالبة بحصتهم من هذه الـثروة وعارضوا إنشاء مصفاة للنفط فـي منطقـة كوسـتى بإحـدى الولايات الشمالية، وبعـدما أحكـم "جـون جارانـج" سـيطرته على الجنوب استعد لإعلان الانفصال وإقامة دولته المستقلة وأبلــغ الولايــات المتحــدة و إســرائيل والــدول المجــاورة للسودان بذلك بل إنه طالب واشـنطن رسـميا التـدخل إلـى جـانبه إذا مـا هـاجمه جيـش السـودان ثـم بعـد الاتفـاق مـع الشمال أصبح جون جارانج نائبًا لرئيس الجمهوريـة وصـارت حركته جزءًا من النظام الحاكم في الخرطوم واقفة بالبـاب الجنوبي لمصر.

وتقول الدراسات: إن "جارانج" بدأ يميل إلى الوحدة مع الشمال مما دعا بإسرائيل إلى التخلص منه عن طريق تحطيم الطائرة التي كانت تحمله.

لقد ذكر موقع دبكا debka أن أجهزة المخابرات في كل من أمريكا و إسرائيل وفرنسا تبذل جهودها من أجل تفكيك السودان لأربعة ولايات مستقلة وإسقاط النظام السوداني الذي يرونه أنه نظام إسلامي متطرف وهذه الولايات هي:

ولاية السودان الإسلامية وسط وشمال السودان.
ولاية دارفور في الغرب.
ولاية البجا في الشرق.
ولاية جنوب السودان المسيحية التي سيخضع لحكمها جنوب السودان حيث مناطق النفط الغنية ومصادر مياه النيل الأزرق.

يقول "فرجي" في كتابه: "إن دور إسرائيل في انفصال الجنوب وتحويل جيشه إلى جيش نظامي سيكون رئيسيًا وكبيرا ويكاد يكون تكوينه وتدريبه وإعداده صناعه إسرائيلية كاملة ولن يكون قاصرًا على مناطق الجنوب بل سيمتد إلى جميع أرجاء السودان ليحقق الحلم الاستراتيجي ال إسرائيلي في تطويق مصر ونزع مصادر الخطر المستقبلي ضدنا".

ولقد ذكرت صحيفة الحياة السودانية أن إسرائيل اتجهت إلى غرب السودان بعد نجاح مشروع جنوب السودان وإن وفدًا يهوديا من أصل أمريكي رفيع المستوى زار العاصمة

البريطانية وعقد لقاءات مطولة مع قادة الحركات المتمـردة في دارفور وبصفة خاصة حركة العدل والمساواة.

وهكذا يتضح لكل ذي عينين أصابع إسرائيل ليس وراء فصـل الجنوب فحسب بل وراء تقسيم السودان كله وتفتيته.

أمريكا على الخط

لقـد دخـل مخطـط تقسـيم العـالم العربـي الـذي وضـعه المستشــرق الإنجليــزي برنــارد لــويس حيــز التنفيــذ فــي ثمانينيـات هـذا القـرن حيـث بـدأ بـالعراق واتهمـه بحيـازة الأسلحة النووية ثم مقاطعته وحصاره ثـم ضـربه وتقسـيمه، أما السودان فقد كانت البداية لانطلاق مخطط التقسيم في أغسطس 1994م في المؤتمر الأفريقي السابع الذي انعقـد بكمبـالا بأوغنـدا وبـإدارة مسـاعد وزيـر الخارجيـة الأمريكـي الأسبق للشئون الأفريقية "كوهين" والذي عرف باسم وثيقة كمبالا حيث تم التخطيط لتقسيم السودان إلـى أربـع دويلات دارفور (غرب) والبجا (شرق) وجنوب السودان، أما الرابعــة فهي دويلة الشمال العربية.

والسودان في هـذه الوثيقـة هـي الدولـة الأفريقيـة الوحيـدة التي نالها التقسيم بل والتقطيـع، فبينمـا تـم فصـل الجنـوب عن الشمال تـم اسـتبعاد السـوادان مـن جهـة الشـرق عـن تجمع دول منطقة القرن الأفريقي بينمـا اسـتبعد مـن ناحيـة الغرب عن تجميع دول الحزام السوداني وبـذلك يتـم تجريـد السودان من كل مقومـاته الحضـارية والاقتصـادية مـع إبعـاد حـدوده عـن منـاطق السـيطرة علـى منـابع النيليـن الأبيـض والأزرق وبذلك لن تصـلح أرض السـودان إلا أن تكـون تابعـة للدول المحيطة به مثل (مصـر) و(أثيوبيـا) و(أوغنـدا) ويعـود وسط السودان المعزول باقتصـاده الزراعـي المحـدود (بعـد

السيطرة على مياه النيل) والرعوي المتخلف إلى العصور الوسطى.

ولم يكن إصدار المحكمة الجنائية الدولية أمر قضائي باعتقال الرئيس السوداني عمر البشير بتهمة ارتكاب جرائم تطهير عرقي في دارفور مفاجأة للمتطلعين على نوايا أمريكا تجاه السودان فقد باشرت أمريكا ضغوطها مستغلة الأحداث الجارية بما فيها قضية دارفور للضغط على حكومة السودان للتوقيع على اتفاق مشاكوس ثم نيفاشا والتي نجحت في إعطاء حق تقرير المصير للجنوب السوداني وبتوقيع تلك الاتفاقية تكون الإدارة الأمريكية قد حسمت المعركة لصالح سياسة تفكيك الدولة السودانية وعلى دفعه لتوقيع اتفاقات سلام مماثلة ومتعددة مع حركات التمرد في الشرق والغرب ثم في الشمال.

أمريكا تبدأ التقسيم من الآن

لقد افتتحت أمريكا بعثة لجنوب السوادان (تقوم محل السفارة) وتعمل بطريقة مستقلة عن سفارة السودان في قلب واشنطن في منطقة Dupont Circle على بعد 30 متر فقط من المكتب الثقافي المصري، وذكرت مصادر صحفية أمريكية أن إدارة أوباما مثلها مثل إدارة بوش تقدم دعمًا ماليًا ضخمًا لجنوب السودان ضمن جهودها لمساعدته على الانفصال ووفقا لما ذكرته صحيفة "واشنطن تايمز" تقدم أمريكا دعمًا ماليا سنويًا يقَّدر بـ مليار دولار لجنوب السودان تصرف في إنشاء البنية التحتية وتدريب رجال الأمن وتشكيل جيش قادر على حماية المنطقة.

وذكرت الصحيفة أن وزارة الخارجية الأمريكية وفي أعقاب توقيع اتفاق 2005م منحت إحدى الشركات الأمريكية

الخاصة عقدًا لتأهيل متمردي الجنوب وتحويلهم إلى قوة عسكرية محترفة إختارت الإدارة الأمريكية شركة "ديـن كورب" Dyn Corp التي فازت بالعقد المبدئي بقيمة 400 مليون دولار لإنجاز هذه المهمة.

كما ذكرت مصادر إعلامية أنه قبل أن يرفع الحظر عن الشركات الأمريكية للعمل في السودان عام 2006م عقب التوصل لاتفاق السلام حصلت شركة "بلاك ووتر" السيئة السمعة والتي تعمل في مجال الأمن على عقود أمريكية لتوفير حماية أمنية لكبار مسئولي حكومة جنوب السودان ولتدريب جيش الجنوب وذلك بمساعدة "ديك تشيني" نائب الرئيس الأمريكي السابق عن طريق معرفته الوثيقة برئيس الشركة "إيريك برنس".

وقد أشرف على مفاوضات مباشرة مع رئيس حكومة جنوب السودان "سيلفاكير" نائب رئيس الشركة "كريستوفر تايلور" في جوبا عاصمة الجنوب.

كما كشفت التقارير الإعلامية الأمريكية عن قيام رجل الأعمال الأمريكي "فيليب هالبيرج" بشراء 400 ألف فدان من الأراضي في جنوب السودان لشركته التي تسمى "جيرشن" وهي مساحة أكبر من مساحة إمارة دبي بهدف الاستثمار الزراعي.

2-دارفور:

حكومة شمال دارفور تجيز الخطة الاستراتيجية للولاية 2011ـ 2015م

أجـاز مجلـس حكومـة ولايـة شـمال دارفـور فـي اجتمـاعه الدوري الذي انعقد نهار اليوم بقاعة اجتماعاته بأمانة حكومة الولاية بالفاشر برئاسة الأستاذ إدريس عبد الله حسـن وزيـر الشـئون الاجتماعيـة والـى الولايـة بالإنابـة ، أجـاز الخطـة الخمسـية للولايـة الممتـدة مـن العـام 2011 إلـى العـام 2015م

وأوضح الأستاذ التجانى احمد سنين رئيس المجلـس الأعلـى للشباب والرياضـة النـاطق الرسـمي باسـم حكومـة الولايـة بالإنابة أوضح لـ(سونا) أن المجلس قد نـاقش فـي اجتمـاعه خطط الوزارات الاقتصـادية الـتي شـملت الماليـة والزراعـة والـثروة الحيوانيـة والتخطيـط العمرانـي ، بجـانب مناقشـة خطـط الـوزارات الخدميـة والـتي شـملت التربيـة والتعليـم والشـئون الاجتماعيـة والصـحة والثقافـة والأعلام والشـباب والرياضة إضـافة إلـى مناقشـة وإجـازة ملـف المشـروعات الاستثمارية بالولاية

وأشـار النـاطق الرسـمي باسـم الحكومـة إلـى أن الخطـة الخمسية الـتي تمـت مناقشـتها وإجازتهـا مـن قبـل حكومـة الولاية سيتم عرضها في الثلاثيـن مـن الشـهر الجـاري علـى الاجتماع الموسـع الـذى يضـم مجلـس الحكومـة والمحليـات والأجهزة الأخرى بحضور وفد من الحكومة الاتحادية

وزارة المالية بشمال دارفـور تعكـف علـى إعـداد ومناقشـة موازنة الولاية للعام 2011م

أكـد الـدكتور عبـده داؤد سـليمان وزيـر الماليـة والاقتصـاد الخدمة المدنية بولاية شمال دارفـور أن وزارتـه قـد عكفـت منذ مطلـع الأسـبوع الماضـي فـي إعـداد ومناقشـة موزانـة الولايــة للعــام 2011م وذلــك بمشــاركة المختصــين فــي المجالات الماليـة والاقتصـادية بـالوزارة و ممثلـي الـوزارات والمحليـات المختلفـة وذلـك توطئـة لعرضـها علـى مجلـس وزراء حكومة الولاية لإجازتها

وأوضح سـيادته إن وزارتـه قـد اسـتندت فـي إعـداد موازنـة الولاية للعام الجديد على الموجهات العامـة لموازنـة الدولـة للعام 2011م والدستور الانتقالي واتفاقية السـلام الشـامل واتفاقية سلام دارفور بجانب الخطة الخمسية للعام 2007م ـ 2010م ووثيقـة النهضـة الزراعيـة ودسـتور الولايـة للعـام وقـانون الحكـم المحلـى للعـام 2006م والخطـة الخمسـية الولائية للتنمية والخدمات 2011ـ 2016وبجـانب الاتفاقيـات والقــوانين المحليــة و القوميــة مشــيرا إلــى أن الموازنــة الجديدة للولاية قد اشتملت علـى عـدة محـاور تتناسـب مـع ظروف الولاية وستدفع بأنشطتها الاقتصـادية والتنمويـة إلـى الأمام

ومن جهة أخرى بحثت لجنة ملتقى تفعيل وتطوير الإيــرادات بالولاية الذي ترأسه السيد وزير المالية والاقتصاد و الخدمــة المدنية صباح اليوم بقاعة اجتماعات الوزارة والتي تضم في عضويتها وزارء التخطيط العمراني والمرافق العامة والتربية والتعليـم والصـحة و رؤسـاء اللجـان بـالمجلس التشـريعي ومعتمدي الفاشر والواحة، بحثت كيفية الإعداد لتنفيذ ورشـة عمــل حــول كيفيــة تفعيــل الإيــرادات بالولايــة خلال الأيــام المقبلــة ، وتــداول المجتمعــون حــول جملــة مــن المحــاور المتصلة بالايرادت و كيفية تفعيلها ، وقرر الاجتماع أن تنعقـد الورشـة فـي مطلـع شـهر نوفمـبر المقبـل بمشـاركة كافـة الأجهزة المعنيـة بـالأداء المـالي والاقتصـادي بالولايـة وذلـك لمناقشة كيفية تفعيل كافة أنواع الإيرادات المالية والتمويــل

الأصغر و الخدمة المدنية والشراكة التحصيلية فضلا عن عدد آخر من الموضوعات التي تهم مجتمع الولاية

أسرار طبخة الإستراتجيّة الإنقاذيّة الجديدة لحل مِحْنة دارفور داخلياً ؟ .. بقلم: ثروت قاسم

مقدمة

في الحلقة الاولي من هذه المقالة , ذكرنا أنّ الرئيس ادريس ديبي قد فجّر قنبلة من العيار الثقيل في يوم الاربعاء 11 اغسطس 2010 (غرّة رمضان الكريم) ! القنبلة هي طلب الرئيس ديبي من فرنسا أن تدفع ضريبة ماليّة مقابل بقاء الحامية العسكريّة الفرنسيّة في تشاد ! وبالعدم تغادر الأراضي التشادية , غير مأسوف عليها !

نزوة أم جليطة ؟

الحامية العسكريّة الفرنسيّة متمركزة في مطار انجمينا ومطار ابشي , منذ فبراير 1986 , وبدون إنقطاع . ومهمتها حماية النظام الحاكم في أنجمّينا , طالما سمع الحاكم الكلام , وكان ولداً مؤدباً !

ذكر الرئيس ديبي أنّه لا داع لبقاء الحامية ! لأنّ أسباب بقائها قد انتفت , بمغادرة حركات المعارضة التشاديّة المنزوعة السلاح لأراضي دارفور رافعة الراية البيضاء ,

ومغـادرة حركـات المعارضـة الدارفوريّـة الحاملـة للسـلاح أراضي تشاد !

بعد زيارة الرئيس البشـير إلـي انجمّينـا , (يـوم الخميـس 29 يوليـو 2010م) , اصـبحت مشـكلة دارفـور مرتبطـة إرتباطاً وثيقاً بمزاجات ونزوات . وتقلبـات الرئيـس إدريـس ديبي ! ذلك أن تشاد كانت تمثل الحاضـن الأميـن لحركـات دارفور الحاملة للسـلاح , تمامـاً كمـا يمثـل كيـس حيـوان الكنغارو , الأمان لجريواته الصغار .

لا تنس , يا هذا , أن تشـاد تـاني الطيـش فـي قائمـة الـدول الفاشلة , يتبعها مباشرة السودان , تالت الطيش !

حقأ ان المصائب يجمعنا المصابينا !

ردّ وزيـر الـدفاع الفرنسـي علـي تصـريح الرئيـس ديـبي الناري , بأن فرنسـا سـوف تـدرس طلـب الرئيـس ديـبي , وتقوم باللاّزم في حينه .

إنّه يرمي بشرر ؟

يمكن أن تقرأ تصـريح الرئيـس ديـبي مـن خلال عدسـة الإستراتيجيّة الجديدة التي طرحتها حكومة السودان (يوم الاربعـاء 29 يوليـو 2010م .) لحلحلـة مشـكلة دارفـور داخليّـاً ! وتأسيسـاً علـي الوضـع الجديـد علـي الأرض بعـد إنتخابـات أبريـل 2010 , وإختيـار شـعب دارفـور لممثليـه الشرعيّين في الأجهزة التنفيذيّة والتشريعيّة , كما يـدّعي , زوراً وبهتاناً , نظام الإنقاذ .

تصريح الرئيس ديبي تصريح له ما بعده من تداعيات !

أهي نزوة من نـزوات الـديكتاتور إدريـس ديـبي بعـد زيـارة الرئيـس البشـير لأنجمّينـا الناجحـة ؟ أم خطـوة إسـتراتيجيّة مدروسة , بعد أن تيقّن الرئيـس ديـبي مـن زوال أيّ تهديـد لسلطته المطلقة من حركات المعارضة التشاديّة المنزوعة السلاح , والتي بدأت ترجع الي تشاد , في ذلة وأنكسار ؟

موعدنا الصبح لنري ...

أليس الصبح بقريب ؟

الإستراتجيّة الجديدة

في يوم الأربعاء 29 يوليو 2010م , أعلن نظام الإنقاذ عن إستراتيجيّة جديدة , لتحقيـق تسـوية سـلميّة شـاملة , مـن الداخل , تعيد الحياة سيرتها الأولي في دارفـور , حسـب إدّعاء نظام الإنقاذ !
قـرر نظـام الأنقـاذ الشـروع فـي تنفيـذ هـذه الإسـتراتيجية الجديدة فورا , بهدف تحقيق السلام في دارفور , قبل يـوم الأحد 9 يناير 2011م .... موعد الاستفتاء .

يخطـط نظـام الإنقـاذ , لتدشـين هـذه الإسـتراتيجيّة الجديدة المقترحة , بعقد منبر تشاوري جامع ...

داخـل السـودان ، (شـبيهأ بـالمرحوم ملتقـي كنانـة ؟) ! يقوم هذا المنبر بإعتماد , والبصم بالعشرة , علـي وثيقـة الإستراتيجيّة الجديدة , التي تحتوي علي حل شـامل , ومفصّـل , ونهـائي (حسـب رؤيـة وبقلـم الإنقـاذ) !

بعدها تقوم حكومة الوحدة الوطنيّة (نظام الإنقاذ) , بفرض هذه الإستراتيجية الجديدة علي من حضر من الحركات الدارفورية المعارضة الحاملة للسلاح , في منبر الدوحة , حصريّاً ! ثم يبدأ نظام الإنقاذ في البحث , بين مؤسسات التمويل العربية , عن تمويل يكمل به الأعتمادات الحكومية (حوالي بليوني دولار) التي تم رصدها لتنفيذ الإستراتيجية الجديدة !

ويخطط نظام الانقاذ إلي الإنتهاء من تطبيق وتنفيذ , (عسكريّاً وبالإكراه والغصب , أن دعي الداعي) , آخر بند من بنود الإستراتيجية الجديدة , قبل يوم الأحد 9 يناير 2011 (موعد الإستفتاء ؟) , بما يسمح بوضع حد قطعي لمشكلة دارفور !

يدعي نظام الانقاذ ان الكلمة المفتاحية في الاستراتجية الجديدة هي التنمية . الهدف النهائي من الأستراتجية هو تحويل مشكلة دارفورمن منطق الأغاثة والاعتماد علي الغير , الي منطق التنمية والاعتماد علي النفس .

كلمات ... كلمات ... كلمات ....

حلم ليلة صيف ؟ أم كمن باسط يديه بالماء الي فاهه ليبلغه , وما هو ببالغه ؟

بيان بالعمل ؟

حسب الأستراتجية الجديدة , فأن تحويل مشكلة دارفور من منطق الأغاثة الي منطق التنمية , يبدأ بالترحيل الطوعي للنازحين , من المعسكرات الي قراهم . لكي يبداؤن الزراعة والاعتماد علي النفس , بدلاً من الاعتماد

علي الغير. لكن نظام الأنقاذ بدأ عملية الترحيل فـي مطلـع شهر أغسطس 2010 , في معسكر كلمه في ولاية جنــوب دارفور , بالاكراه والغصب ! أراد نظام الأنقاذ قفـل معسـكر كلمه بالقوة العسكرية , وترحيل نازحيه , رغم أنفهـم , ألـي قري لا وجود لها علي أرض الواقع .

كانت النتيجة هروب أكثر من 25 الف نازح مـن معسـكر كلمـه الـي أطـراف مدينـة نيـالا , وجـرح المئـات , ومـوت العشرات في الأشتباكات , داخل وخارج المعسكر !

وبعـد أكـثر مـن خمسـة أسـابيع علـي تدشـين الأسـتراتجية الجديـدة , وفـي يـوم الخميـس 2 سـبتمبر 2010 , شـنت القوات والمليشيات الانقاذية هجوماً عنيفاً علي قري طويلة وتبرات ومرل وحشبة , حيث مات العشرات , وجرح المئات , وتشرد الالاف !

قال أستراتجية جديدة قال ؟

مثل دارفوري يقول العشوة الطيبة بتبان من عصرها !

ولكن عصر عشوة الاستراتجية الجديـدة فـي معسـكر كلمـه فـي جنـوب دارفـور , ومنطقـة قريـة طويلـة فـي شـمال دارفور , لم يكن مشجعاً , علي الأطلاق .

بداية تنفيذ الأستراتجية الجديدة في معسـكر كلمـه , وقريـة طويلة , كانت مخيبة للامال ونذيرة شؤم !

ألية تنفيذية مستقلة ؟

ثم أن الاستراتجية الجديدة ليست لها ألية تنفيذية مستقلة للأشراف علي تنفيذها علي الارض . اللجنة الوزارية التسعية (برئاسة الدكتور غازي العتباني وعضوية مني اركوي مناوي , وولاة دارفور الثلاثة , ووزراء الدفاع , والداخلية , والخارجية , والمالية) , المشرفة علي الاستراتيجية , لجنة تنسيقية واستشارية (وليست هيئة تنفيذية ؟) , ولا تملك حق التصرف في الأعتمادات المالية المرصودة لتنفيذ الاستراتجية .
أذا كان نظام الأنقاذ جاداً , فيجب ان يكون ل الاستراتجية الجديدة هيئة تنفيذية متفرغة بمديرعام وجهاز بيروقراطي متكامل ومتفرغ , لديه الصلاحيات للتصرف في الأعتمادات المرصودة لتنفيذ الاستراتيجية علي ارض الواقع ؟

وألا فكيف يتم تنفيذها ؟

ثم هل هذه الاعتمادات المالية الحكومية , المذكورة أعلاه , (حوالي بليوني دولا) فعلا موجودة الان , أم كلام ساكت في الوقت الحاضر للتخدير والغش والتدليس ؟ ثم ماهي الضمانات لنجاح نظام الأنقاذ في الحصول علي قروض ومنح وهبات من الدول والمنظمات العربية لتنفيذ الاستراتجية , بعد أن يفقد نظام الانقاذ مداخيله البترولية ؟

الدوحة ليست أولوية في الأستراتجية الجديدة ؟

في حالة عدم الوصول إلي إتّفاق علي الإستراتجيّة الجديدة مع الحركات الدارفوريّة المعارضة الحاملة للسلاح في منبر الدوحة , فإنّ نظام الإنقاذ سوف يمضي قدماً في تنفيذ الإستراتجيّة الجديدة , بدون مشاركة الحركات الدارفوريّة المعارضة الحاملة للسلاح !

سوف يكون تركيز نظام الأنقاذ علي تنفيذ الإستراتجيّة الجديدة , وليس علي طق الحنك مع الحركات الدارفوريّة المعارضة الحاملة للسلاح , في منبر الدوحة !

شعارات الانقاذ سوف تكون :

التنمية وليس الأغاثة ! التنمية وليس المفاوضات !

أجراءات أستباقية وتمهيدية لضمان نجاح تنفيذ الاستراتيجية ؟

ولكن كيف تبدأ اي تنمية وبناْء وتأهيل للمؤسسات والبني التحتية الدارفورية في بيئة في حالة حرب , وملغومة بالتفلتات الامنية , والأغتيالات في معسكرات النازحين ؟

أليس المفروض أن يكون الحل السياسي لمشكلة دارفور , المتفق عليه من الجميع , المكون الأساسي ل الإستراتيجيّة الجديدة ؟

أليس المفروض أن يكون :

وقف اطلاق النار , أستتباب الأمن بنزع سلاح الجنجويد والمليشيات الانقاذية , ترحيل القبائل الغرب افريقية خارج دارفور , نقل حرس الحدود خارج دارفور , التوطين الطوعي للنازحين والاجئين في حواكيرهم الاصلية , وتعويض النازحين واللاجئين فرديا وجماعيا .

أليـس المفـروض ان تكـون الاجـراءات المـذكورة اعلاه , المقـدمات الضـرورية , والمـدخل اللازم , والشـرط الأساسي لضمان نجاح تنفيذ الإستراتجيّة الجديدة ؟

بـدلأ مـن الاجـراءات العسـكرية الامنيـة الغصـبية الاكراهيـة الأستباقية الوقائية والتهديدية المضمنة في الأستراتيجية ؟

يجب أن يكون الهدف النهائي والحصري للاسـتراتيجية , تـأمين الأمـن والرفاهيـة للنـازحين والاجئيـن , بـدلأ مـن أغتيالهم وترحيلهم القسري خارج المعسكرات ؟

باي باي الدوحة ؟

وفي هذا السياق , صرّح الدكتور غازي صلاح الدين (الإثنيـن 9 أغسـطس 2010) , بـأنّ نظـام الإنقـاذ سـوف (يحاول ؟) الوصول إلي إتّفـاق مـع الحركـات الدارفوريّـة المعارضة الحاملة للسلاح فـي منـبر الدوحـة ! ولكـن ليـس هكذا إتّفاق من أولويّات نظام الإنقاذ !

الأولويّة سوف تكـون لتنفيـذ الإسـتراتجيّة الجديـدة , حسـب رؤيـة نظـام الإنقـاذ , أحاديّـاً , وعسـكريّاً , وأسـتباقياً , ووقائياً , إذا ما دعي الأمر !

ترجمة ذلك بعربي قطر , أنّ منبر الدوحـة قـد صـار منـبراً ديكوريّاً ! وأنّ سلام دارفور(الإستراتجيّة الجديدة) سوف يتمُّ فرضه , بالسلاح , في دارفور !

منـبر الدوحـة قـد اصـبح تمثيليـة عبثيـة لإحسـان إخـراج , وتبييض الأستراتجية الجديدة !

ردة فعل حركات دارفور المسلحة :

حركات دارفـور المعارضـة الحاملـة للسـلاح نـادرأ مـا تتفـق جميعها علي مسألة ما ! بل علي العكس تختلـف فيمـا بينهـا علي ماهو واضح ومبـدائي . ولكنهـا , وفـي سـابقة نـادرة , اتفقــت جميعهــا , وبــدون فــرز , علــي رفــض بــل أدانــة الأسـتراتيجية الأنقاذيـة الجديـدة ... وكـل حركـة لأسـبابها الخاصة بها .

وصمت حركة التحرير والعدالة الاسـتراتجية الجديـدة , بانهـا وصفة لأبادة جماعية ثانية في دارفور !

ادانت حركة تحرير السودان (جناح منـاوي) الاسـتراتيجية الجديدة لانها تجاهلت تماما أتفاقية ابوجا للسلام (2006).

شـبهت حركـة العـدل والمسـاواة الاسـتراتجية الجديـدة , بالاسـتراتيجية (السـلام مـن الـداخل) الـتي دشـنها نظـام الانقاذ في مطلع التسعينات في منطقة جبال النوبة , والـتي أدت الي ابادة جماعية سـاكتة لقبائـل النوبـة , حيـث كـانت الأغاثة توزع لمن يدخل في الأسلام ؟

أجمعت حركات دارفور المعارضة الحاملـة للسـلاح علـي ان نظام الأنقـاذ بصـدد أعـادة أخـتراع العجلـة فـي دارفـور ! ولكنه سوف يعجز عن تسييرها في دارفور , كما عجز عـن تسييرها في جبال النوبة في مطلع التسعينيات !

سوف تتمخض الأستراتيجية الأنقاذية الجديـدة لتلـد قبـض الريح ! كما تدعي حركات دارفور المعارضة الحاملة للسـلاح !

حسب حركات دارفور المعارضة الحاملة للسلاح , فسوف يعقد نظام الانقاذ , في أطار الأستراتيجية الأنقاذية الجديدة , مؤتمرات الصلح الدارفورية الانقاذية - الدارفورية الانقاذية ! التي سوف تخرج بتوصيات هوائية ! مؤتمرات عبثية يغلب عليها المسرح إجمالاً ، والمحسنات البلاغية واللفظية , ويتعالى فيها الكلام الساكت ، شرط أن لا ينتهي إلى أي طحن !

ودونك ملتقي كنانة ؟

أجمعت حركات دارفور المعارضة الحاملة للسلاح علي ان الهدف الحصري من وراء الأستراتيجية الأنقاذية الجديدة هو أسكات صوت المعارضة المسلحة ! ولم ينس شريف حرير , في لحظة يأس , أن يطالب بالوصاية الدولية علي دارفور الكبري ؟

والحال هكذا من الأدانات الجمعية ل الاستراتجية الجديدة , لن يتسني لنظام الأنقاذ غير مناقشة الاستراتيجية مع نفسه ... في حوار دارفوري أنقاذي – دارفوري أنقاذي ! تماما كما كان الحال دوماً في الماضي في مؤتمرات الصلح القبلية , حيث يتصالح الدارفوريون الأنقاذيون مع الدارفوريين الأنقاذيين ؟
وكان الله يحب المحسنين !

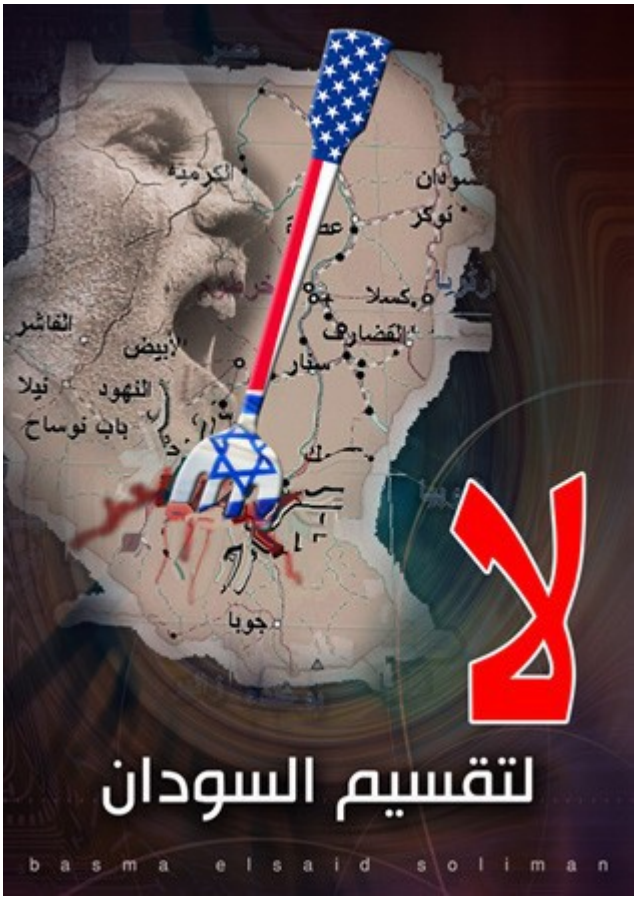

أوباما: مشاكل الصومال ودارفور تخص العالم كله

دعا الرئيس الاميركي باراك اوباما إلى نشر الديموقراطية ومحاربة الفساد في أفريقيا، وقال انه لا بد من الشفافية وحكم القانون وممارسات صحيحة للديموقراطية.
و تحدث اوباما أمام البرلمان الغاني عن أربعة محاور رئيسية هي الديموقراطية والاقتصاد ودعم الصحة

والصراعات في افريقيا، وجاء خطابه في أول زيارة لـه إلـى دولة أفريقية جنوبي الصحراء منذ توليه مهام منصبه.
وأكد الرئيس الأميركي أهمية بناء مجتمع مدني يتساوى فيـه المواطنون في افريقيا، لكنه أكد على حق كـل أمـة فـي أن تتبنى الديموقراطيـة الـتي تناسـبها قـائلا «ليـس بالانتخابـات فقط تقام الديموقراطية»، مؤكدا أن بلاده لـن تفـرض شـيئا على دول القارة وأن مستقبل أفريقيا يخص الأفارقة. وشدد اوباما على أن الحكومات لا بد أن تستجيب لرغبات شعوبها.
وأضـاف اوبامـا ان بلاده لـن تحـاول فـرض أي شـكل مـن أشكال الديموقراطية، ما ستفعله هو دعم هذه المؤسسـات القويـة والرجـال الاقويـاء. معتـبراً غانـا نموذجـا يحتـذى فـي الديموقراطية.

مساعدات

وفي المحور الاقتصادي وعد الرئيس الاميركـي بتقـديم 3.5 مليارات دولار في مجـال التقنيـة لـدعم المزارعيـن، مؤكـداً على أن نمو افريقيـا «هـو أمـر مفيـد بالنسـبة لواشـنطن»، مشيراً إلى أن افريقيا هي أقـل المنـاطق فـي العـالم تلويثـا للجو، مضيفا «يمكننا أن نعمل معاً مـن أجـل الكـوكب الـذي نعيش فيه».
وحول المشكلات الصحية في افريقيا وعـد اوبامـا بتقـديم « 63 مليون دولار لـدعم هـذا القطـاع، متعهـدا كـذلك بالعمـل على القضاء علـى الملاريـا فـي افريقيـا ومحاربـة الامـراض الاستوائية.

النعرات العرقية

وبالنسبة للصراعات المسلحة التي تعاني منهـا القـارة، دعـا اوبامـا إلـى توقـف النعـرات القبليـة والعرقيـة. وأضـاف أن

«الإبـادة الجماعيـة فـي دارفـور والإرهـاب فـي الصـومال يحتاجان الى جهد دولي». وشدد على أن مشكلة دارفور «لا تخـص افريقيـا فقـط، بـل تخـص العـالم كلـه». وأضـاف أن الاستعمار يتحمل جزءا من المسـؤولية عـن الصـراعات فـي افريقيا.

مخاطبة الشباب

وخاطب الرئيس الأميركي الشـباب الافريقـي قـائلاً «لـديكم القوة ويمكنكم النهوض.. ويمكـن لأفريقيـا أن تعيـش الحلـم في نيروبي وهراري وكيجالي وفي أكرا».
ولم يخل الخطاب من بعض اللمحات الشخصية، حيـث قـال اوباما «لـدي بعـض الـدماء الافريقيـة فـي داخلـي، وأسـرتي شهدت المعاناة والانتصار للافارقة». وأضاف «لقد كان أبـي يرعى الاغنام في افريقيا».

نموذج يحتذى

وفي وقت سابق قـال الرئيـس الأميركـي إن غانـا يمكـن أن تكون نموذجاً للنجاح للدول الافريقية الاخرى.
واضاف أوباما عقب لقـائه بـالرئيس الغـاني جـون ميلـز إنـه اختار أن تكون زيارته عقب قمـة الـدول الثمـاني ليظهـر أن «افريقيا ليست معزولة عن شؤون العالم». وقال إن القادة الاميركيين يقومون عادة برحلات تمتد لاسـبوع إلـى افريقيـا لكنهم نادراً ما يدمجونها في زياراتهم العالميـة، مضـيفاً «مـا يحدث هنا له تأثير في كل مكان».

فصل موسع حول: دارفور السودان

ماذا يجري في دارفور غرب السودان؟ وكيف تحول الصراع بين القبائل المسلمة (العربية والأفريقية) إلى حروب وقتال وتهجير سكان؟ وأين دور الدول العربية ومنظمات الإغاثة العربية؟ ولماذا خلت الساحة للأمريكان والأوربيين وحدهم؟

وهل تتحول قضية دارفور تدريجيا إلى مسمار جحا جديد للتدخل في شئون السودان وتقسيمه على المدى البعيد، بحيث قد ينفصل الجنوب، ويعقبه غرب السودان (دارفور) بدعوى وجود تطهير عرقي هناك يستلزم تدخلا دوليا؟!

هل أصبحت معالم خطة تقسيم السودان واضحة المعالم؟ وهل دخلت حيز التنفيذ بعد التهديدات والدعوات المكثفة للتدخل العسكري من قبل الاتحاد الأوربي والأمم المتحدة في دارفور في ضوء الحديث عن نزوح قرابة 100 ألف سوداني مما يسمى القبائل الأفريقية في المنطقة إلى تشاد، وروايات غربية عن عصابات عربية موالية للحكومة تطارد وتقتل القبائل الأفريقية؟.

الإجابة عن هذه التساؤلات توضح لنا الموقف وعلى ما يحدث هناك، فالسودان واحد من الدول القليلة التي تجمع في ثقافاتها ألوانا مختلفة الأوجه، منحت السودان ظروفا بالغة التنوع على المستويين الطبيعي والسكاني. يمثل السودان أحد أكبر الدول في القارة الأفريقية بمساحة تزيد عن 2.5 مليون كم 2، و يبلغ عدد السكان 34 مليون نسمة، وتمثل حدود السودان الطويلة مع 9 دول إحدى أهم نقاط الضعف في معالم جغرافيته السياسية. وينقسم السكان إلي مجموعتين رئيسيتين: الزنوج، والعرب، ودينيا يشكل المسلمون أكبر مجموعة دينية بما يزيد عن 70% من إجمالي السكان، والنسبة الباقية للوثنيين والمسيحيين. ومن

بين 26 ولاية يجسد إقليم دارفور ما يمكن اعتباره "السودان المصغر" بتنوع أعراقه ولغاته ومشاكله الداخلية، وتأثير دول الجوار والقوى الدولية.

تكاد تنطبق مقولة أن "الجغرافيا قد تفسر بعضا من أحداث التاريخ" على جغرافيا دارفور؛ فهذه المنطقة الكبيرة التي تزيد مساحتها عن نصف مساحة مصر وما يساوي مساحة فرنسا، تتميز بالتنوع في مناخها، ومن ثم التنوع فيما تخرجه الأرض من نبات، وما تختزنه من ثروات، وما ينشأ عليها من بشر (بدارفور حوالي 160 قبيلة)؛ لهذا كان مدخل الجغرافيا ضروريا في رسم الصورة الذهنية المتكاملة.

مسلمو دارفور

تبلغ نسبة المسلمين في دارفور 99%، والذي لا يعرفه الكثيرون أن بإقليم دارفور أعلى نسبة من حملة كتاب الله عز وجل موجودة في بلد مسلم، إذ تبلغ هذه النسبة ما يزيد على 50% من سكان دارفور، يحفظون القرآن عن ظهر قلب، حتى أن مسلمي إفريقيا يسمون هذه الأرض "دفتي المصحف".

جغرافيا دارفور

تقع دارفور في أقصى الجزء الغربي من السودان بين خطي عرض 10 و16، وخطي طول 22/27,30 شرقا، وتحدها من الشمال ليبيا، ومن الغرب تشاد، ومن الجنوب الغربي جمهورية أفريقيا الوسطى، ومن الجنوب بحر العرب

وشمال غرب بحر الغزال، ومن الشرق كثبان كردفان، ومن الشمال الشرقي الإقليم الشمالي.

ويوجد بإقليم دارفور ثلاثة مناخات تقريبا، وهي: المناخ شبه الصحراوي في الشمال، ومناخ شبه البحر المتوسط في منطقة جبل مرة الذي يصل ارتفاعه عشرة آلاف قدم فوق سطح البحر، وفي الجنوب والجنوب الغربي تنمو حشائش السافانا.

وتبلغ مساحة دارفور حوالي (510888) كيلومترا مربعا، أي ما يعادل خمس مساحة السودان، ويبلغ سكان الإقليم 6ملايين نسمة، يعادل ربع سكان السودان، ويسكن حوالي 75% من سكان دارفور في الريف، و15% من الرعاة، و 10% يسكنون المدن.

وتكثر بدارفور الجبال، فتتوسطها سلسلة جبال مرة، وهي أعلى هضبة في السودان، كذلك يوجد بها عدة جبال أخرى منها: جبل "الميدوب"، وجبل "أبو قران"، وجبل "تقابو"، وجبل "فشار"، وجبل "أم كردوس"، وجبال "الداجو".

ويوجد بها نهر بحر العرب الذي يصب في نهر بحر الغزال، وروافده المتعددة، وبحيرة كندى، إضافة إلى عدد من عيون الماء العذبة، ويوجد بها عدد من الوديان.

مشكلة دارفور

إن أصل المشكلة أن دارفور تسكنها قبائل من أصول عربية تعمل بالزراعة، وقبائل من أصول إفريقية تعمل بالرعي. وكما هو الحال في صحراوات العالم أجمع.. يحدث النزاع بين الزراع والرعاة على المرعى والكلأ، وتتناوش القبائل

بعضها مع بعض في نزاع قبلي بسيط ، تستطيع أي حكومة أن تقضي عليه، غير أن هذا لم يحدث في السودان، بل تطور الأمر لما تسمعونه وتشاهدونه الآن.. لماذا كل هذا؟!!

لأن السودان هي سلة الغذاء في إفريقيا، لأن السودان هي أغنى وأخصب أراضي العالم في الزراعة، ولأنه تم اكتشاف كميات هائلة من البترول، ومثلها من اليورانيوم في شمال دارفور..

دارفور.. مملكة إسلامية

خريطة دارفوركانت دارفور مملكة إسلامية مستقلة، تَعاقب على حكمها عدد من السلاطين، وآخرهم (علي دينار)، وكان للإقليم عملته الخاصة وعلَمه، ويحكم في ظل حكومة فيدرالية، ويحكم بموجبها زعماء القبائل مناطقهم، وكانت هذه الفيدراليات مستقلة تماماً حتى الحقبة العثمانية، التي استمرت نحو 10 سنوات، وشكل الأمراء والأعيان حكومات ظل كانت مسؤولة عن قيادة جيش دارفور الموحد الذي كان يشن عمليات المقاومة ضد الجيش العثماني.

ثورات في دارفور

شهد إقليم دارفور عدة ثورات، أشهرها ثورة السلطان هارون التي دحرها (غردون باشا) عام 1877م، وثورة (مادبو) بمدينة الضعين، وثورة البقارة.

وعند اندلاع الثورة المهدية سارع الأمراء والزعماء لمبايعة المهدي ومناصرته حتى نالت استقلالها مجدداً. ولم يدم استقلال الإقليم طويلاً؛ حيث سقط مجدداً تحت حكم المهدية عام 1884م الذي وجد مقاومة عنيفة، وعندما سقطت المهدية عام 1898م، عاد السلطان (علي دينار) ليحكم دارفور.

وعند اندلاع الحرب العالمية الأولى أيد سلطان دارفور تركيا التي كانت تمثل مركز الخلافة الإسلامية، الأمر الذي أغضب حاكم عام السودان، وأشعل العداء بين السلطنة والسلطة المركزية، والذي كانت نتيجته الإطاحة بسلطنة دارفور وضمها للسودان عام 1917م. وقد تأثر إقليم دارفور بالثقافة الإسلامية، فأقيمت المدارس الدينية لتعليم القرآن والشريعة الإسلامية، وتم إرسال العديد من أبناء الإقليم إلى الدراسة في الأزهر الشريف، حيث خصص (رواق دارفور) منذ تلك الفترة، كما كانت هناك نهضة ثقافية وفكرية ساهمت في تلاحم القبائل.

ويذكر التاريخ للسلطان (علي دينار) أنه كان يكسو الكعبة المشرفة سنوياً، ويوفر الغذاء لأعداد كبيرة من الحجاج.

النزاعات في دارفور

-ففي 1989م اندلع نزاع عنيف بين الفور الأفارقة والعـرب، وتمت المصالحة في مؤتمر عقد في مدينة (الفاشـر)، رعـاه الرئيسُ السوداني الحالي عمر البشير.

-كما اندلع صراع قبلي آخر بين العرب والمساليت في غرب دارفور بين عامي 1998م-2001م؛ مما أدى إلى لجوء كثير من المساليت إلى تشاد، ثم وقعت اتفاقية سلام محليـة مـع سـلطان المسـاليت عـاد بموجبهـا بعـض اللاجئيـن فيمـا آثـر البعض البقاء في تشاد.

تاريخ دارفور القديم

كان للهجرات -التي كانت تتميـز بهـا المنطقـة نظـراً لحركـة القبائل العربية والأفريقية- أثرها الواضح فـي تاريـخ دارفـور وعاداتهـا وتقاليـدها وأعرافهـا؛ إذ إن الهجـرات حملـت معهـا تيارات ثقافية واجتماعيـة واقتصـادية ودينيـة، أحـدث بعضـها تغيـرات جذريـة. ونظـرًا لتنـوع دارفـور المنـاخي والطـبيعي استوطنت عدد من القبائل المختلفة في مناطق متفرقة في دارفور، فسكنت قبيلة الفور تورا في جبل مـرة، واسـتقرت التنجر والزغاوة والخزام في شمال دارفور، وكان لكل قبيلة زعيم يدير شؤونها مستقلا عن أي سلطة، وكـانت العلاقـات القبلية هي التي تحكم العلاقات بيـن القبائـل المنتشـرة فـي المنطقة، وكانت غالبيتها وثنية.

وذكر الكاتب أن دارفور كانت معروفة للعالم قبـل الإسـلام، فقد زارها القائد الفرعـوني "حركـوف" وذكـر أمـاكن زارهـا في جبل "الميـدوب"، أمـا الرومـان فقـد عملـوا علـى ربـط دارفـور بمصـر طمعـا فـي اسـتغلال ثرواتهـا، كمـا أن "درب الأربعين" الشهير يربط بين محافظة أسيوط المصرية وبيــن دارفور، كما أن كثيرا من التجار والمستكشفين مـن منـاطق

مختلفة من العالم وفدوا إلى دارفور؛ إذ كانت إحدى محطات التجارة المهمة في القارة الأفريقية خاصة منطقة حوض أعلى النيل.

القبائل في دارفور

يتميز إقليم دارفور بالتنوع القبلي، وقد خضع لحكم عدة قبائل هي:

سلطنة الداجو

التي حكمت دارفور (بين القرن الثاني والثالث عشر الميلاديين)، وكانت تستقر في المنطقة الواقعة جنوب شرق جبل مرة، وتاريخ الداجو غير مؤرخ بطريقة منظمة، ويعتمد في الأساس على الرواة وغيرهم ممن يحفظون التاريخ ويرونه في شكل قصة أو حكاية تظهر في غالبية الأحيان تاريخ البطولة.

وحكم الداجو دارفور ما بين القرن الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين، وكان تمركزهم شرق وجنوب شرق جبل مرة، وقد حكم منهم ستة سلاطين أولهم السلطان عبد الله داج وآخرهم السلطان عمر بن آمن الشهير بـ"كسافرو".

خريطة التوزيع القبلي في دارفور

والداجو توزعوا في خمس مناطق تركزت في كردفان (جبال النوبة حاليا) ودارفور وتشاد.

وعرف عن الداجو ولعهم بالطرب والموسيقى، حتى إنهم اخترعوا بعض آلاته ومنها: الطبل "النقارة" وصفارة الأبنوس.

التنجر في دارفور

والتنجر هي إحدى القبائل التي استولت على الحكم في منطقة دارفور في نهاية القرن الثالث عشر الميلادي، واستمر حكمهم إلى النصف الأول من القرن الخامس عشر، أي حوالي قرن ونصف، وينسب البعض التنجر إلى عرب بني هلال، ويذهبون أنهم أول قبيلة تدخل اللغة العربية إلى دارفور، ويرى آخرون أنهم من النوبيين، وهناك رأي ثالث أنهم ينتمون إلى قبائل الفور.

وكانت سلطنة التنجر موجودة في شمال دارفور عندما كان الداجو يحكمون في جنوب دارفور، وبعد زوال الداجو بسط التنجر نفوذهم على دارفور، وكانت عاصمتهم مدينة أروى في جبل أروى.

اشتهر التنجر بالتجارة، وكانت عاصمتهم أروى من المدن المزدهرة في ذلك الوقت، واستطاع حاكم المدينة أن يقيم علاقات اقتصادية مع العثمانيين، وكان تجار القاهرة يمدونه بالسلاح مقابل الحصول على الذهب.

وعرف عن التنجر عاطفتهم الإسلامية، وهناك بعض الأوقاف في المدينة المنورة تخص سلطان التنجر "أحمد رفاعة" ما زالت موجودة حتى الآن، وعرف عنهم المرونة في الحكم

وعدم اللجوء إلى القسوة في إدارة مملكتهم على خلاف ما كان يفعله الداجو، وعرفوا بفنونهم المعمارية الجيدة، فما تزال هناك آثار لطريق مرصوف في أروى.

وضعفت مملكة التنجر لسيادة روح التوسع في آخر عهدها وصارت هذه المملكة متسعة جدا بحيث صعب على السلطان إدارتها؛ مما أدى إلى اضمحلالها تدريجيا، وسقوطها في أيدي قبائل الفور"الكيرا" عام 1445م.

سلطنة دارفور الإسلامية

الفور في دارفور

كان يطلق على قبائل الفور "التورا" وهي كلمة تعني العملاق؛ إذ إنهم من طوال القامة ضخام الأجسام، وكان "التورا" يبنون بيوتا دائرية يطلقون عليها اسم "بتورنق تونقا" أي بيوت العمالقة.

وقد استوطن "التورا" جبل مرة، ولم يختلطوا بعناصر أخرى، وحافظوا على دمائهم وأشكالهم لاحتمائهم بالجبال، وعندما دخل الإسلام منطقتهم عرفوا بالفور، وكان الفور والتنجر بينهم مصاهرات كثيرة مما يوحي بأنهم من أصل واحد وهو التورا.

وكان سليمان سلونق، أي سليمان العربي، هو أول سلطان يقوم بتأسيس سلطنة دارفور الإسلامية عام 1445م، وقد استطاع إخضاع (37) زعامة ومملكة صغيرة لحكمه، بعدما خاض حوالي (32) معركة، وكانت المملكة تتكون من مسلمين ووثنيين، وبدأ السلطان في تدعيم سلطته في

دارفور، فقام بخلع الزعامات المحلية وولى على بلادهم زعماء جددا من أهلهم، من هذا التاريخ بدأ حكم الكيرا أو الفور أو الفور الكيرا في دارفور، (والكيرا تعني الأحفاد الخيرة)، وقد حزن زعماء التنجر لفقدهم السيطرة على الحكم في دارفور، فكانوا إذا جلسوا مع الفور يلبسون العمامة السوداء.

واستمر الفور يحكمون دارفور ما يقرب من 430 عاما دون انقطاع، أي من سنة 1445م حتى سنة 1875م، ثم حكمها السلطان الشهير علي دينار من سنة 1898م حتى 1916م، حيث ُضمت بعد ذلك إلى السودان في 1/1/1917م، وبلغ عدد سلاطينها (27) سلطانا.

كان الحكم في دارفور فيدراليا وكانت تسمى بسلطنة دارفور الإسلامية، حيث قسمت البلاد إلى أربع ولايات رئيسية تحت قيادة سلطان البلاد، ويساعده عدد من الوزراء (12 وزيرا)، وكان مجلس وزراء السلطان يقع عليه العبء الأكبر في اختيار السلطان الجديد بعد وفاة السلطان بالتنسيق مع مجلس الشورى.

وكان مجلس استشاري السلطنة (مجلس الشيوخ) يتكون من (12) عضوا من الأعيان، بما فيهم حكام الولايات الأربع، وكان من اختصاصه مساعدة السلطان في تسيير أمور البلاد، والمساهمة في اختيار السلطان الجديد.

أسرة محمد علي باشا

الوجود المصري في دارفورقام حاكم مصر محمد علي باشا بضم مملكة دارفور، حيث بدأت المعارك بين الجانبين في 16/4/1821م في مدينة بارا، وهزم جيش الفور، واستطاع

محمد علي السيطرة على كردفان التي كانت تابعة لدارفور في ذلك العام.

وحاول محمد علي مصالحة سلطان دارفور لحاجة مصر لمعدن النحاس من دارفور، من خلال اتفاقية في هذا الشأن، لكنه لم يستطع، وكان عهد محمد سعيد باشا بداية لانفتاح في العلاقات بين الجانبين، أما عهد الخديوي إسماعيل فكانت العلاقة فيه ملتبسة بعض الشيء، فرغم التبادل التجاري بين الجانبين فإن سلطان دارفور شعر بوجود أطماع مصرية في مملكته، ولذا قام بتجنيد عشرة آلاف جندي وسلحهم بأسلحة حديثة، وتم إدخال المدفعية في جيش دارفور لأول مرة.

وفي عهد الخديوي إسماعيل قرر السيطرة على دارفور، وأن يكون غزوها من جهتين، وهو ما دفع سلطان دارفور للدخول في تحالف مع سلطنة وداي المجاورة لتوحيد الدفاع والمقاومة، لكن قوة الجيش المصري حسمت الأمر، فتم إسقاط مملكة دارفور والسيطرة عليها في 24/10/1874م، ودارت عدة معارك كبيرة في دارفور ساعد فيها "الزبير رحمة" أحد كبار تجار الرقيق في منطقة بحر الغزال المصريين، واستطاع الزبير أن يهزم سلطان دارفور "إبراهيم قرض" في معركة منواشي في 25/10/1874م، وقتل في هذه المعركة المئات من أمراء دارفور وكبار أعيانها، وأُطلق على هذه الهزيمة "مذبحة منواشي".

ثورة بوش بن محمد

كانت فكرة الاستقلال مترسخة في أذهان أهل دارفور، فعقب هزيمة منواشي لم تضعف روحهم القتالية، بعد مقتل

سلطانهم، فقاموا بتشكيل حكومة ظل تحملت عبء مسؤولية النضال من أجل الاستقلال، واستمر النضال حوالي تسع سنوات ونصف حتى تم لدارفور الاستقلال عن الحكم المصري، قامت خلالها عدة ثورات عنيفة، منها ثورة السلطان "حسب الله" في جبل مرة الذي استسلم دون مقاومة للزبير بن رحمة مما أثار غضب أهل دارفور، فقاموا بتتويج الأمير "بوش بن السلطان محمد الفضل" سلطانا على دارفور في مارس 1875م وكلفوه بمواصلة النضال من أجل التحرير.

وخاض الزبير بن رحمة حربا ضارية ضد الأمير بوش استمرت خمسة عشر يوما، خسر فيها بوش كثيرا من رجاله وعتاده فاضطر للانسحاب من جبل مرة، ثم ما لبث بوش أن ُقتل أثناء مطاردة الزبير له.

في عهد سلاطين باشا

لكن روح النضال لم تهدأ وتولى حكومة الظل في دارفور السلطان "هارون بن سيف الدين" الذي قام بثورة كبيرة وناهض الحكم المصري التركي لكنه قتل عام 1880م، وقامت ثورة أخرى بقيادة الزعيم "مادبو"، كما قامت قبيلة "بني هلبا" بثورة في جنوب دارفور.

وانتهى الأمر بالحكم المصري في دارفور بعد أن أرسلت القاهرة رسالة سرية إلى الحاكم المصري في دارفور "سلاطين باشا" تأمره أن يجمع قواته المتفرقة في دارفور في منطقة الفاشر، ثم عليه أن يسلم الحكم في دارفور إلى الأمير "عبد الشكور عبد الرحمن شاتوت" وهو من أمراء دارفور، وشاءت الأقدار أن يتوفى "عبد الشكور" قبل

أن يصل إلى دارفور قادما من القاهرة، وأن تقوم الثورة المهدية في تلك الفترة.

ثورة أبي جميزة

بعد رحيل المصريين خضعت دارفور لحكم المهديين، وكان أول من تولاها من المهديين الأمير "محمد خالد زقل" بعدما سيطر عليها في (15 يناير 1884م) وكان أمراء دارفور يرفضون أن يخضعوا للمهديين، وأعلن الأمير "دود بنجة" بأنه لا يقبل بوجود أي نفوذ لدولة المهدي بدارفور، وساندت كثير من القبائل "دود بنجة" فيما ذهب إليه، وهو ما جعل العلاقات متأزمة مع المهديين، لكن معنويات "دود بنجة" ما لبثت أن خارت واعترف بسلطة المهدية وقابل المهدي وأقر بالولاء له وانضم إلى صفوف جيشه.

وقد دارت معارك من أجل استقلال دارفور عن المهدية، منها معركة دارة، ومعركة ود بيرة في 22 يناير 1888م؛ وهو ما أربك موقف المهديين في دارفور.

ومن الثورات التي أرهقت المهديين "ثورة أبي جميزة" واسمه محمد زين من قبيلة أرينقة في غرب دارفور، وكان رجلا صوفيا فصيحا، وأعلن "أبو جميزة" أنه عازم على تخليص البلاد من المهدية التي أرهبت الناس وأساءت استخدام السلطة، وأعلن أن ثورته على الكتاب والسنة، وكان لهذه الثورة أهداف وأبعاد دينية وسياسية، وساندتها بعض السلطنات المجاورة مثل سلطنة وداي وسلطنة دار سيلا، واستقطبت ثورة أبو جميزة اهتماما عالميا، لكن وفاته أعاقت هذه الثورة.

وفي ظل الحكم المهدي لدارفور قامت حكومة ظل ثانية بقيادة السلطان أبو الخيرات إبراهيم قرض الذي قام بتصعيد المقاومة وساعده في هذه المقاومة جيش أبو جميزة وعدد كبير من القبائل ودارت معارك طاحنة بين الجانبين، هزم فيها جيش أبو الخيرات، لكنه لم يهدأ وأخذ في التحريض على الثورة حتى اغتيل في 9 فبراير 1891م.

السلطان علي دينار

بعد اغتيال أبو الخيرات اختار أهل دارفور علي دينار ليتولى قيادة سلطنة دارفور ورئاسة حكومة الظل لتحرير دارفور من المهدية وخاض معارك عنيفة مع المهديين منها معركة كرري التي استمرت ستة أيام في 2 من سبتمبر 1898م.

وفي هذه الأثناء تمكن السلطان حسين محمد عجيب أبو كودة من القيام بثورة والإطاحة بسلطة المهديين في دارفور في إبريل 1898م وأعلن استقلال سلطنة دارفور الإسلامية، وقال أمام الجموع الحاشدة من أهل دارفور: "يا أهلنا ربنا خلصنا من التركية والمهدية، وكل زول (أي شخص) يعيش حرا بدون عبودية، ربنا يا أهلنا أكرمنا وعتقنا".

السلطان علي دينار وكانت العلاقة بين أبي كودة وبين علي دينار من العلاقات الشائكة التي تحتاج إلى تحديد دقيق في كيفية التعامل معها؛ ولذا استشار أبو كودة رجاله الثقات في هذا الأمر، ورأى هؤلاء المستشارون أن يحارب أبو كودة الأمير علي دينار.

وقد طلب علي دينار من أبي كودة أن يتنازل عن زعامة سلطنة دارفور وأن يتعاون معه في إدارتها، وكانت تلك

الرسالة هي التي أشعلت نار الحرب بين الرجلين، وجمع علي دينار جيشا كبيرا للزحف على دارفور، وتيقن أبو كودة أنه ليس في وسعه المقاومة، فأرسل إلى علي دينار معتذرا ومعترفا له بالسلطة في دارفور.

أدرك السلطان علي دينار أن هناك رغبة من حكومة السودان (التي كانت تخضع لسيطرة الإنجليز وقتها) في ضم دارفور إليها، وتقويض استقلالها؛ لذا أرسل إلى حاكم السودان "كتشنر" يعلن قبوله بالتبعية الاسمية لحكومة السودان شريطة الاعتراف به سلطانا على دارفور، إلا أن سياسة حكومة السودان في تلك الفترة هي عدم التدخل في شؤون دارفور، حيث قرر الإنجليز أن يرضوا بسيادة اسمية على دارفور وترك أمرها لواحد من أبنائها؛ لذا تم الاعتراف بعلي دينار سلطانا على دارفور في مايو 1901م شريطة أن يرفع العلمين المصري والإنجليزي في عاصمته الفاشر، وأن يدفع جزية سنوية مقدارها 500 جنيه.

وقد قام علي دينار بإصلاحات في دارفور وأقام نظاما إداريا متطورا لتسيير دفة الحكم، فكون مجلسا للشورى، وعين مفتيا لسلطنته، ومجلسا للوزراء وأسس جيشا وأوكل تدريبه لضابط مصري، وخاض عددا من النزاعات الداخلية لتثبيت سلطته، منها عصيان بعض القبائل، واحتلال الفرنسيين لسلطنة دار وداي المجاورة 1909م، واستسلام سلطنة دار سلا للفرنسيين.

وأثناء الحرب العالمية الأولي التي خاضتها الدولة العثمانية ضد الحلفاء جاهر علي دينار بعدائه لحكومة السودان، بل جهز جيشا لاختراق حدود السودان بقصد احتلال كردفان، وأعلن استقلاله التام عن السودان.

استشهاد علي دينار

وقد قررت حكومة السودان السيطرة على دارفور والإطاحة بعلي دينار الذي ناصر الخلافة العثمانية ضد الحلفاء، ووقعت عدة معارك بين الجانبين استخدم فيها الإنجليز الطائرات، واستطاعت القوات الغازية أن تدخل العاصمة الفاشر بعدما تحالف بعض أعضاء مجلس الشورى ضد علي دينار، فطلب السلطان "السلام" فرد عليه القائد الإنجليزي بأن: "السلام يتطلب الاستسلام"، وانتهى الأمر بمقتل علي دينار في 6 من نوفمبر 1916م وهو يؤم المصلين في صلاة الصبح، وأعلن في 1/1/1917م ضم سلطنة دارفور إلى السودان.

وقد قامت ثورات في دارفور بعد ضمها للسودان منها ثورة عبد الله السحيني عام 1921م، لكنها فشلت وأعدم السحيني شنقا.

دخول الإسلام دارفور

دخل الإسلام للسودان عام 31 للهجرة عن طريق اتفاقية البقط بين عبد الله بن أبي السرح وعظيم النوبة في دنقلة، وخلال 300 عام من هذه الاتفاقية تغلغل الإسلام رويدًا رويدًا إلى أهالي دارفور أسرع من النوبة، حيث نشأت أول سلطنة إسلامية في هذه المنطقة في القرن الثالث الهجري وهي سلطنة "الدايو" قبيلة إفريقية.

ورغم أن سلطنة الدايو حافظت بشكل أساسي على العادات والتقاليد الإفريقية إلا أنها أدخلت الشريعة الإسلامية كمكون أساسي للحياة في دارفور جنبًا إلى جنب مع قانون دالي.

فكانت الأمور المتعلقة بالجرائم الجنائية من سرقة وقتل وزنا وغيرها يحتكمون فيها إلى قانون دالي، ويقوم على رعاية هذا القانون وتفسيره وتطبيقه أمين السلطنة الملقب بشيخ دالي, ووفقًا لهذا القانون فقد كانت العقوبات تقدر بعدد من رءوس الماشية وفقا لفداحة الجرم؛ فالقتل مثلاً كان له عدد من رءوس الأبقار والزنا كانت الأغنام كفيلة بإزالة آثاره.

وجاءت الشريعة الإسلامية فكان قاضي القضاة في السلطنة يقوم على رعايتها وتطبيقها في أمور مثل: الزواج والطلاق والزكاة والحج والجهاد والمواريث والعقود, وغيرها من الأمور الأخرى التي لا تدخل في النطاق الجنائي.

وفى عام 1445م تأسست مملكة الفور الإسلامية في دارفور أيضا، وبعد 200 عام فقط سلمت الفور قيادة دارفور إلى العرب عبر السلطان سليمان صولون وذلك عام 1640م؛ بسبب زواج أبيه من أميرة دارفورية من بيت السلطان فازدهرت الحضارة العربية في السلطنة.

ولكن السلطان عبد الرحمن الرشيد كان سبب الانتقال الحقيقي لهذا النفوذ في البلاط السلطاني بعدما بنى مدينة الفاشر عام 1792م, وجلب العلماء من الأزهر والدول العربية المجاورة لتعليم الناس أمور دينهم.

وفي عهد الرشيد انتشرت الخلاوي (كتاتيب) التي أوقف عليها الحواكير –وهي أراضٍ زراعية يجعلها حكرًا على شيخ الخلوة لينفق منها على تلامًيذه وطلاب العلم وعلى شئون الخلوة- وكانت المراسيم السلطانية تمنع منعًا باتًّا جباة الضرائب من أن يقتربوا منها, أو أن يأخذوا منها شيئًا.

ومع دخول العنصر العربي للحكم في دارفور تغيرت الألقاب في السلطنة ودخل لقب الأمين مكان شيخ دالي، والناظر وشيخ القبيلة مكان الألفاظ التي استعملت في السابق، واختفى تماما الحكم بقانون دالي عام 1812م, عندما أعدم السلطان محمد الفضل شيخَ دالي السلطنة بسبب صدام على النفوذ بين الرجلين، وبإعدامه أصبح المنصب والقانون في ذمة التاريخ وحكم العرب دارفور تمامًا.

ولكن التقليد الأساسي الذي احتفظ به سلاطين دارفور حتى سقوط السلطنة عام 1916م هو تربية أبناء مشايخ القبائل داخل قصر السلطان، وكان ابن شيخ القبيلة عندما يحين دوره في قيادة قبيلته مكان أبيه يخرج من قصر السلطان في موكب خاص لينصب من قبل السلطان, حال وفاة أبيه أو عجزه عن القيام بشئون القبيلة.

- حركة انتشار الإسلام:

وقد تعددت العوامل في انتشار الإسلام في دارفور قبل قيام سلطنة دارفور الإسلامية قبيل منتصف القرن الخامس عشر الميلادي بزمن طويل، هذه العوامل كانت تؤتي ثمارها منذ أن انتشر الإسلام في بلدان غرب إفريقيا ووسط إفريقيا المعروفة جغرافيًّا باسم بلاد السودان الغربي والأوسط، منذ القرن الحادي عشر، حيث كان يمر حجاج هذه البلاد في طريقهم إلى بيت الله المقدس بإقليم دارفور، إضافة إلى الاتساع في حركة التجار العرب وغير العرب من المسلمين في هذا الإقليم, والتي لاقت ترحيبًا من سكان الإقليم؛ وهو ما ساعد على انتشار مسيرة الإسلام وتوطيد العربية لغة القرآن الكريم، والتخاطب في شتى المجالات الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

وعندما أسس السلطان سليمان سلونق سلطنة الفور الإسلامية عام (848هـ- 1445م) اهتم ببناء المساجد وفتح المدارس وتعمير الخلاوي بالمدن والقرى، كما واصل حفيده السلطان أحمد بكر (1726م-1746م) نهج أسلافه في هذا المضمار، فقد شجع هجرة العلماء للعمل بدارفور لنشر دين الإسلام بطريقة علمية مؤسسة، فأرسل رسله للدول المجاورة، فوفد نفر كريم من العلماء الأجلاء من تمبكتو غرب إفريقيا ومن دار شنقيط ومن سلطنة البرنو، وسلطنة باقرمي والمغرب العربي، ومصر وتونس وفزان والحجاز وسودان وادي النيل بناء على دعوته..

دخل هؤلاء العلماء سلطنة دارفور في فترات متعاقبة واستقروا بها لأداء مهمتهم الجليلة، فوجدوا من السلاطين الرعاية والاحترام والتقدير والتكريم، فمنحوهم الأراضي والمال الوفير والخدم لراحتهم واستقرارهم، اعترافًا برسالتهم المقدمة، واستقروا بوطنهم الجديد دارفور، ونشطت مدارسهم، وازدهر العلم في ربوع البلاد، وقوي الإسلام، وتبحر الناس في علوم الدين.

- قوافل من سكان دارفور:

كما هاجرت إلى دارفور قبائل أخرى ليست عربية الأصل، وكان لها أثرها في نشر الإسلام، نذكر منها قبيلة الفولاني التي جاءت من غرب جالون في القرن الثامن عشر، فكان منهم العالم مالك علي الفوتاوي، حفيد العالم عثمان دان فوديو، والعالم التمرو من شمال غرب إفريقيا، وأبو سلامة، والفقيه سراج.

أما العلماء الذين وفدوا من سلطنة برنو فنذكر منهم العالم الشيخ طاهر أبو جاموسي الذي تزوج شقيقة السلطان تيراب، أيضا وفد من سلطنة باقرمي علماء مقدرون, أما الميما فكان لهم دور عظيم في نشر الإسلام خاصة أيام سلطنة التنجر بشمال دارفور, كان لهؤلاء العلماء دور كبير في نشر الثقافة الإسلامية، كما كان لهم الفضل في تعليم مذهب الإمام مالك، والكتابة بخط الورش قبل العمل بالخط العمري.

واستفاد أهل دارفور من مدارس أخرى كمصر وتونس والحجاز وسودان وادي النيل، إلا أنهم في ذلك العهد تأثروا كثيرًا من ثقافة غرب إفريقيا الإسلامية وأيضًا المغرب العربي.

- تعليم القرآن وعلوم الدين:

تعليم القرآن وعلوم الدينويعتبر أهل دارفور تعلم القرآن والقراءة والكتابة واجبًا دينيًّا على كل شخص -رجلاً كان أو امرأة- خاصة في طور الطفولة؛ لذا كان يهاجر بعض التلاميذ إلى خلاوي بعيدة؛ وهو ما جعل حركة المهاجرين سمة من السمات الاجتماعية البارزة في دارفور، وهناك اعترافات بأن قبيلة الفور جعلت خلاوي المهاجرين مؤسسات قائمة بذاتها، لها نظم وقواعد ومفاهيم وقيم مرتبطة بها..

ومن الطريف أنك قد تجد في بعض هذه الخلاوي تلاميذ كبار السن لم يحفظوا القرآن في سن مبكرة أيام طفولتهم، ثم اقتنعوا بأن طالب العلم ليس له حد في العمر، والعلم واجب تحصيله؛ لأن طالب القرآن في ذلك الزمان كان مقدرًا ومحترمًا من قبل سكان البلد، وبعد حفظ الطالب

القرآن وتخرجه، تذبح له الذبائح، ويعرض له الـزواج بواحـدة أو اثنتين أو أكثر؛ لأنه أصبح شخصًا مهمًّا في المجتمع، ومـن ميزات حفـظ القـرآن أن صـاحبه لا يُطلـب منـه دفـع المهـر لزواجه إثر تخرجه إكرامًا له.

- حبال الفور وحفظ القرآن الكريم:

لفقهـاء الفـور طريقـة معينـة لحفـظ القـرآن عُرفـت بحبـال الفور، وهي علم خاص، وفن راقٍ له طريقة تعليـم معينـة، لا تجد مثله عند القبائل الأخرى الموجودة بـدارفور، فلا يرضـى العالم عند الفور بتحفيظ القرآن إلا إذا كان متبحرًا في علـم الحبال، والحبل هو أولاً عبارة عن وسـيلة فـي عمليـة حفـظ الآيـات المتكـررة، ثـم يسـتعين بالحبـال فـي حفـظ الآيـات المتشابهة، وهو أن يذكر جميع السور التي وردت فيها كلمـة معينة وهذا أيضا بمساعدة الحبال، مثل الحبـل "فبلاو" الـذي يشير إلى الآيات التي فيها كلمة مصـر والحـروف المـذكورة هي التي تلي كلمة مصر.

لذا لا بد لدارس القرآن في تلـك المرحلـة أن يعـرف أعـداد الحـروف الـواردة فـي الكتـاب، ولا يعتـبر الحـافظ عارفًـا بالقرآن، إلا إذا كـان عارفًـا بفـن الحبـال والحـرف، فمعرفـة الحبال تعتبر قمة المعرفة عند أفـراد قبيلـة الفـور، وعنـدهم علــم التجويــد وهــو مــن العلــوم الــتي يدرســها التلميــذ المتخصص.

ويوجـد نوعـان مـن الامتحانـات للشـهادات العليـا فـي تعلـم القرآن، فالنوع الأول هو امتحان القـوني، فيجتمـع عـدد مـن العلماء الفقهاء، ثم يحضر الممتحن، وعليـه أن يكتـب ويقـرأ من حفظه دون أن ينظر إلى المصحف، ثـم عليـه بالتجويـد،

وقد يطلب منه أن يقرأ من ثلاث عودات أو أكثر، كتابة وقراءة قبل أن تجاز له هذه الشهادة وهي لقب "قوني".

أما النوع الثاني فهو صعب غاية الصعوبة؛ لأن هذا الامتحان تحت إشراف وتنفيذ كبار المشايخ أي الفقهاء الذين اشتهروا بين الحفظة وبين أهل فن الحبال منذ سنين، في هذه المرحلة المتقدمة لا يسأل الممتحن عن حفظه بالقرآن، بل هذا الامتحان يرتكز على الحبال، فإذا نجح الطالب في الامتحان، فقد امتاز، ويسمح له بفتح خلوة جديدة، كما تقام له احتفالات ومهرجانات قد تستمر أسبوعًا كاملاً، يحضرها الحفظة والمشايخ والقواني، هذه هي العادات والنظم التي يتميز بها التعليم عند مجتمع الفور.

- مراكز العلم بدارفور:

نذكر من أشهر مراكز العلم بدارفور كريو لمؤسسة مالك الفوتاوي وأسرته، ومركز كوبي للعالم عبد الرحمن كاكوم، ومركز جديد السيل الذي درس فيه فقهاء الجوامعة، ومركز هبيلة للفقيه عبد النبي ساجا، ومركز شوبا شمال جبل مرة، ومركز الدامرة شمال كتم لمؤسسة الشيخ عبد الباقي المسيري الفليتي، ومركز كونو شمال زالنجي.
كان بكل قرية مسجد يتعلم فيه القرآن، وكان لكل عالم مسجد بالقرب من منزله يصلي فيه الصلوات الخمس وبجواره خلاوي المهاجرين، كان بعض المهاجرين يذهب إلى الأزهر بالتعريف بالقاهرة، حيث بدأت هجرتهم منذ 1850م، وخصص لهم في ذلك الوقت رواق بالأزهر، اسمه رواق دارفور ما زال محتفظًا بهذا الاسم إلى يومنا هذا كما هاجر أهل دارفور إلى تونس وغرب أفريقيا طلبًا للعلم.

- أكابر العلماء في عهد سلاطين الفور:

هنالك عدد من العلماء اشتهروا بسلطنة دارفـور الإسـلامية، نذكر منهم العالم عبد الرحمن كاكوم، الذي أتى دارفور مـن سـودان وادي النيـل، وهـو مـن أبـرز العلمـاء الـذين نشـروا العلوم الإسلامية في دارفور، زامـن عصـره عهـد السـلطان محمد تيران الذي تولى حكـم سـلطنة دارفـور مـن 1768م إلـى 1787م بعـد فـترة غـادر الفقيـه عبـد الرحمـن كـاكوم سلطنة دارفور إلى الأزهر ودرس كل ما يخص علوم الـدين، ومكث هنالك قرابة ثلاثين سنة، وكان يصـوم السـنة فـأطلق عليه الضويمر أي صايم ديمه، ثم عاد إلى دارفور عالمًا فـي زمن السلطان عبد الرحمن الرشيد الذي حكـم دارفـور فـي الفترة من 1787م إلى 1806م.

فاستقبله بحفاوة بالغة، واستقر بمدينة كوبي، وشيد مسجده الذي صار معهدًا، وجذب الكثير من طـالبي العلـم حـتى مـن سلطنة وداي المجاورة لدارفور.

ذكر الثقاة أن الإمام كاكوم هـو الـذي أشـار للسـلطان عبـد الرحمن الرشـيد بصـلاحية الفاشـر كعاصـمة لـدارفور، ظـل أحفاد العالم كاكوم يزاولون مهنة العلم والتدريس والإمامية إلى عهد السلطان علـي دينـار الـذي استشـهد فـي نوفمـبر 1916م.

ومن مشاهير العلماء في دارفـور آنـذاك الفقيـه حسـين ود. عماري الذي ولد بطويلة وهو من قبيلة العريفات، فقد سافر حسين ود. عماري إلى الأزهر بصحبة قافلـة تجاريـة، ومكـث هناك أكـثر مـن خمـس وعشـرين سـنة، درس علـوم الـدين الإسلامي وتفقه فيها.

بعدها عاد إلى السودان، وزار في طريقه دنقلا وشندي وأم درمان وكوستي والأبيض، وكان يقوم بحلقات دراسية في هذه المدن، ثم وصل الفاشر في عهد السلطان محمد الفضل أكرم السلطان محمد الفضل الفقيه حسين ود. عماري وقربه إليه، وجعله معلمًا ومربيًا لأولاده، ثم رئيسًا لديوان السلطان.

أيضًا من أكابر العلماء مولانا فخر الدين بن الفقيه محمد سالم شيخ الشغا، والفقيه سالم شيخ العزيمة، والإمام الضو بن الإمام المصري، إمام السلطان، والعالم عز الدين من الجوامعة حضر من كردفان وملاونا القاضي أحمد طه بكوبي، العالم سعد من أهل الخبير والفقيه أبو سلامة بن الفقيه مالك شيخ الموطأ والفقيه الشيخ الدرديري من كردفان.

- علاقة العلماء بالسلاطين:

كانت علاقة السلاطين بالعلماء وطيدة وحميمة، فالحكام كانوا يهتمون بنشر الدين الإسلامي وازدهاره أشد الاهتمام، وكان للعلماء دور كبير في توثيق الصلات بين دارفور وبلاد مصر وتونس والمغرب والحجاز، فكان دور السلاطين احتضان العلماء والفقهاء في إثراء كل ما يخص الإسلام وتعاليمه.

فكان هناك تعاون وثيق بين الطرفين، حيث ضمن السلاطين للعلماء حياة رغدة آمنة مستقرة، كما دعم العلماء السلاطين بدعواتهم وإرشاداتهم ونصائحهم، فاستقام كل شيء في البلاد وتأكد أن ليس هناك اعتماد على غير الإسلام؛ لأن السلطنة كانت محاطة بدول إسلامية، وكان للعلماء دور عظيم في توحيد القبائل وتجميعها بدارفور،

وهذا يرجع لفضل التعليم على المجتمع وعلى سياسة الدولة آنذاك.

بداية الصراع في دارفور

تختلف الروايات حول النزاع الأول الذي ظهر على السطح كحالة تستحق المعالجة الخارجية في دارفور، فوفقًا لمركز تراث دارفور أنه لم تسجل حالة تخطى فيها النزاع حدوده الطبيعية كخلاف صغير بين رعاة ومزارعين إلا عام 1968م.

وكان خلافا عربيًّا عربيًّا -رعويًّا- بين الرزيقات والمعالية، وهو خلاف إداري وسياسي، حيث وعدت الأحزاب المعالية بالاستقلال عن إدارة الرزيقات وإعطائهم نظارة منفصلة من أجل كسب أصواتهم الانتخابية.

ولم يصبح حوار البندقية أصلاً من أصول دارفور إلا بعد الحرب التشادية الليبية أواخر الثمانينيات، والحرب التشادية التشادية بعدها، ولم يعرف الجنجويد كمصطلح يطلق على اللصوص إلا بعد نزوح قبائل تشادية إلى دارفور؛ فالتسمية تشادية أصلاً والمصطلح دخيل عليهم من تشاد..

فدارفور منذ نشأتها عرفت بالتسامح الذي جبلت عليه قبائلها -العربية منها والإفريقية- وكان مشهد التنقل من الجنوب إلى الشمال في فصل الخريف لدى الرحّل مشهدًا دالاًّ على التناغم والمحبة بين هذه القبائل التي تزيد على 85 قبيلة، وكانت له أسس وقواعد مرعية؛ فرحلة البدو لها وقت محدد ولها إذن أيضًا يأخذونه من أصحاب الأراضي الزراعية.

فطـرق سـير القبائـل الرعويـة وهـو مـا يعـرف بالمراحيـل محددة من قبل السلطان وعـددها 11 مرحـالاً، وعنـد بدايـة الرحلـة ترسـل القبائـل المرتحلـة منـدوبًا إلـى القـرى الـتي سـيمرون بهـا؛ لتعلمهـم بـوقت المـرور فتخـرج كـل قريـة لتستقبل ضيوفها وتقيم لهم الاحتفالات..

وفى هذه الرحلات كان التزاوج متاحًـا بيـن القبائـل، وكـذلك التبادل التجاري، وقد يصل الأمر إلـى "حلـف الكتـاب" وهـي أقصى درجات الموالاة بين قبيلة وأخرى عندما تحلفان علـى أنهما أهل, وأن الصلة بينهم صلة دم.

هـذه المشـاهد كـان يعكـر صـفوها أحيانًـا بعـض التعـديات البسيطة بين قبيلة وقبيلة ولكنها سرعان ما تحـل "بـالوطي والركوبة ومجلس الأجاويد".

والـوطي هـي الأرض يجلسـون عليهـا ليعـرض كـل منهـم مشكلته، أما الركوبة فهي مكان كبير واسع يبنى من القــش تعقـد بـداخله الجلسـات، وأمـا الأجاويـد فهـم نظـار القبائـل وشيوخها وأهل الحـل والعقـد وكلمتهـم مسـموعة وحكمهـم نافذ يسمع له المخطئ ويرتضي به صاحب الحق.

وفي الركوبة تدفع الديات، وغالبًـا مـا كـان يتـم الصـفح عـن المسيء على أن تتذكر قبيلة الجاني ما قدمته قبيلـة القتيـل إذا حدث تعدٍّ منها في يوم من الأيام باعتبار أن بينهما ركوبة، ويكون على القبيلة المخطئة أن تساعد القبيلة الأخـرى فـي دياتها وتتكافل معها في مشاكلها الأخرى.

"جنجاويد" هي كلمة مكونـة مـن ثلاثـة مقـاطع هـي: "جـن" بمعنى رجل، و"جـاو" أو "جـي" ويقصـد بهـا أن هـذا الرجـل يحمل مدفعًا رشاشًا من نوع "جيم 3" المنتشر فـي دارفـور

بكثرة، و"ويد" ومعناها الجواد, أي: "الرجل الذي يركب جوادًا ويحمل مدفعًا رشاشًا".

فنزوح قبائل تشادية إلى دارفور غيَّر من أخلاقيات سكانها وأدخل عليهم أساليب السلب والنهب المسلح, وعلمهم حمل السلاح بعد أن كان تسليح الرجل لا يزيد عن البندقية الأنفيلد القديمة ليهش بها الذئاب عن غنمه, وغالبًا ما يلبسون ثيابًا بيضاء مثل أهل السودان، ويركبون الخيل، ويهاجمون السكان والمتمردين معًا في دارفور..

وينسب إلى هذه الميليشيات أنها تقوم بعمليات قتل واغتصاب وتشويه ونهب وإحراق عشرات الآلاف من البيوت، وتشريد مئات الآلاف من الأشخاص, وتتهم حركات التمرد الثلاثة في دارفور ووكالات الإغاثة الدولية "الجنجاويد" بأنهم أعوان الحكومة وتابعوها،وأنهم عرب يشنون هجمات عنيفة على الأفارقة السود من قبائل الفور والمساليت والزغاوة..

في الوقت الذي تنفي الحكومة السودانية ذلك، وتقول: إنها لا ولاية لها عليهم،وإنهم يهاجمون قواتها أيضًا.

أزمة دارفور

أصبحت دارفور في بؤرة الأحداث نتيجة الأجندات الخارجية،فالسودان بمساحته الشاسعة وثرواته الكبيرة يعتبر "قارة" حيث فيه موارد طبيعية كثيرة، لذلك ما إن يرى الطامعون أن هناك ثروات في منطقة ما حتى يتكالبون عليها وهو ما يحدث الآن في دارفور فهو صراع على الموارد

الطبيعية بالإضافة إلى أجندات خفية وليس صراعًا من أجل وقف أي انتهاكات إنسانية.

وهناك وضع قبلي مختلف ومعقد في دارفور، حيث إنها تقع في منطقة جغرافية تعرف بالحزام السوداني يمتد من البحرالأحمر شرقًا إلى المحيط غربًا وتكاد تكون الثقافة العربية متجانسة فيه، وإقليم دارفور هو جزء من هذا الحزام العربي الإسلامي يشمل لاهومي ومالي وموريتانيا وجنوب الجزائر والمغرب حتى ان هناك تشابهًا في السحنات واللبس والغناء –فهذه المنطقة يرتبط تاريخها بالاسلام والعروبة، وليس هناك صراع مسلمين وغير مسلمين- الخلفية واحدة، والدين واحد ولا صراع ثقافي كل الذي يحدث نتيجة صراع الإنسان مع الطبيعة.

من المسؤول؟:

بعد المسافة بين دارفور والخرطوم وضعف البنية التحتية،تسبب في وقوع تهميش غير مقصود، حيث لا توجد سياسة محددة تتبعها الحكومة السودانية او الحكومات السابقة.

والأزمات التي مر بها السودان بعض منها قد نكون مسؤولين عنه، ونحن لا نعفي أنفسنا تمامًا ولكن بسبب تهميش بعض المناطق نتيجة لانشغال الحكومة بالصراعات الجانبية بالاضافة إلى الظروف الطبيعية التي عانى منها السودان. فمنذ استقلال السودان عام 1956م بدأت مشكلة الجنوب واستنزاف الموارد والبشر والقوات المسلحة،وفترة زمنية طويلة كان يمكن ان تستغل وان يستفاد منها في استخراج الثروات التي يمتاز بها السودان.واليوم توجد فرصة لدى السودان للاستفادة من

موارده الطبيعية، من استخراج النفط، والاستفادة من موارد المياه والاراضي الزراعية التي تصل 80% من مساحة السودان، فنحن على أعتاب طفرة تنموية كبيرة في السودان.

وبدأت الأزمة في التفاقم خاصة بعد انهيار ما كان يسمى بالاتحاد السوفيتي سابقًا في أوائل العقد الأخير من القرن الماضي، وانفردت الولايات المتحدة بقيادة النظام العالمي، حيث بدأ عصر الأمركة الجديد ليعيد النظر في كثير من الأوضاع السابقة، وفي مقدمة هذه المراجعات حظي العالم الإسلامي بالنصيب الأوفر من الاستهداف الأمريكي على كافة الأصعدة.

ولما كان السودان يعاني من حرب طاحنة وطويلة في جنوبه، وصراع أحزابه على السلطة في الشمال، فقد مثَّل نموذجًا تجرى عليه تجارب التدخل الأمريكي التي بدأت بمحاولات العزل والإسقاط للنظام الحاكم وانتهت إلى قناعات احتوائه وترويضه.

والإشارة للدور الأمريكي لا تعني تجاهل الأطراف المحلية والإقليمية والعالمية الأخرى الضالعة في ما يجري في السودان عامة وما يجري في دارفور على وجه أخص.

ظل إقليم دارفور الذي يسلط عليه الأضواء حاليًا على مدى ثلاثة عقود يعيش أوضاعًا مضطربة ولم يعرف الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي بسبب ظواهر طبيعية وأمنية وسياسية، فقد عانت المنطقة من فترات جفاف وتصحر قادت إلى ثلاث مجاعات كبيرة عام 1973م وعام 1985م وعام 1992م.

ومشكلة دارفور أو الأزمة الإنسانية التي تبارت الدول والمنظمات على إظهارها خلال الفترة الأخيرة باعتبارها أسوأ كارثة إنسانية يشهدها العالم خلال الفترة الأخيرة لم تكن وليدة اليوم ولم تكن أيضًا وليدة الأحداث الطارئة في السنوات الأخيرة وإنما هي حصيلة لنزاعات وتراكمات ورواسب ساهمت فيها الأوضاع السياسية والنخب الحاكمة في السودان منذ الاستقلال.

وظلت هذه الأزمة مكتومة ولم تسلط عليها الأضواء رغم تحذير بعض المراقبين من أن هناك نارًا تحت الرماد قد تشتعل في أي لحظة.

وقد تطورت الصراعات القبلية في دارفور بتحالف بعض القبائل العربية ضد الفور في مناطق جبل مرة ووادي صالح بعد الانفلات الأمنى عام 1986م حيث انتظمت هذه القبائل فيما سمى ب (التجمع العربي) والذي أنشئ في بداية الثمانييات عندما كان أحمد إبراهيم دريج وهو من الفور يتولى منصب حاكم الإقليم ليكون كيانًا سياسيًا سريًا هدفه السيطرة على جميع أراضى دارفور وطرد جميع القبائل غير العربية من المنطقة، ونتج عن هذا الكيان تنظيم سرى آخر عرف بتنظيم (قريش) وهدفه تجميع القبائل العربية بدارفور وكردفان وفق برنامج ممرحل لحكم السودان ومنافسة قبائل الشمال التي استأثرت بالحكم منذ الاستقلال.

وفى مواجهة التجمع العربي والذي كان يجد الدعم من السلطات الرسمية في الخرطوم إبان حكومة الصادق المهدي حاول الفور إحياء حركة "سونى" التي تأسست كمنظمة عسكرية سرية عام 1965م وكذراع لنهضة دارفور التي كانت تضم جميع مثقفي المنطقة بالخرطوم بيد أن

الفـور فشـلوا فـي إحيـاء التنظيـم بسـبب عـدم خـبرتهم العسكرية وتضييق القبائل العربية والحكومة لهم.

وقد سـاعدت سياسـات الحكومـة المركزيـة فـي الخرطـوم والتي ظلت تنظر إلى دارفور بأنها منطقـة مرشـحة للتمـرد بعد ثورة داود بولاد القيـادي فـي الجبهـة الإسـلامية القوميـة والذي انضم للحركة الشعبية لتحرير السـودان بقيـادة جـون قرنق في بداية التسعينيات بسبب موقف قـادة الجبهـة مـن الصراع القبلي بين قبيلته الفور وبعض المجموعات العربيـة. وقاد مجموعة من مقاتلي الحركة في نوفمبر/ تشرين الثاني عام 1991م بهدف السيطرة على منطقة جبل مــرة لإعلان انضــمام الفــور للتمــرد. إلا أن الحكومــة اســتنفرت جميـع القبائل وخاصة العربية التي استطاعت القضـاء علـى قـواته وألقي القبض عليه وأعدم رميًا بالرصاص.

وبعد مقتل بولاد بدأ الفور في وضع الترتيبات اللازمة لإنشـاء كيان عسكري بـدلًا مـن الميليشـيات غيـر المنظمـة وأجـروا اتصالات مع الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامــة جــون قرنق كما أجروا اتصالات مع قياداتهم السياسية في الخــارج وعلى رأسهم أحمد إبراهيم دريج حاكم إقليم دارفور السابق ورئيس الحزب الفيدرالي.

ويرى العديد من أبناء دارفور أن الشرارة لهذا النزاع الأخيــر قد انطلقت عـام 1986م فـي عهـد حكومـة رئيـس الـوزراء السابق الصادق المهدي حينما تجمعت بعض القبائل العربيـة تحت مسـمى التجمـع العربـي بـدعم مـن حـزب الأمـة فـي مواجهــة قبيلــة الفــور الــتي يــدعمها الحــزب الاتحــادي الديمقراطي الشريك في الائتلاف الحكومي.

وقد ظهر هذا الصراع في الحرب الأهلية بين الفور وبعض القبائل العربية في مناطق جبل مرة وجنوب وغرب دارفور والتي راح ضحيتها أكثر من 15 ألف مواطن وبلغت خسائرها أكثر من 20 مليون دولار. وقد استطاعت حكومة الإنقاذ إجبار الطرفين للتوصل إلى اتفاقية صلح قبلي هش في أيامها الأولي إلا أن الصراعات القبلية تواصلت بعد عام 1993م في مختلف مناطق دارفور الشمالية والغربية بين القبائل العربية والأفريقية خاصة قبائل الفور والمساليت والزغاوة.

ولعبت العوامل السياسية دورًا مهمًا في إذكاء هذه الصراعات التي كانت في الأساس صراعًا حول المرعى والماء وساهمت الحكومة المركزية في تأجيجها بعد تطبيق سياسة تقسيم الولايات بإنشاء إدارات أهلية جديدة للقبائل الرعوية في أراضى القبائل المستقرة علمًا بأن أغلب هذه القبائل وافدة من تشاد وألغت الحكومة بمقتضى ذلك الإدارات الأهلية القديمة.

ونتيجة لذلك اندلع الصراع المسلح بين قبيلة المساليت الأفريقية وبعض القبائل العربية، وشهدت المنطقة نتيجة لهذه التحولات إحراقًا للقرى وتشريدًا للمواطنين.

بيد أن الصراع لم يتطور إلى صراع سياسي عسكري وتمرد مسلح إلا بعد قيام مجموعة مسلحة من أبناء الفور الذين تحالفوا مع الزغاوة باحتلال مدينة قولو عاصمة محافظة جبل مرة بغرب دارفور في 19 يوليو/ تموز 2002م حيث تم لأول مرة إعلان الحركة المسلحة وتوزيع منشورات سياسية باسم جيش تحرير دارفور وحدد أهداف الحركة الجديدة في تحرير الإقليم من سيطرة الشماليين بحجة مساهمتهم في تردي الخدمات وتهميش المنطقة.

وفـي عـام 2003م تحـولت دارفـور إلـى منطقـة عمليـات عسكرية تمامًا لمواجهة التحالف الجديد خاصة وأن الحكومة بدأت في التنبه لخطورة الادعاءات التي بدأت تنتشر من أن مسـلحي الزغـاوة يسـعون لإقامـة "دولـة الزغـاوة الكـبرى" والتي تضم دارفور وتشاد وأجزاء من ليبيا والنيجر.

وقد استفاد التجمع العربي من هذا الادعاء في التقـرب مـن الحكومة والتنسيق معها لمواجهة التهديد الأمنى الجديد وقـد تزامن ذلك مع انضمام أعداد كـبيرة مـن أبنـاء الزغـاوة مـن الإسـلاميين إلـى حركـة العدالـة والمسـاواة والـتي أسسـها القيـادي الإسـلامي السـابق الـدكتور خليـل إبراهيـم ، وإلـى الحركة المسـلحة والـتي غيـرت اسـمها إلـى "جيـش تحريـر السودان" .

وأصبح للحركتين قوات منظمة حيث تملك الحركـة الشـعبية أكثر من 16 ألف جندي فيما تملك حركـة العدالـة حـوالي 9 آلاف كما أصبح لهما برنامج وخطاب سياسي يطالب بتحقيق المسـاواة فـي السـلطة والـثروة لجميـع أبنـاء المنـاطق المهمشة في السودان.

وفي فبراير 2003م شنت حركتا التمرد في غرب السـودان "جيش تحريرالسودان" و"حركـة العـدل والمسـاواة" تمـردًا مسلحًا ضد حكومة الخرطوم. وكان التمرد مدعومًا من قبل "الحركة الشعبية لتحرير السودان" وبالتنسيق معها وقائـدها جون جارانج، المدعوم من قبل الولايات المتحـدة وبريطانيـا عن طريق أوغندا بشكل رئيسي.

الاستنفار الشـعبي والتنسـيق بيـن الحكومـة وبعـض القبائـل العربية بشمال وغرب دارفور والتي لها نفـوذ علـى مسـتوى

الحكومة المركزية بالخرطوم لم يتم بصورة واضحة إلا بعد أحداث الفاشر في أبريل/ نيسان 2003م عندما استطاع المتمردون تدمير 6 طائرات عسكرية في مطار المدينة واختطاف قائد عسكري برتبة لواء.

وأدت هذه الأحداث إلى لفت انتباه العالم والرأي العام المحلي داخل السودان الذي ربما لم يسمع من قبل بالتمرد المسلح. رغم أن المتمردين كانوا قد سيطروا على مناطق جبل مرة وأجزاء واسعة من مناطق الزغاوة في شمال الإقليم على الحدود الشمالية الغربية مع تشاد وليبيا وأدت العملية محليًا إلى عدة نتائج سلبية حيث أوقفت الحكومة المفاوضات التي كان يجريها وإلى شمال دارفور الفريق إبراهيم سليمان لحل القضية سلميًا بالاستجابة للمطالب الشعبية.

وبدأت الحكومة في التعبئة لسحق التمرد عسكريًا واستنفرت القبائل المختلفة لمواجهة تطورات الأحداث والتي كانت تصفها قبل ذلك بعمليات قطاع الطرق والنهب واستفادت من مليشيات القبائل العربية في منطقة جبل مرة والتي كانت تقاتل الفور والزغاوة تحت اسم "الجنجويد". واعترفت بها رسميا -حسب ما تقول المعارضة في دارفور- كقوات دفاع شعبي يتم معاملتها كقوات نظامية، كما استفادت من الوجود المسلح لبعض العناصر الأجنبية التي دخلت السودان عبر الحدود مع ليبيا ووصلت إلى مناطق وادي صالح بغرب دارفور وأغلبها من العناصر العربية التي كانت تستهدف تشاد في الأساس.

وتكاتفت القبائل العربية بشمال وغرب دارفور بعد أن وفرت لها الحكومة السلاح والأموال -حسب مصادر المعارضة - وظهر ما يعرف بمليشيات الجنجويد والتي

تحولت من مجموعة صغيرة كانت تحارب في مناطق جبل مرة للاستحواذ على نفوذ محلي إلى مليشيات منظمة ومدربة تحت سيطرة الجيش السوداني تملك أسلحة حديثة، وانتشرت في كل مناطق الإقليم الشمالي والغربي.

وقد تحولت مليشيات الجنجويد من أداة لقتال المتمردين إلى أداة هدم ضد المواطنين العزل واستغلت الأوضاع لصالحها وقد ترتب على عملياتها الوضع المأساوي الذي تعيشه دارفور حاليًا والتي لم تعرفه عبر تاريخها الطويل حيث لأول مرة يهاجر السودانيون إلى تشاد بدلًا من استقبال السودان للاجئين التشاديين كما هو معروف عادة.

وقد مارس المتمردون أيضًا عمليات البطش والتعذيب ضد المواطنين المعارضين لهم من هذه القبائل الأفريقية وشكل المتمردون محاكم إجازية لمحاكمة المواطنين وفرضوا ضرائب وإتاوات عليهم واختطفوا زعماء القبائل وموظفين حكوميين وسيارات المواطنين وبذلك أصبح مواطنو الفري في دارفور هدفًا لعمليات الجنجويد والمتمردين معًا.

وعلى الرغم من محاولات الحكومة إنكار علاقاتها بالجنجويد إلا أن كل القرائن - حسب أوساط المعارضة - تدل على وجود هذه العلاقة والتنسيق بل إن الجنجويد في نظر مواطني دارفور الوليد الشرعي لحكومة الإنقاذ والتي استفادت من حرب قبلية بسيطة كان يمكن حلها إلى إنشاء كيان عسكري أدى إلى خلخلة النسيج الاجتماعي لسكان دارفور، ورغم أن الجنجويد يتكون في الغالب من القبائل العربية إلا أن القبائل العربية الكبرى بجنوب دارفور مثل الرزيقات والبنى هلبة والهبانية والتعايشة والمعاليا لم تشارك فيها حيث إن أغلب المشاركين من القبائل العربية بشمال وغرب دارفور من رعاة الإبل والذين فقدوا

مواشيهم بسبب الجفاف والتصحر، وانضمت إليهم المجموعات المهاجرة من تشاد والتي لها أطماع استيطانية في دارفور بسبب فقدانها أراضيها في تشاد.

ولا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار الصراع في دارفور وعمليات الجنجويد صراعًا بين الرعاة والمزارعين بسبب شح الموارد الطبيعية لعامل الجفاف والتصحر لأن هذه العمليات وإن كانت تتم برعاية الحكومة إلا أن لها أهدافًا خفية تتمثل في طرد القبائل الأفريقية المستقرة من أراضيها وسلبها مواشيها وممتلكاتها ورغم إصرار الحكومة على نفى ذلك إلا أن الدلائل تدحض ذلك حيث إنه يصعب تصنيف القبائل طبقًا لادعاءات الحكومة من حيث الرعاة والمزارعون.

وأصبحت دارفور بسبب التمرد وعمليات الجنجويد منطقة طاردة للسكان وقد تركت هذه العمليات أوضاعًا سلبية على الوضع الاقتصادي وهجر المواطنون المدن ومن أشهرها مدينة مليط التجارية الحدودية مع ليبيا والتي أصبحت تعاني أوضاعًا مأساوية بسبب إغلاق الطريق البري فهاجر أغلب سكانها للخرطوم وجنوب دارفور.

وهناك اتهامات موجهة ضد الحكومة بعدم الجدية في القضايا المتعلقة بالمنطقة خاصة وأنها لم تنفذ في السابق مقررات وتوصيات أكثر من 15 مؤتمرًا أمنيًا وقبليًا ناقشت وأوصت بمعالجة قضايا دارفور. ويرى البعض أن تكليف الشرطة للقيام بمهام نزع أسلحة الجنجويد محاولة للتهرب من الواقع باعتبار الشرطة كانت قد فشلت في السابق في التعامل مع قضية النهب المسلح فكيف لها أن تتعامل مع مليشيات عسكرية مدربة تملك سلاحًا أقوى من سلاحها؟

وتقليديًا يعد إقليم دارفور مواليًا لحزب الأمة وذلك لانتماء الغالبية من أهله لطائفة الأنصار التي تقودها أسرة المهدي. وقد كان الإقليم يمثل منطقة مغلقة لنفوذ ذلك الحزب حتى الآن رغم محاولات اختراقه من القوى الحديثة المحلية والأحزاب العقائدية خاصة الجبهة الإسلامية القومية التي ركزت في دعايتها على إهمال الحكومات المركزية وقيادة حزب الأمة لقضايا تطوير الإقليم ونجحت الحركة الإسلامية في تحقيق اختراقات واضحة خاصة وسط الشباب والمتعلمين من خريجي الجامعات حيث يلاحظ أن أغلب رؤساء الاتحادات الطلابية بالجامعات على مدى السنوات من دارفور ولكن انشقاق الحركة الإسلامية السودانية إلى فريقين بقيادة الدكتور حسن الترابي والفريق عمر البشير أثر تأثيرًا كبيرًا على أبناء دارفور حيث انضم أغلبهم إلى الترابي واستغلت الحكومة ذلك واتهمت المتمردين خاصة حركة العدالة والمساواة بأنها موالية للمؤتمر الشعبي الذي أسسه الترابي بعد الانشقاق واتهم الشعبي بدعم المتمردين وحتى أن إعادة اعتقال الدكتور الترابي مؤخرًا جاء في إطار هذه الاتهامات.

ويأتي الدور البارز الذي لعبه جون جارانج وحركته "الحركة الشعبية لتحرير السودان" والذي حارب حكومات الخرطوم المتعاقبة منذ عشرين عامًا في جنوب السودان. وفي مارس من عام 2002م بدأت الحركة الشعبية لتحرير السودان بتدريب 1500 مقاتل شاب من دارفور. وهنالك تقارير موثوق بها تؤكد أن الحركة تزود متمردي دارفور بالدعم اللوجستي. وقد أعلن زعماء التمرد في دارفور - الذين التقوا بجون جارانج وممثلي مؤتمر البيجا وهي حركة تمرد في شرق السودان مدعومة من قبل أريتريا - أنهم يريدون "تغيير النظام في الخرطوم".

من ناحية أخرى تجدر الإشارة إلى أن معظم زعماء التمرد في دارفور على صلة وثيقة مع حسن الترابي - الزعيم الديني الذي انشق عن حكومة البشير قبل أكثر من عامين.

ومنذ العام 2001م والحكومتان الأمريكية والبريطانية تسعيان إلى فرض ما تسمى مفاوضات السلام مع جون جارانج والحركة الشعبية في كينيا على الحكومة السودانية. وقد تم إجبار حكومة البشير على تقديم التنازل تلو الآخر في تلك المفاوضات.

ومن هنا فإن تفعيل تمرد دارفور واجه حكومة الخرطوم باحتمال فتح حرب على جبهتين أو ربما ثلاث.

تحت هذه التهديدات وبعد مشاهدة غزو العراق،وسقوط نظام صدام ، وافق الرئيس البشير على صفقة تمنح جارانج سلطة فعلية ليس على الجنوب فحسب، بل على كل السودان. وقد تم عزل المفاوضين السودانيين الذين رفضوا تلك التنازلات مثل مستشار الرئيس الدكتور غازي صلاح الدين.

بالنسبة للقوى الأنجلوأمريكية، ستؤدي هذه الصفقة إلى إزالة القوميين السودانيين الذين يصرون على تطوير بلدهم وفق رؤيتهم المستقلة، كما ستؤدي إلى اختتام سلسلة تحولات القوى الجيوبوليتيكية في أفريقيا خاصة في منطقة البحيرات وحوض النيل.

ويأمل هؤلاء أن تظهر في السودان دمى حاكم ة إلى جانب صنائعهم يويري موسيفيني في أوغندا وبول كاجامي في رواندا وأساياس أفورقي في أريتريا. هؤلاء الزعماء كانوا جميعًا ماركسيين راديكاليين وتحولوا فجأة إلى أتباع

متحمسين لأيديولوجية السوق الحرة الأنجلوأمريكية ليعملوا تحت راية صندوق النقد والبنك الدوليين ووفق شروطهما الاقتصادية الهدامة.

إن "تغيير النظام" في الخرطوم سيعطي الأنجلوأمريكيين مدخلًا للسيطرة على المخزونات النفطية الكبيرة للسودان المقدرة حتى الآن بسبعة مليارات برميل. من ناحية أخرى ستتمكن هذه القوى من خلال السيطرة على الخرطوم من استخدام مياه النيل لابتزاز مصر.
إن الكارثة الإنسانية في دارفور، مثل تلك التي وقعت في الكونجو، هي بالمقام الأول نتيجة للاستغلال الاقتصادي والجيوبوليتيكي البشع الذي مارسته القوى الغربية وبالذات بريطانيا والولايات المتحدة لدول تلك المنطقة.

بعض اللائمة تقع على الحكومة السودانية التي اعتقدت أنها بتقديمها التنازلات للولايات المتحدة وبريطانيا في المفاوضات مع جارانج حول الجنوب ستكون بمأمن من شرهما.

أسباب الأزمة فى دارفور

1- احتراف معظم أهل دارفور الزراعة والرعى كحرفتين أساسيتين، حيث يتحرك معظم المواطنين بحيواناتهم فى أراض واسعة يتراوح مناخها من السافانا الغنية إلى المناخ الصحراوى، وتبعًا لذلك تختلف درجات الغطاء النباتى، وتتوفر المياه باختلاف فصول السنة مما يتحتم معه حركة الرعاة فى المنطقة طلبًا للكلأ والماء، الأمر الذى يسبب احتكاكات ونزاعات بين القبائل التى تعتمد فى معيشتها على الزراعة وتلك التى ترعى الماشية والأغنام والجمال، لكن سرعان ما يتم احتواء هذه الاحتكاكات أو الاشتباكات

بواسطة أعيان القبائل المختلفة. وكنتاج طبيعى للظروف الطبيعية التى اجتاحت المنطقة فى الأعوام السابقة مثل الجفاف والتصحر فقد ظهرت خلافات ونزاعات بين القبائل التى تمارس الزراعة وتلك التى تحترف الرعى.. وقد كان من الإفرازات السلبية لهذه الظاهرة أن لجأ الأفراد ضعيفو النفوس إلى تكوين عصابات لنهب وترويع المواطنين الأبرياء، وهو ما يعرف بعصابات النهب المسلح التى اتخذت من هذا العمل الإجرامى الذى ينتهك القانون وسيلة لدعم وتمويل النشاط العسكرى للمجموعات المتمردة، فضلًا عمن يقومون بارتكاب مثل هذه الجرائم لمكاسب شخصية. لذلك استوجب هذا الوضع أن تضطلع الحكومة بمسئولياتها وواجباتها فى الحفاظ على أرواح وممتلكات المواطنين الأبرياء، كما قامت الدولة بتشكيل محاكم خاصة لضمان سرعة البت فى تلك الجرائم نظرًا لما لها من مخاطر قد تفضى إلى فتنة وحرب أهلية.

2- أدت الانفراطات الأمنية، والأحداث السياسية فى بعض الدول المجاورة لإقليم دارفور عبر التاريخ إلى نزوح عدد كبير من قبائل تلك البلدان، خاصة تشاد وأفريقيا الوسطى إلى إقليم دارفور، وقد استقرت أغلب تلك القبائل بأرض الإقليم، ساعد فى ذلك التداخل الأسرى واللغوى والتاريخ المشترك للمنطقة التى كانت مملكة واحدة فيما يسمى بالسودان القديم والذى يمتد من السنغال وغامبيا على المحيط الأطلسى إلى أثيوبيا فى أقصى شرق القارة الأفريقية.

3- ومن إفرازات النزاعات التشادية الداخلية منذ أوائل السبعينيات، فضلًا عن القتال الذى استمر فى جنوب السودان لعقدين من الزمان انتشار الأسلحة بمختلف أنواعها وتكديسها لدى المواطنين فى بيئة يصعب على

الدولة والوجود الحكومى تعقبها، وقد تفاقمت هذه المشكلة فى الفترة الأخيرة عندما برز استخدام الأسلحة المتطورة بواسطة عصابات النهب المسلح التى أضحت تقلق مضاجع المواطنين، الأمر الذى استوجب قيام الدولة بواجبها ومسئوليتها فى بسط هيبتها بتدعيم الأمن وتعقب الجناة وتقديمهم للقضاء العادل.

4- على صعيد آخر شهد إقليم دارفور الكبرى استقطابًا حادًا فى مختلف عهود الأنظمة الديمقراطية حيث مارست مختلف الأحزاب السياسية، وبخاصة الحزبين الكبيرين، استقطابًا لأغراض حزبية اتسم بالطابع القبلى، ومساندة قبيلة على حساب قبيلة أخرى، الأمر الذى عرّض تماسك النسيج الاجتماعى فى الإقليم إلى الضعف، وأوجد مناخًا من عدم الثقة فيما بين قبائل الإقليم.

5- منذ بداية نشاط الحركة الشعبية فى جنوب السودان، سعت الحركة إلى إيجاد موطئ قدم لها فى الإقليم عن طريق تجنيد بعض أفراد القبائل، وتسليحهم.

6- على صعيد آخر، تعرضت دارفور الكبرى، وشمال الإقليم بوجه خاص إلى موجة الجفاف المشهورة فى سبعينيات وثمانينيات القرن الماضى والتي امتدت لأكثر من عقد من الزمان، ونجم عنها مجاعة فى أكثر من موقع فى الإقليم، وأدت إلى حراك سكانى هائل من شمال الإقليم إلى جنوبه الذى يتمتع بموارد طبيعية أفضل بكثير من تلك التى تتوفر فى إقليم الشمال. وكان من الإفرازات السالبة لهذا الحراك السكانى قيام تنظيمات مسلحة متباينة الأهداف، منها ما هدف للدفاع عن القبيلة ومصالحها والحفاظ على ممتلكاتها رعيًا كان أم زراعة، ومنها من وجد فى عدم الاستقرار مناخًا ملائمًا لتأسيس تنظيمات للنهب المسلح خدمة لمصالح ذاتية

وفرديــة. وقــد انتظمــت هــذه الجماعــات المســلحة فــى مجموعات معارضة كحركة تحرير السودان (قطـاع دارفـور) وحركـة العـدل والمسـاواة، وتسـببت فـى إفشـال مسـاعى الدولة السلمية لمعالجة الأوضاع، ولجأت إلى حمـل السـلاح وتأجيـج الصـراعات وترويـع المـواطنين وتعريـض حيـاتهم وممتلكاتهم للخطر وممارسـة أبشـع أنـواع انتهاكـات حقـوق الإنسان.

7- الفشل السياسي السوداني فـي إقامـة الدولـة الوطنيـة وإنجـاز التنميـة المتسـامية والعادلـة علـى مسـتوى القطـر، فالسودان منذ الاستقلال ورث الدولـة الكولونياليـة بحـدودها الإدارية واقتصادها وطريقة الحكم دون أن يحولها إلـى دولـة وطنية حديثة تحقق الاندماج القـومي أو الوحـدة فـي التنـوع الثقــافي بحيــث يمكــن الثقافــات المختلفــة الــتي يضــمها السودان من أن تعيش انتماءً قوميًا يمثل الحد الأدنى القـادر على ربط كل هـذه الشـعوب مـن خلال الشـعور بالمواطنـة الواحدة الـتي تسـاوي الجميـع بغـض النظـر عـن الأديـان أو اللهجات أو الثقافات، وأن تكون هـذه العوامـل مصـدر قـوة في الانتماء للوطن الواحد وليست أدوات فرقة أو اختلافـات وخلافات كما يحدث الآن.

لقد تعاقبت الحكومات الوطنية منذ الاسـتقلال 1956م ولـم تهتم بالإقليم فتركزت التنمية والامتيازات في العاصمة وفـي المنطقة النيلية الوسـطية الشـمالية وبعـض المـدن الكـبرى نسبيًا. وكان هذا الوضـع يبـدو وكـأنه التطـور الطـبيعي لكـل دول العالم الثالث ولكـن مـع ازديـاد التهميـش والفقـر ومـع بـروز فئـات متعلمـة وواعيـة فـي تلـك المنـاطق، صـار مـن الصعب اعتبار أن الأمـر الواقـع هـو أفضـل الممكـن أو كمـا يقال ليس في الإمكان أحسن مما كـان. أهملـت الحكومـات الوطنية قضـية التنميـة باسـتمرار فقـد كـانت برامجهـا شـبه

خالية من التنمية لذلك لم تقم مشروعات أثناء توليها الحكم وللمفارقة أن بعض المشروعات التي أقيمت في تلك المناطق قامت بها نظم عسكرية. وبدا وكأن التنمية والديمقراطية لا يلتقيان، وهذه مشكلة سياسية وفكرية تواجه السودانيين حتى الآن: كيف يمكن أن تجمع أحزابهم وقواهم السياسية بين استدامة الديمقراطية وبناء وتنمية شاملة عادلة؟!

يؤكد الدكتور حيدر إبراهيم - مدير مركز الدراسات السودانية - أن مشكلة دارفور هي جزء من مشكلة الفشل السياسي السوداني في إقامة الدولة الوطنية وإنجاز التنمية المتسامية والعادلة على مستوى القطر فهي مشكلة تنموية وسياسية أي حرمان مواطني تلك المناطق من المشاركة الفعلية في السلطة والثروة.

8- بقاء منطقة دارفور سلطنة مستقلة حتى 1916م أي أكثر من سبعة عشر عامًا من الحكم الثنائي على السودان. لذلك لدى الدارفوريين شعور بالاستقلال لأنهم أقرب إلى السودان الغربي الكبير منه إلى السودان النيلي الشرقي. فهي بعيدة جغرافيًا وسياسيًا عن العاصمة وفي فترات الحكم المركزي يكون ارتباطها بالخرطوم شكليًا, فالعاصمة لا تقدم خدمات والإقليم لا يرى ما يستوجب الولاء وهذا ما أضعف الانتماء القومي وسوف يعيد للحياة الانتماءات القبلية ويعمق الفوارق الإثنية وعندما حاول نظام النميري (69-1985م) تطبيق النظام اللامركزي تسبب في إحياء التنافس القبلي والعشائري حول المناصب والسلطة السياسية. وتفاقمت الأوضاع خلال الحكم الحالي مع زيادة تفويض الأقاليم في حكم ذاتها مما أشعل الصراع الداخلي وكانت الحكومة تحاول أن تخفي وجود مشكلات سياسية وحين بدأت بعض المجموعات تخرج عن سلطة الدولة كانت

تسمى عصابات النهب المسلح ولم تحاول الحكومة البحث عن مسببات الخروج.

9- العامل المحلي الذي ساهم بقوة في تأجيج نيران الفتنة هو استغلال مجموعة من السياسيين للظروف التي أوجدها الصراع المسلح، فحاولوا أن يديروا صراعهم مع الحكومة بدماء الأبرياء والمخدوعين في دارفور، فأضفوا على المشكلة مسحة سياسية مطلبية وظلوا يطوفون بعواصم الغرب - خاصة لندن - ويعقدون المؤتمرات الصحفية ويصرحون لأجهزة الإعلام باعتبارهم ممثلين لأهل دارفور، بينما هدفهم الأول هو السماح لهم بنصيب في كعكة السلطة واقتطاع جزء لهم من موارد الثروة، وفي سبيل تحقيق هذه الغايات أطلقوا شرور العنصرية من عقالها فأفسدوا لوحة التعايش السلمي بين القبائل في الإقليم والتي دامت لعقود طويلة.

10- الولايات المتحدة التي ورثت بريطانيا في المنطقة، تستخدم المبدأ الاستعماري نفسه: (فرق تسد) ولكن بأساليب جديدة وأدوات مستحدثة. وهي اللاعب الرئيس في الساحة السودانية الآن ساعدها في ذلك ضعف وهشاشة القوى السياسية السودانية، وامتلاك الكثير من مقاليد الأمور في دول الجوار السوداني. وهي تعمل بحماس شديد هذه الأيام لتسوية مشكلة جنوب السودان بما يضمن لها أكبر قدر من النفوذ والمصالح في السودان، وقبل عامين رتبت لوقف إطلاق النار في جبال النوبة وتواجدت عسكريًا في تلك البقعة لتنطلق منها إلى شمال السودان بعد أن ضمنت جنوبه، وفي هذا السياق ليس مستغربًا أن يلمح مسئول بوزارة الخارجية الأمريكية إلى إمكانية حل مشاكل دارفور بنفس الطريقة التي عولجت بها مشكلة الجنوب في إشارة إلى مبدأ تقرير المصير وهو ما بدأ يردده متمردو دارفور

مؤخرًا مع مطالب تقسيم الثروة والسلطة. ومن هنا ندرك أن السكين الأمريكي لن يتوقف عند حد انفصال الجنوب - الذي بدت ملامحه واضحة الآن - وإنما سيطال تقطيع أجزاء السودان الباقية. فقضايا دارفور وجبال النوبة والإنقسنا والبجا وغيرها مما اصطلحوا على تسميتها بالمناطق المهمشة تظل روافد تغذي الرغبة الأمريكية لتقسيم السودان وتطويعه.

ماذا يجري في دارفور غرب السودان؟

أولاً: القوى السياسية السودانية:

ماذا يجري في دارفور غرب السودان؟يرى المؤتمر الشعبي بزعامة الترابي أن الحكومة تبنت خطة, تنقل بموجبها الآلة العسكرية من الجنوب بعد توقيع اتفاق السلام إلى دارفور, ومناطق الصراع الأخرى "المناطق المهمشة" في غرب السودان وشرقه، وترى من ذلك "لامبالاة وعدم جدية".

ويوجه المؤتمر الشعبي نقدًا شديدًا لشركاء الأمس في السلطة, ويقول في بيانه حول الأزمة: إن السياسة القمعية التي سلكتها الحكومة في علاج القضية هي التي أدت إلى هذا الواقع المأساوي.

وتكاد تتطابق مطالبه لحل الأزمة مع بقية الأحزاب في التجمع وحتى حزب الأمة، وذلك من زاوية المطالبة بالحريات السياسية وإشراك القوى السياسية الأخرى في حل القضية, والإصلاح والتعويض للمتضررين.. إلخ.

أما الدكتور خليل إبراهيم -رئيس حركة العدل والمساواة- التي تُعد من روافد المؤتمر الشعبي بحسب تصنيف القوى

السياسية السودانية، فيعتبر حركته "ضد التهميش وهيمنة مجموعات بعينها على السلطة والثروة في البلد"، وأنهم كحركة يقفون مع وحدة السودان، بل ويمضي إلى أكثر من ذلك بقوله: "نحن ضد مبدأ تقرير المصير" والذي يعتبره خطرًا على وحدة السودان.
ولا يكاد حزب الأمة يختلف عن بقية الأحزاب والقوى السياسية من حيث إدانته للوضع المتردي ورفضه أسلوب العنف والتصعيد العسكري, وتأييد الإصلاح الجذري.

ويُجمل حزب الأمة المطلوب عمله لمواجهة الوضع بدارفور في عدة نقاط أبرزها: دعوته للاعتراف بالأخطاء السياسية من الخلل في التوازن التنموي, وتسييس الجهاز الإداري الأهلي وتحويلهما إلى ذراع حزبي وأمني، وكذلك التفريط في مسألة التسليح والتدريب مما أدى إلى الانفلات الأمني، وعدم التصدي للفساد كظاهرة.

ويدعو حزب الأمة إلى التسليم بحقائق موضوعية مثل الحقوق المشروعة للمزارعين والرعاة مع ضرورة الحياد وكفاءة الإدارة المدنية والأهلية، ويذهب لحد الدعوة إلى إعفاء حكام الولايات الحاليين وتعيين ولاة جدد من ذوي الكفاءة، والدعوة إلى مؤتمر جامع يمثل كل القوى السياسية التي كانت ممثلة في الجمعية التأسيسية المنتخبة عام 1986م, وكذلك القوى التي أفرزتها المقاومة المسلحة للنظر في قسمة السلطة المركزية كأساس للتوازن لكل السودان.

هذا إلى جانب كيفية إزالة آثار ثقافة العنف ومشروع نزع السلاح وإعادة الانضباط، ووضع خارطة استثمارية تعالج صراع الموارد.

ثانيًا: الحكومة السودانية:

قامت الحكومة السودانية بتسليم الإدارة الأمريكية حزمة من المقترحات لحل مشكلة دارفور، وأوضحت السودان أن المقترحات التي قدمتها شرحت العقبات المحيطة بالمشكلة, وما هو مطلوب من الأسرة الدولية حتى تتمكن الحكومة من تنفيذ خططها لمعالجة الأوضاع، وأن على الإدارة الأمريكية بذل المزيد من الجهد لإلزام حاملي السلاح بوقف إطلاق النار.

كما أكد السودان حرص الحكومة وجديتها في إيجاد حل سلمي لمشكلة دارفور، وتأمين إيصال المساعدات الإنسانية والاحتياجات الضرورية للمواطنين.

وعندما تفجرت أزمة دارفور بادرت الحكومة باتخاذ العديد من الخطوات في الجانب السياسي, وقد شمل ذلك ما يلي:

• تشكيل آلية تنسيقية بين الولايات الثلاثة, ووفرت لها الإمكانيات اللازمة؛ لبسط الأمن وهيبة الدولة, والتي بدأت منذ العام 2001م, واشتركت فيها قوات الشرطة والقوات المسلحة.

• انعقاد ملتقى الفاشر الذي أمّه حوالي 500 شخص من القياديين والدستوريين وزعماء الإدارة الأهلية من أبناء دارفور, من كل أنحاء السودان.

• قام وفد كبير من قيادات المؤتمر الوطني بزيارة لولايات دارفور الكبرى, والذي اجتمع بكافة الفعاليات السياسية والاجتماعية؛ لحث الجميع على التعايش السلمي بين قبائل المنطقة.

- لقاء قيادات الحزب الحاكم مع قادة المتمردين في كل من ألمانيا وفرنسا:

إن المحاولات الرامية إلى إلقاء كل المسئولية للأزمة الإنسانية في دارفور على الحكومة السودانية وتهديدها بعقوبات شديدة, من شأنه أن يؤدي بكل تأكيد إلى تفاقم الأزمة بدلاً من حلها.

وتكمن الخطورة في إمكانية فقدان حكومة الخرطوم السلطة على البلد وتزايد حدة الصراع وتطوره إلى حرب أهلية حقيقية, ليس فقط في دارفور في غرب السودان, بل وفي شرق وجنوب البلاد أيضًا.

ثالثًا: الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية:

قَبِل السودان بمبدأ التدخل الإفريقي، فكان دور الاتحاد الإفريقي في الأزمة وهو يمثل الحاجز الوحيد بين السودان والتدخل الأجنبي المفروض، فقد تدخل الاتحاد بإرسال مراقبين وقوة حماية لهم، والسودان يتعامل في الأمر بلغة الحوار, والتعامل السوداني مع الاتحاد الإفريقي مفيد؛ لأنه أكثر استغلالاً لاتجاه الغرب وأكثر فعالية, وهو المنفذ الوحيد الذي تستطيع الحكومة عبره التخفيف من هذه الأزمة والضغوط الدولية ووقف التهديد بالتدخل, وبالفعل حاليًا هنالك مراقبون من الاتحاد الإفريقي وقوات إفريقية وصلت إلى دارفور.

أما الجامعة العربية فقد ناقشت الأزمة, وأعلنت رفض أي تدخل أجنبي في دارفور, وأن يقوم السودان باتخاذ الإجراءات العاجلة لحماية المهجرين من هجمات الجنجويد، ولكنها أيدت قرار مجلس الأمن 1556 الذي يدين السودان, وليس لديها ما يمكن أن تقدمه سوى تحرك بعض الدول العربية في مجال دعم العمل الإنساني.

رابعًا: مجلس الأمن:

جاءت مشاركة المنظمات الإقليمية والدولية في الأزمة بدءًا بالأمم المتحدة، فقد قام الأمين العام للأمم المتحدة بزيارة السودان، وزار دارفور وانتقد طريقة إدارة الخرطوم للأزمة, وأنها كانت بطيئة في ضمان وصول المساعدات الإنسانية.
وقد حصل على تعهدات من الرئيس السوداني عمر البشير بإزالة جميع العقبات التي تعرقل وصول المساعدات الإنسانية إلى المهجرين، وتوفير أمن المدنيين في هذه المنطقة, وبمحاكمة المسئولين عن أعمال العنف المسلح, وتم توقيع بيان مشترك بين الحكومة السودانية والأمم المتحدة..

تعهدت فيه حكومة السودان بنزع أسلحة الجنجويد والجماعات المسلحة الأخرى الخارجة على القانون فورًا, والسماح بنشر مراقبين لحقوق الإنسان, وإلغاء القيود على العمل الإنساني من معوقات وتأشيرات دخول للعاملين, وحرية التحرك في دارفور, ومحاكمة الأفراد والمجموعات المتهمة بانتهاكات حقوق الإنسان.

كما تعهدت الأمم المتحدة بأقصى ما يمكن لتوفير الاحتياجات الإنسانية لمواطني دارفور واللاجئين السودانيين في تشاد, خلال خطة للعمل الإنساني تنفذ في 90 يومًا,

إلى جانب المساعدة في النشر السريع لمراقبي وقف إطلاق النار في الاتحاد الإفريقي.

وبالفعل تم تعيين إيان برونك ممثلاً للأمين العام للأمم المتحدة لمتابعة الاتفاق بين السودان والأمم المتحدة, وبالفعل بدأ في 26/8/2004م زيارة إلى دارفور؛ لإجراء تقييم شامل على الأرض لمجمل السياسات والتدابير التي وضعتها الحكومة للإيفاء بتعهداتها، وقد قدم برونك تقريره عن الوضع الأمني في دارفور والذي على أساسه قد يتخذ المجلس قرارًا جديدًا بشأن السودان.

وكذلك فعلت بعض المنظمات التابعة للأمم المتحدة مثل منظمة الهجرة الدولية التي وقعت اتفاقية مع السودان بقصد برامج العودة الطوعية والتعاون؛ لمعالجة الأوضاع في دارفور للنازحين, وبسط الأمن والحماية للمراقبين, وأمنت هذه المنظمة على التحسن الواضح في توفير الأمن والاستقرار.

خامسا: الموقف الأمريكي:

أعلن مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أندرو ناتسيوس أن الولايات المتحدة تمهل المسئولين السودانيين أيامًا وليس أسابيع؛ لاتخاذ إجراءات حاسمة وفاعلة لإلغاء مليشيات الجنجويد, وتحسين ظروف وأوضاع أكثر من مليون لاجئ ونازح بشكل ملحوظ, قبل المضي في جهود استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي حول الأزمة.

كما دعا الحكومة السودانية إلى الوفاء بالتزاماتها الخاصة بوقف كل الهجمات والأعمال العسكرية ضد دارفور, وإلى

تجريد مليشيات الجنجويد من السلاح وإلغائها, وحماية المدنيين, ورفع القيود, وإزالة العراقيل أمام وصول المساعدات والإغاثة إلى المنطقة.

وقال مدير وكالة التنمية: إن إمكانية ضغط الولايات المتحدة على الأمم المتحدة لفرض عقوبات دولية ضد المسئولين في الحكومة السودانية, سيعتمد على ما ستفعله الحكومة "السودانية" خلال الأيام أو الأسابيع القليلة القادمة, والمعروف أن الولايات المتحدة تفرض حاليًا من جانبها عقوبات ضد السودان.

وقد حددت الولايات المتحدة مطالبها من الحكومة السودانية وهي: التعاون مع مجلس الأمن وتحسين الأوضاع على الأرض، والبدء في تنفيذ اتفاق السلام، وإكمال تشكيل حكومة الوحدة الوطنية؛ حتى ينعكس ذلك على سياسة الأسرة الدولية للتعاون مع الحكومة, وقد استجابت الحكومة السودانية لهذه المطالب بشكل كبير.

وتقود واشنطن الضغوط الدولية ضد الحكومة السودانية, ونجحت في نقل الملف السوداني إلى مجلس الأمن, وتدخل واشنطن في قضية دارفور ليس جديدًا, حيث إنها تدخلت مرتين من قبل عام 1973م و1985م لإغاثة آلاف الجوعى من المجاعة بالمنطقة عبر جسور جوية مباشرة؛ لنقل الغذاء حتى بات المواطن العادي في دارفور يعرف عن أمريكا وأياديها البيضاء أكثر مما يعرف عن حكوماته المختلفة التي تخلت عنه إبان المحنتين..

والجديد في التدخل الأمريكي هو طرح شعارات حماية المواطنين من حكومتهم التي استخدمت مليشيات الجنجويد

ضدهم؛ ولذلك كان اللجوء لمجلس الأمن لإصدار قرار دولي ضد الخرطوم.

الأطماع الغربية وتضخيم أزمة دارفور

لماذا تضخيم أزمة دارفور الآن؟يسجل الكتاب أن أزمة دارفور لقيت صدى إعلاميًّا واسعًا بسبب الخلفيات الاستراتيجية والأطماع الغربية، وهكذا تم إحصاء (17) مليون مادة خبرية في عشرين شهرًا خلال عام 2005م وبداية عام 2004م في أربع وكالات أنباء فقط هي: وكالة الأنباء الفرنسية, ووكالة الأسوشيتدبرس, ووكالة رويتر, والـ(بي بي سي)، 5% فقط منها أقرب إلى الاعتدال في معالجتها للمشكلة.

لكن لماذا كل هذا الاهتمام العالمي، ولماذا قفزت أزمة دارفور إلى واجهة الأحداث بتلك السرعة بينما كان يجري استتباب السلام؟

منذ بداية الأزمة تغيرت مواقف كل من بريطانيا والولايات المتحدة من الترحيب بالمحاولات السودانية لحل النزاع إلى الهجوم، مدفوعين بالأزمات التي نشبت إثر احتلال كل من أفغانستان والعراق، من أجل الضغط في منطقة أخرى..

وهكذا بدأت بعض وكالات الأنباء تبث أخبارًا عن دارفور فيها الكثير من المبالغات، وتنشر صورًا مؤثرة على الرأي العام العالمي، وأخذ المسئولون الأمريكيون والأمميون يُدلون بتصريحات تهوِّل من الأزمة، مثل التصريح الشهير لـ(موكيش كابيلا) المنسق الخاص للأمم المتحدة السابق في السودان الذي قال فيه: "إن أزمة دارفور أخطر مأساة

إنسانية على الإطلاق"، ثم أردف ذلك بتصريح آخر لـ(بي بـي سي) وصف فيه ما يحصل في دارفور بأنه"إبادة عرقية".

أما أخطر تصريح فهو ما أدلى به الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان عام 2003م قبيل زيارته للسودان، والـذي قـال فيه: "إن ما يجري في دارفور أسـوأ بكـثير ممـا حصـل فـي رواندا".

وليـس خافيًـا علينـا أن المنظمـات الطوعيـة والإغاثيـة فـي العـالم مرتبطـة بأجنـدات إداريـة لإبقـاء نفسـها واسـتدامة أهـدافها ووجودهـا وكـذلك التـأثير الغربـي المتعمـد، فهنـاك منظمـــات إغاثيـــة جـــاءت مـــن أوربـــا والولايـــات المتحـدة،ومنظمـات عالميـة أخـرى تنتمـي إلـى عـدد مـن البلـــدان،وتهتـــم بالإغاثـــة وحقـــوق الإنســـان ووضـــع حـــد للانتهاكات،ومنظمات مثل: منظمـة العفـو الهيومـان رايتـس ووتش "الرقابة الإنسانية", والعديد مـن المنظمـات العاملـة في السودان, وأطباء بلا حدود.

مثل هذه المنظمات تعمل على إبقـاء نفسـها علـى الصـورة دائمًا عبر حملات لجمع الأمـوال والتبرعـات، وبالتـالي هنـاك شك فـي مصـلحتها الحقيقيـة فـي اسـتدامة أي نـزاع؛ حـتى يكتـب لهـا البقـاء, وهنـاك أطروحـات أكاديميـة كـبيرة فـي أوكســفورد وغيرهــا, تؤكــد أن منظمــات الإغاثــة تســتهلك التمويل الـذي بيـدها لإدارة عملهـا أكـثر مـن أعمـال الإغاثـة الإنسانية, وتصل مصروفاتها الإدارية إلى 70 -80%، والباقي يذهب للمحتاجين، وهو شيء مضحك..

ومع أن الجميـع مسـلمون، وأن الخلافـات بيـن القبائـل فـي إقليم "دارفور" قديمة، وكلها بسبب الاعتداءات التي تحــدث

من الرعاة على حقول المزارعين؛ لأجل إطعام قطعانهم، ويتم حلها بمجالس عرفية أحكامها ملزمة للطرفين، رغم كل ذلك إلا أن القوى الكبرى وعلى رأسها أمريكا نسجت خيوط حرب عرقية، وحوادث اغتصاب يقوم بها مسلمون ضد مسلمين آخرين ومسلمات، وقامت هذه الدول للدفاع عن حقوق هؤلاء المظلومين المسلمين ضد إخوانهم الظالمين المسلمين أيضًا.

وإذا كنا نعلم علم اليقين أن أمريكا وأتباعها من الدول الأوربية تقود حرب "صليبية" على المسلمين في كل مكان من الأرض تصل أيديهما إليه, فما بالهما في قضية "دارفور" تأتيان للتدخل من أجل حماية فريق من المسلمين؟!! إن الأمر يمثل لغزًا لمن لا يدرك الأسباب الحقيقية للتدخل الغربي، ويدفعنا للتساؤل عن أبعاد هذا التدخل ومراميه.

فإن لهذا التدخل أربعة أسباب مهمة وأساسية:

الأطماع الغربية في السودانأولها: خوف الدول الصليبية الاستعمارية من انتشار المدِّ الإسلامي في إفريقيا وسطًا وجنوبًا، وخاصة في جنوب السودان، فهذه الدول التي ظلت تدعم التمرد في جنوب السودان طوال عشرين عامًا أو يزيد -حتى استطاعت الوصول لاتفاق السلام الذي يمهد لانفصال الجنوب- تطمح بعد هذا الانفصال إلى تحقيق حُلمها بإقامة دولةٍ مسيحيةٍ في جنوب السودان..

هذه الدولة المستقبلية مُخطَّط لها أن تكون حاجزًا منيعًا أمام انتشار الإسلام في إفريقيا، وأن تمنع التواصل بين المسلمين والشعوب المسلمة المضطهدة وسط وجنوب قارة إفريقيا, مع إبقاء دول الشمال المسلم في حالة قلق وعدم استقرار مستمرَّيْن، عن طريق تصدير الاضطرابات

من هذه الدولة التي ستكون مرتعًا لأجهزة الاستخبارات العالمية.

ثانيها: قضية البترول السوداني، ومحاولات الاستيلاء عليه من الشركات الكبرى بهذه الدول الاستعمارية الصليبية، حيث يصل الإنتاج الحالي إلى 350 ألف برميل يوميًّا -في حالة استقرار الوضع السياسي- واحتياطي يصل إلى 3 مليار برميل، وتقع الاكتشافات النفطية بالجنوب، وجنوب شرق، وجنوب غرب، حيث جنوب دارفور، ذي المساحة الشاسعة، والبترول الواعد الذي يمد أمريكا حالياً -من خلال أنبوبة النفط الممتدة بداية من تشاد- بحوالي 16% من احتياجاتها الاستهلاكية اليومية من البترول.

وهناك ما هو أخطر من البترول.. حيث يختلط تراب إقليم دارفور باليورانيوم بكثرةٍ تجعله محط أنظار كل القوى الكبرى عالميًّا وإقليميًّا.

ثالثها: السيطرة على منابع النيل والضغط على مصر والسودان سياسيًّا، حيث سيصبح مصيرهما مرتبطًا بالدولة المسيحية المسيطرة على مجرى النيل، ومن ثَمَّ مرتبطًا بالدول الكبرى، ورغباتها، وعندها يصير القرار السياسي مرهونًا برغبات هؤلاء، وتفقد مصر والسودان استقلاليتهما عمليًّا، أو تضطران لخوض غمار حربٍ أمام القوى الكبرى دفاعًا عن الحياة ذاتها، كذلك تقديم مياه النيل هدية إلى إسرائيل التي مازالت تحلم، وتخطط بوصول مياه النيل إليها؛ ليروي ظمأ المحتلين، وييسر سبل العيش والزراعة لهم بأرخص الأثمان.

رابعها: الاستفادة من خصوبة أراضي السودان سلة غذاء العالم العربي، في توفير الغذاء بأنواعه لكل الدول

الاستعمارية المشاركة في إشعال الأزمة، مع إبقاء الوضع في شمال السودان على ما هو عليه من عدم استخدام هذه الأراضي بالصورة التي تخدم السودان، والعالم الإسلامي، وذلك من خلال إبقائه في دوامة الصراع، والضغط عليه باستخدام سلاح المياه.

إذن تبدو الصورة في حقيقتها مختلفة عن الجزء الظاهر منها... الذي تظهر فيه الولايات المتحدة وأوربا، وهي ترتدي عباءة الأم الحنون التي تعطف على المساكين الذين يتعرضون للاضطهاد والإبادة، حيث يظهر الشكل الحقيقي لثعلبٍ ماكر يداور ويناور من أجل التهام ذلك الجزء من العالمِ الإسلامي، لتنفتح له أبواب أخرى ظل يخطط لفتحها طويلاً حتى آن الأوان.

القوى والحركات ذات التأثير في إقليم دارفور

القوى والحركات ذات التأثير في إقليم دارفور عديدة، ومن بين هذه الحركات: "جبهة تحرير دارفور" وكانت عضويتها مقصورة على بعض أبناء قبيلة الفور الإفريقية, وبعدما انفتحت على أبناء القبائل الأخرى بالإقليم أطلقت على نفسها الاسم الحالي, وذلك يوم 14 مارس/ آذار 2003م. وهو التنظيم الأكثر نشاطاً, والذي تنسب له معظم العمليات العسكرية, وجناحها العسكري "جيش تحرير السودان", يترأس الجبهة محامٍ سوداني شاب هو عبد الواحد محمد نور الذي ينتمي إلى قبيلة الفور، بينما يحتل "أركو مناوي" موقع أمينها العام، ومعظم القادة العسكريين في صفوف الحركة كانوا ضباطاً سابقين في الجيشين السوداني والتشادي..

تتحدث البيانات السياسية لحركه تحرير السودان عن التهميش الذي تعرض له إقليم دارفور واستبعاد أبنائه من قسمة السلطة، وانعدام الخدمات الأساسية فيه، كما تنتقد هيمنة ما تسميه بالوسط النيلي على أقدار السودان، وتنادي بحكم ذاتي موسع، وإعادة بناء السودان على أسس جديدة، وتقول بأن الاضطهاد الوحشي والتطهير العرقي المدعوم من قبل النظم الحاكمة في الخرطوم, ترك سكان دارفور بدون أي خيار سوى اللجوء إلى المقاومة المسلحة.

وقد أصبح للحركة حضور عسكري حينئذ حيث استطاعت انتزاع بلدة قولو غرب دارفور من أيدي القوات الحكومية نهاية فبراير/ شباط 2003م، كما احتلت بلدة الطينة على الحدود التشادية نهاية مارس/ آذار التالي.

والملاحظ أن حركه تحرير السودان تتشابه إلى حد كبير مع "الحركة الشعبية لتحرير السودان"، سواء في الاسم المعلن لها أو تقسيم الأدوار بين جناح سياسي وآخر عسكري, أو في المطالب المرفوعة والخطاب السياسي الذي تتخذه جسرًا لتحقيق أهدافها.

- حركة العدل والمساواة:

هي إحدى حركات التمرد في إقليم دارفور, وهي ثاني أهم تشكيلة سياسية عسكرية بعد حركة تحرير السودان, وإذا كان الفور هم من أسس حركة تحرير السودان, فإن أبناء قبيلة الزغاوة قد أسسوا حركة العدل والمساواة.

نشأت الحركة في ظل انشقاق عرفته حركة تحرير السودان سنة 2001م, ويرأس تلك الحركة الدكتور خليل إبراهيم محمد، وهو وزير سابق للأمن في دارفور لفترة

طويلة في عهد الإنقاذ، حيث كان قياديًّا وسيطًا في تنظيم الجبهة القومية الإسلامية إلا أنه -وبعد العديد من التطورات- أعلن في مارس 2003م تأسيس حركة "العدالة والمساواة" التي أصدر بيانها الأول من لندن باللغة الإنجليزية.

وبدا واضحًا أنه يريد أن يتخلى عن عبء أطروحاته الإسلامية السابقة؛ ولذا مال إلى تبني طرح علماني، وبدا حريصًا على إبعاد نفسه وحركته بقدر كافٍ عن الثقافة العربية الإسلامية، حيث انخفضت نبرة الخطاب الديني لصالح تزايد مساحات الخطاب الإثني والقبلي لكي يتلاءم مع الجغرافيا الثقافية لمنطقه غرب السودان.

وتدعو "حركة العدالة والمساواة" إلى فصل الدين عن الدولة, وبناء سودان جديد مدني وديمقراطي، كما تتحدث عن تحالف المهمشين ضد سلطة المركز, وإتاحة دور أساسي للمهمشين في عملية إعادة الصياغة هذه.

أصدر خليل إبراهيم -قبل تأسيس الحركة- مؤلفًا بعنوان: "الكتاب الأسود" عام 1999م, وتم توزيعه سرًّا, ولم يكن يحمل اسم مؤلفه.

ويحتوي الكتاب على تقويم عرقي للوظائف والمناصب العليا في السودان، ذاهبًا -حسب ما في الكتاب- إلى أن مجموعة سكانية صغيرة تسيطر على البلاد, وأن سكان أغلب المناطق وعلى رأسها إقليم دارفور مهمشون.

كما يبين أن 800 من أصل 887 وظيفة، يشغلها موظفون شماليون, وقد اتُّهم الترابي وأنصاره بتأليف الكتاب, حتى أكد رئيس حركة العدل والمساواة أنه هو من أصدره.

العدل والمساواة والتمرد:

أصـدرت الحركـة بيانهـا التأسيسـي عـام 2001م, وبـدأت نشاطها العسكري فـي فـبراير/ شـباط 2003م إلـى جـانب حركة تحرير السودان.

وتذهب الحركتـان إلـى أن حكومـة الخرطـوم تهمـش إقليـم دارفور بعدم السعي إلى تنميتـه, وعـدم العدالـة فـي توزيـع ثرواته، كما تزعمان أن الحكومة ترعـى مليشـيات الجنجويـد المتهمة من قبل الحركتين بأنهـا تشـن غـارات علـى القـرى المسكونة من طرف القبائل الإفريقية.

من جانبها تتهـم القبائـل العربيـة فـي الإقليـم حركـة العـدل والمساواة بأنها تمارس ضدها ما تدعي الحركة أن الجنجويد تقوم به ضد القرى الإفريقية.

الحركة الإسلامية في السودان "الإخوان المسلمون":

تأثرت السودان كـثيرًا بمصـر، ومـن هنـا اسـتقبلت بترحـاب مبادئ وأفكار جماعة "الإخوان المسلمين" في مصـر، فمنـذ زيارة الأستاذ عبد الحكيم عابدين –السـكرتير العـام لجماعـة الإخوان المسلمين– في مصر ومعه جمال الدين السـنهوري للسودان عام 1946م، وحتى تكوين الجبهة الإسلامية للإنقاذ واستيلائها علـى السـلطة عـام 1989م، لـم يتـوان أصـحاب الاتجاه الإسلامي في السـودان، ولـم يستسـلموا حـتى عنـد اغتيال الشيخ حسن البنا في القاهرة، فقد واصلوا السير في

سبيل الدعوة والإصلاح، وبنفس القوة والروح التي بذلوها في سبيل الجهاد والمقاومة..

حتى عندما تقدم علي طالب الله إلى السلطات عام 1948م بطلب لتسجيل الحركة الإسلامية في السودان تحت مسمى "الإخوان المسلمين" رفضت السلطات الاستعمارية هذا الاسم, متأثرة بالأحداث السياسية والأمنية في مصر, وخشية من انتقالها إلى السودان.

وأعادت الحركة طلبها مرة أخرى, ولكن مع تغير مسمى الحركة إلى "حزب التحرير الإسلامي", وقد اختير هذا الاسم كرد مضاد لحركة التحرر الوطني الماركسية التي كانت تسيطر على أكبر التجمعات والنقابات الطلابية في السودان، خاصة في جامعة الخرطوم، إضافة إلى أن هذا المسمى جاء منسجمًا مع التوجه نحو محاربة "الاستعمار"؛ لإقامة المجتمع المسلم والدولة المسلمة, فهي إذن "حركة تحرير إسلامي".

ولكن في عام 1953م دبَّ أول خلاف في صفوف "حزب التحرير الإسلامي" نتيجة لدعوة الأستاذ بابكر كرار، ومعه مجموعة من الإسلاميين، إلى عقد مؤتمر لإنشاء قيادة جديدة متأثرًا بالعمل التنظيمي لدى الحركة الماركسية، إلا أن هذه الدعوة قد جوبهت بدعوى مضادة من الأستاذين عبد العزيز كامل، وياسين عمر, من خلال تقديم مذكرة لعقد مؤتمر عام يحضره كل أعضاء الحركة الإسلامية؛ لحسم قضية الاسم وتعيين القيادة، وصياغة الهيكل التنظيمي.
وبالفعل عقد المؤتمر العام في أم درمان عام 1954م, وإن كان بابكر كرار قد ترأس بعد ذلك تنظيمًا منشقًّا تحت مسمى الجماعة الإسلامية.

ولقد اتفق المجتمعون على تسميته باسم الإخوان المسلمين، كما تم إقرار استقلال حركة الدعوة، وعدم ارتباطها بالأحزاب، وإيجاد كيان خاص بالدعوة والاهتمام بالدستور الإسلامي، كما تم تكوين الهيئة السياسية للحركة في السودان التي ضمت العديد من القيادات، ولقد استمر هذا التنظيم عدة سنوات محافظاً على هيكلته العامة مع التغيير الجزئي, بحيث يخرج ثلثا الهيئة القديمة ليعاد انتخاب أعضاء جدد بدلاً عنهم.

وأمام الإصرار الشعبي والحركي السوداني، والتأكيد على مبدأ الاستقلال أعلن البرلمان السوداني في ديسمبر 1955م استقلال السودان، وفي أول يناير عام 1956م رفرف العلم السوداني على القصر الجمهوري, وطوى علما دولتي الحكم الثنائي بريطانيا ومصر.

كان لهذا الحدث المهم والبارز في تاريخ السودان أثره الإيجابي على حركة الإخوان في السودان, حيث أعلنت الحركة عن نفسها, متخذين من الصحف العامة منابر لنشر أفكارهم، والمشاركة في المناقشات السياسية العامة, خاصة فيما يتعلق بشعار الحكم الإسلامي الذي بدأ الحديث عنه من خلال "جبهة الدستور الإسلامي", وهو تحالف اجتمع فيه الإخوان المسلمون مع عدة قوى وجماعات إسلامية عام 1955م.

ولم تعط الحركة الإسلامية الفرصة طويلاً كي تشاهد نتائج أعمالها، وتستريح من عناء وتداعيات العمل السياسي السري, إذ قام الفريق إبراهيم عبود في عام 1958م بانقلاب عسكري أغلقت على إثره كل الصحف، ومنها صحيفة "البلاغ" التي كانت تصدرها الجبهة الإسلامية للدستور..

ونتيجة لذلك الواقع الجديد اضطرت الحركة الإسلامية إلى العمل السري، على الرغم من أن مؤرخي الحركة وصفوا فترة حكم وسياسة عبود بأنها محافظة ومعتدلة، ولم يستخدم خلالها القهر السياسي بإفراط، وهذا ما يفسر استمرار الحركة الطلابية في عملها العلني المعارض للنظام آنذاك، مع بعض التحركات النشطة للنقابات بشكل عام، والعمالية بشكل خاص.

كما بدأت الحركة في أواخر عهد النظام تتخذ مبادرات في التحريض بالمنشورات والندوات, وتشجع طلابها على قيادة الثورة على النظام.

وفي عام 1964م اتخذت الحركة قرارًا بمقاومة النظام العسكري, وبدأت القيادات في الحركة الإسلامية بعقد الاجتماعات واللقاءات النقابية بشكل مكثف، كما قام عناصر الحركة في مختلف القطاعات الجماهيرية بتوزيع منشورات تحريضية تهاجم فيها الحكم العسكري، وتطالب بالإضراب العام، وشكل هذا الوضع المتأزم داخل السودان، والمتزامن مع تزايد نشاطات حركة التمرد وضعًا محرجًا للنظام العسكري القائم آنذاك.

ولتدعيم الأثر الجمهوري للإضراب والتحركات النقابية قررت الحركة تكليف الدكتور حسن الترابي بمهاجمة الحكومة أثناء المحاضرات، وفي شهر أكتوبر من عام 1964م، وتنفيذًا للقرارات السابقة داخل الاتحاد الطلابي التابع للحركة, وبالتحالف مع الاتجاه اليساري بإقامة ندوة في جامعة الخرطوم ألقاها الدكتور حسن الترابي – عميد كلية الحقوق بالجامعة – حيث برز نجمه السياسي آنذاك.

وفي شهر ديسمبر 1964م تم تكوين "جبهة الميثاق الإسلامي" لتكون إطارًا جديدًا, يتم من خلاله التعبير عن أهداف ورؤى الاتجاه الإسلامي.

ويري أعضاء الحركة أن حل مشكلات السودان تكمن في الاتجاه للدين والوحدة, والبعد عن نقاط الخلاف, والعمل على إبعاد الآيادي الخارجية التي تعبث بالبلاد، وتدعو إلى تدخل عربي وإسلامي في مناطق النزاع .

حزب التحالف الفيدرالي:

هو التنظيم الثالث المشارك في أحداث دارفور الذي يتزعمه أحمد إبراهيم دريج، وهو سياسي سوداني من غرب السودان ينتمي إلى قبيلة الفور، وقد لعب دريج أدوارًا بارزة في السياسة السودانية, منذ النصف الثاني للستينيات إلا أن حزبه بقي على الدوام يحمل مطالب دارفور.

ويبدو أن أحمد إبراهيم دريج الذي يقيم الآن في لندن قد لحقه بعض التعب والملل من الحياة السياسية في السودان, فأصبح "شريف حرير" نائبه في الحزب هو الشخصية الأكثر نشاطًا, و"شريف حرير" ينتمي إلى قبيلة الزغاوة..

وأصدر بيانات ينسب فيها العديد من الأعمال العسكرية الجارية إلى حزبه، ثم عاد وذكر أن العمليات العسكرية تعبّر عن تحالف عريض من أبناء دارفور، وإن كان من الواضح أن علاقة "حزب التحالف الفيدرالي" غير ودية مع "حركه العدالة والمساواة"، حيث يلجأ "شريف حرير" إلى الإشارة الدائمة للانتماء الإسلامي لخليل إبراهيم.

وهكـذا فمـن الواضـح أن مـا يحـدث فـي دارفـور تقـوم بـه مجموعات متعددة، بعضها ذو طابع قبلي تنتهـي أجنـدته فـي حدود جغرافية دارفور، والبعض الآخر يتمدد حتى يصـل إلـى الخرطوم وكل السودان.

ومــن الواضــح أيضًــا أن المجموعــات القائــدة للعمليــات العسكرية ما زالت في مرحلة تـذويب الخلافـات العسـكرية والسياسية وإن كانت تلتقـي مـع بعضـها البعـض، وأيضًـا مـع الحركة الشعبية في مسعى مشترك هو محاولة إنشاء حزام أو طوق دائري يعتمد علـى تجميـع الأطـراف؛ للقضـاء علـى مركزية الوسط السوداني.

وعلى الرغـم مـن أن حركـتي "تحريـر السـودان" و"العدالـة والمســاواة" قــد قامتــا ببعــض المعالجــات التوضــيحية أو التصحيحية لنفي صفة القبلية أو الإثنية عنهما؛ لأنهما يـدركان أنهما لا يمكن النظر إليهما خارج سياق الصـراع القبلـي فـي دارفور.

الدور الخارجي في أزمة دارفور

- إريتريا وإسرائيل:

الدور الخـارجي فـي أزمـة دارفورطـوال الفـترة مـن مطلـع التسعينيات من القرن الماضي, ومـرورًا بـذروة الأزمـة عـام 2003م وحـتى الآن, ظلـت وتيـرة العـداء الإريـتري لوحـدة السودان مستمرة، ما إن يطوي السـودان ملفًـا حـتى يبـادر النظام الإريتري إلى فتح ملف جديد.

وعلى الرغم من المحاولات التي قامت بها الخرطوم لإصلاح العلاقات مع نظام أسمرة, إلا أن جميع تلك المحاولات باءت بالفشل، ويعود ذلك إلى التنسيق الإسرائيلي الإريتري الــذي يسعى إلى جر السودان باستمرار إلى الأزمة.

تتهم الحكومة السودانية إريتريا بشكل أساسـي بأنهـا تـدعم مقاتلي دارفور, في الوقت الذي تنفي فيه أسمرة ذلك، وإن كـان مـن الواضـح لأي مراقـب أن نظـام أسـياس أفـورقي -الذي أصبح معزولاً بشكل كبير- يلعب دورًا واضحًا في غرب السودان, مـن خلال تـوفيره الـدعم لهـذه الفصـائل, وعملـه أيضًا كحلقة وصل بين بعض هذه الحركات وإسرائيل.

وهنـاك واقعـة محـددة فـي هـذا المجـال يجـب أن تحظـى بالاهتمـام، ولكـي تـدق جـرس الخطـر المبكـر, حيـث أعلـن سـبعة مـن أعضـاء المكتـب السياسـي للتحـالف الفيـدرالي السوداني انشـقاقهم عـن الحـزب؛ احتجاجًـا علـى مشـاركه شريف حرير نائب رئيس الحزب في لقاءات عُقدت بـترتيب إريــتري، وجمعــت بيــن مجموعــة مــن مســلحي دارفــور ومسئولين إسرائيليين, وهـو اللقـاء الـذي استضـافته إحـدى السفارات الإسرائيلية في إحدى دول غرب إفريقيا.

وكشف الصادق هارون المتحدث باسم المجموعـة المنشـقة عن أن اللقاء خلص إلى حصول جيـش تحريـر دارفـور علـى بعـض التمويـل, الـذي تلـتزم بـه إسـرائيل عـبر الحكومـة الإريترية.

وإلى جانب الدور الإريتري هناك أيضًا الدور التشادي، بسبب التداخل القبلي لسكان دارفور مع قبائل توجـد بتشـاد, وكـذا انتماء الرئيس التشادي إدريس ديبي لذات القبائل السودانية التشادية التي ينتمي إليها قطاع كبير من المتمردين، وعلـى

الرغم من أن تشاد كانت هي الوسيط بين المتمردين والحكومة السودانية, إلا أنها لم تلتزم بالوساطة، وظلت تلعب أدوارًا أخرى من خلف الستار.

وقد وضع نزاع دارفور الاتحاد الإفريقي في اختبار حقيقي لقياس قدرته على حل المشكلة، والتوسط بين مختلف الأطراف، وقطع الطريق أمام التدخل الغربي، لكي لا يتردّد يومًا: "أُكلت يوم أُكل الثور الأبيض"، خصوصًا وأن الاتحاد هو الأكثر فهمًا لخلفيات المشكلة وتفاصيلها التي لا تنفصل عن عموم مشكلات القارة الإفريقية، لذا سجل الاتحاد حضورًا مؤثرًا طيلة مراحل التفاوض الأولى حول وقف إطلاق النار وتعهده بمراقبته من خلال الوساطة التشادية.

- الدور اليهودي:

في تقرير بوكالة "جويش تلغراف" بتاريخ 8-7-2004م, وتحت عنوان: "السودان يصبح موضوعًا يهوديًّا"، كتب الكاتب اليهودي "بيتر أيغروس" ليقرر أن الجماعات اليهودية ضاعفت جهدها خلال الأسابيع الأخيرة؛ لإيقاف قتل عشرات الآلاف من المسلمين السود في السودان، ويستطرد قائلاً: وعلى الرغم من أن معظم التمويل اليهودي يركز على المسائل اليهودية مثل: دعم إسرائيل, ودعم ضحايا الإرهاب

من الإسرائيليين, وتوفير حاجات المجتمعات اليهودية، إلا أن "إيلي وايزل" الحائز على جائزة نوبل والـذي ظـل لسـنوات يحـاول وضـع العنـف فـي السـودان فـي واجهـة الأجنـدة الجماهيريـة, يقـرر أنـه لا مـانع مـن الـتركيز علـى مشـاكل الآخرين، ويوافقه الرأي -يستطرد الكاتب- "ريـث ميسـنجر" رئيس الخدمات العالمية لليهود.

وقـال الكـاتب: إن المجلـس اليهـودي بواشـنطن استضـاف حملـة لرفـض عمليـات القتـل فـي السـودان، وفـي الرابـع والعشـرين مـن يونيـو 2004م جمّـد متحـف الهولوكوسـت الأمريكي كل أنشطته لمدة نصف سـاعة للفـت الانتبـاه لمـا يجـري فـي السـودان، وأن (45) جماعـة يهوديـة تضـم كـل الطيـف السياسـي والـديني وضـعت صـندوقًا بريـديًّا خاصًـا؛ لجمع التبرعات للمتضررين من هجمات العـرب المـدعومين من الحكومة أطلق عليـه اسـم "صـندوق التحـالف اليهـودي لإغاثة السودان".

كمـا أعلـن الكيـان الصـهيوني مـؤخرًا أنـه علـى اسـتعداد لاستيعاب لاجئي إقليم دارفور السوداني، مرددًا نغمتـه الـتي ملّتها الآذان: "إن شعبًا عانى الهولوكست لا يمكن أن يطـرد شعبًا يتعرض للإبادة الجماعية", مدعيًا أنهم معرضون لمذابح تشـبه مذابـح اليهـود علـى يـد النـازي فـي الحـرب العالميـة الثانية..

وعلى الفور تحـرك 63 نائبًـا فـي الكنيسـت، وهـم يشـكلون غالبية ساحقة (من مجموع 120 نائبًا)، لـدى رئيـس الـوزراء إيهود أولمرت، مطالبين إياه باستيعاب اللاجئيـن السـودانيين في إسرائيل، وبتحليل تلك المعلومات, فإن لغة الخداع التي يجيدها الاحتلال دائمًا, تدعي هذه المرة أنه ليس هناك سبب وراء هذا الترحيب بأهالي دارفور سوى الدافع الإنساني، أمـا

الأسباب الحقيقية فقد كشفتها تقديرات الخبراء والمراقبين للشأن السوداني، أن الترحيب بلاجئي دارفور مكيدة إسرائيلية.

حيث إن انفصال الجنوب قادم بعد سنوات قليلة, كما أن مخطط فصل دارفور لا يزال مستمرًا، ولهذا فإن إسرائيل تسعى لإيجاد موطئ قدم لها في قضية دارفور بحجة أن لديها لاجئين، بعد أن نجحت في اختراق إثيوبيا، لكن السودان أرض المستقبل والموارد الطبيعية، المعادن خاصة البترول، المياه، الأرض الخصبة، تستعصي عليهم؛ لذلك بدءوا محاولات تقسيم السودان منذ زمن بعيد، وبالإضافة إلى ضمان الكيان الصهيوني الحصول على المياه الصالحة للاستخدام والبترول بسيطرته على الإقليم، سوف يسهل ذلك له أيضًا تأمين جبهة مصر في صراعه مع العرب.

وهنا نجد أن إسرائيل قامت باصطياد عصفورين بحجر واحد، فسعت من خلال ترحيبها بهؤلاء اللاجئين إلى تشويه سمعة مصر بجانب التشويه المسبق لسمعة السودان, من خلال تصويرها ما يحدث بالإقليم بالمحرقة، مما يدفع سكانه للهرب منه والارتماء في أحضانها، أما بالنسبة لمصر، فقد كانت هذه القضية موضوعًا للإثارة والصخب الإعلامي في الفترة الماضية خصوصًا من جانب إسرائيل التي عمدت إلى تضخيم الموقف والإيهام -عبر أفلام مفبركة- بأن مصر أساءت التعامل مع المتسللين السودانيين.

واستغلال هؤلاء اللاجئين لتشغيلهم بأقل الأجور بدلاً من العمالة الفلسطينية, والأخطر من كل ذلك أن هناك عمليات استخباراتية لتجنيد بعض هؤلاء اللاجئين للعمل كجواسيس لدى الموساد الإسرائيلي، والملاحظ أن غالبية سكان دارفور مسلمون.

فكيف يرفضون عـودة الفلسـطينيين إلـى مـوطنهم, خشـية اختلال التـوازن الـديموجرافي لصـالح المسـلمين ويـأتون بمسلمي دارفور, وتـوفير إقامـة لهـم, وعـرض أمـر منحهـم جنسية الكيان على البرلمان الصهيوني "الكنيست" ..

بالتأكيد لا يوجد إلا رد واحد .. هو الرغبة في تهويـد مسـلمي دارفور، بإغرائهم بكل الوسائل والإمكانيات التي قد يزعمون تقـديمها لهـم، وفـي النهايـة يصـب السـعي لتهويـد مسـلمي دارفور ومنحهم الجنسية أو استخدامهم كعملاء فـي مصـلحة إسرائيل.

- محاولات التنصير:

كمـا تعـرض سـكان الإقليـم المسـلمين منـذ فـترات بعيـدة لحملات تنصير وبعد حـدوث مشـكلة دارفـور، عـام 1993م، وجـدت المنظمـات التنصـيرية تربـة خصـبة لتنميـة حملاتهـا هناك، وهو الأمر الذي حذر منه دعاة سودانيون، حيث قامت هـذه المنظمـات تحـت غطـاء الإغاثـة وبحمايـة المنظمـات الدولية العاملـة، بجهـود كـبيرة لتنصـير اللاجئيـن مـن أهـالي الإقليم الـذين يسـتوطنون فـي مخيمـات خـارج المـدن بعـد خروجهم منها بسـبب هجمـات المتمرّديـن، تلـك المنظمـات تستخدم الإغـراء المـادي فـي إتمـام أهـدافها مثـل: توظيـف اللاجئين, أو مدّهم بكميات كبيرة من المواد الغذائية, بجـانب توفير المأوى والملبس لهم.

كمـا تقـوم هـذه المنظمـات بتوزيـع كتـب التنصـير علـى المواطنين هنـاك؛ لإبعـادهم عـن الـدين الإسـلامي, فـالخطر الحقيقي ليـس فـي التـدخل الخـارجي بالسـلاح, ولكـن فـي

تنصير مواطني دارفور، الذين عُرفوا بحبهم للقرآن وكتابتهم للمصحف الشريف.

دارفور ما بعد تقسيم السودان

فمع اقتراب انتهاء الفصل الأول من تقسيم السودان بشأن سلام الجنوب, وما سيترتب عليه من تنازلات فيما يخص الجنوب والسلطة عمومًا في السودان, تصاعدت معالم التدخل في دارفور، أو ما يمكن اعتباره "القسم الثاني" من مخطط التدخل والتقسيم الغربي للسودان, عبر تصريحات متتالية من الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي تصف ما يجري في دارفور على أنه تطهير عنصري عرقي تقوم به قبائل عربية ضد قبائل إفريقية "رغم أنهم كلهم مسلمون!" وتدعو للتدخل في السودان.

وقد باتت معالم الخطة واضحة في صورة دعوات مكثفة للتدخل العسكري من قبل الاتحاد الأوربي تحديدًا في دارفور عبر تشاد المجاورة، في ضوء الحديث عن نزوح قرابة 100 ألف سوداني مما يسمى القبائل الإفريقية في المنطقة إلى تشاد, وروايات غربية عن عصابات عربية موالية للحكومة تطارد وتقتل القبائل الإفريقية.

وخطورة الحدث تنبع من الصمت أو التجاهل العربي والمصري لما يجري في السودان عمومًا، ودارفور خصوصًا؛ بحيث يوشك العرب على مواجهة واقع جديد في دارفور على غرار الجنوب السوداني، مفروض من الخارج في صورة تدخل أوربي هذه المرة -بجانب التدخل الأمريكي في الجنوب- ليتشكل الوضع في السودان الجديد في غياب العرب.

ويزيد من خطورة ما يجري توالي مسلسل إضعاف حكومة الخرطوم؛ نتيجة الضغوط الخارجية المتكررة والصراع والانقسام الداخلي، سواء داخل التيار الإسلامي في السودان "أتباع الإنقاذ والترابي في مواجهة تياري الأنصار والختمية"، أو الانقسام الآخر الأخطر داخل التيار الإسلامي الحاكم "تيار الترابي – البشير".

بل وبدأ متمردو الجنوب "جيش التحرير" في التواصل مع متمردي دارفور بدعوى الوساطة بينهم وبين الخرطوم؛ لوقف القتال على الرغم من ثبوت وجود علاقة سابقة بين متمردي الجنوب والغرب, حتى في البيان التأسيسي "المانفستو" لكلتا الحركتين؛ الأمر الذي يُعتبر بدوره تطورًا خطيرًا باتجاه تكتيل حركات التمرد ضد المركز في الخرطوم وإضعافه أكثر.

فقد سبق لمتمردي الجنوب أن سعوا لإثارة القلاقل في الغرب في الثمانينيات من القرن الماضي؛ بهدف توسيع التمرد جهة الغرب للضغط على المركز "الخرطوم"؛ مما اضطر حكومة المهدي في ذلك الحين لتسليح قبائل دارفور لمواجهة المتمردين، ومع فشل مد التمرد إلى الغرب فشلت الخطة، ولكن متمردي الجنوب يعودون الآن لتوثيق تحالفهم مع متمردي الغرب "دارفور" تحت غطاء الوساطة؛ وهو ما قد يشكل ضغطًا أكبر على الخرطوم.

وقد ثبت أن هناك معدات وأسلحة وعربات من دول معادية منها إسرائيل, تركها المتمردون في المعارك التي دارت بين القوات الحكومية والمتمردين, وأن هناك جهات خارجية وأخرى محلية تقف وراء تمرد دارفور في غرب السودان؛ بهدف الضغط على حكومة الخرطوم, وإضعاف موقف الحكومة السودانية عمومًا.

الدور العربي والمصري في دارفور

الدور العربي والمصري في دارفورخطورة ما يجري في دارفور من ترتيبات ربما تؤثر على وحدة السودان واستقراره, إنها تجري بأيدٍ أجنبية، ومن وراء ظهر الجامعة العربية ومصر، أو على الأقل بدون تدخل من الطرفين في تشكيل صورة الواقع هناك، وترك الأمر للأمم المتحدة والاتحاد الأوربي, مثلما جرى ترك الأمر في مفاوضات الجنوب للولايات المتحدة الأمريكية وحدها، رغم أن أي واقع جديد سينشأ في السودان سيؤثر على العالم العربي، ومصر خاصة.

صحيح أن الخارجية المصرية تتابع الأمر عن كثب، وتلعب دورًا في الاتصالات مع الاتحاد الأوربي وفي مؤسسات الأمم

المتحدة، وتعرقل صدور قرارات تعاقب حكومة السودان، كما أن وفدًا من الجامعة العربية توجه إلى ولايات دارفور غرب السودان؛ لتقصي الأوضاع الإنسانية هناك إثر مزاعم بوجود ممارسات تطهير عرقي وتجاوزات أخرى ضد المدنيين..

ولكن كل هذا لا يؤثر على الخطط الموضوعة لرسم الواقع الجديد في دارفور أو الجنوب، ولا يعادل ما يجري من مخططات غربية مدروسة بدقة لتغيير الوضع في السودان.

وإذا كان التدخل الغربي والأمريكي مقبولاً فيما يتعلق بالوضع في جنوب السودان؛ بدعوى أن هناك صراعًا بين مسلمين ومسيحيين (وفق إحصاء سابق يرجع لعام 1981م: نسبة المسلمين في الجنوب 18%، والمسيحيين 17%، وباقي السكان وثنيون)؛ فهو ليس مقبولاً في الغرب؛ لأن كل القبائل هناك مسلمة سواء العربية أو الأفريقية بنسبة 99%، وليس هناك معنى لتدخل الاتحاد الأوربي؛ بدعوى وجود تطهير عرقي أو ديني.

التدخل العربي والإسلامي ضروري:

بل إن هذا أدعى لتدخل العرب والمسلمين في المفاوضات المباشرة؛ لإصلاح الحال بين مسلمي المنطقة, وعدم السماح بمد التمرد إلى مناطق أخرى وقبائل أخرى قريبة مثل قبائل "البجا" التي تسعى حركة تمرد الجنوب لضمهم إلى تمردها على حكومة الخرطوم، وبها جماعات ترفع لواء التمرد على الخرطوم.

ويبدو أن الاتفاقات التي تجرى حاليًا برعاية تشاد ومن خلفها الاتحاد الأوربي ستكون على غرار ما جرى في مفاوضات ماشاكوس ونيفاشا بين الخرطوم ومتمردي الجنوب, من حيث انعقادها بعيدًا عن أي تأثير عربي في مجرياتها، ومن ثم اقتصار الدور العربي على "رد الفعل" لا "الفعل"، والتعامل مع ما ينتج عنها من آثار!

فليس سرًّا أن هناك توجهًا غربيًّا للتدخل في شئون السودان، تحت ضغط جماعات حقوق الإنسان ومنظمات الإغاثة التبشيرية الأوربية، وليس سرًّا كما قال الصادق المهدي إن 21 مطبخًا أوربيًّا وأمريكيًّا ليس من بينها مطبخ عربي واحد تضع حلولاً لقضية السودان..

كما أن العديد من البلدان الأوربية مثل: هولندا وألمانيا والنرويج صارت تعتبر السودان قضية داخلية في مناقشات برلماناتها؛ لأن الكنائس والمنظمات التطوعية التي تُعنى بالإغاثة هناك, تؤثر على الرأي العام الداخلي.

ما سيبقى
من السودان
شرق
السودان
(مهدد)
دارفور
(مهدد
بالضياع)
جنوب
السودان
(ضاع)

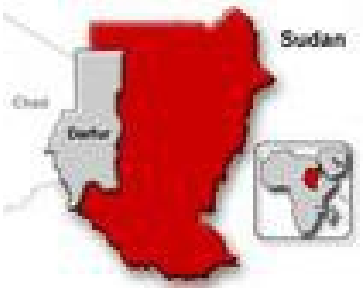
Sudan
Chad
Darfur

مصر ودارفور.. والاستيلاء على المياه..؟

كشف "دوا سيزار" المحلل السياسي والعسكري بصحيفة "ليبراسيون" الفرنسية, عن أبرز الدوافع "الخفية" للولايات المتحدة من وراء محاولاتها نشر قوات دولية في إقليم دارفور، وتتمثل في مساعيها الرامية لغزو مصر في عام 2015م.

فقد توقع سيزار في مقاله الأسبوعي تحت عنوان: "الأمم المتحدة في دارفور" أن تقوم الولايات المتحدة إذا ما تمكنت من دخول السودان، من غزو مصر من أجل التحكم في موارد نهر النيل وصرف حصص المياه وفق ما تريد، وبغرض إثارة التوترات بين الطوائف الدينية والقوى السياسية؛ لتكرر سيناريو العراق من جديد.

وحذر من أن وقوع مصر في الأسر الأمريكي, يعني أن كافة الدول العربية ستكون في قبضة الولايات المتحدة، وبذلك ستتغير شكل الخريطة السياسية وتصبح الدول العربية تحت راية العلم الأمريكي، مبديًا استغرابه من صمت الدول العربية وخاصة مصر, حيال قرار مجلس الأمن نشر قوات دولية في دارفور.

واعتبر المحلل الفرنسي نشر قوات تابعة للأمم المتحدة في دارفور, بمثابة غطاء شرعي للولايات المتحدة لدخول السودان واستعماره؛ من أجل الاستفادة من ثرواته البترولية، وخاصة في الإقليم الذي قدرت فيه الآبار البترولية المكتشفة حديثًا بالأنهار, وأيضا خام "اليورانيوم" الذي تم اكتشافه, وأصبح مطمعًا للكثير من الدول التي تدخل هذا الخام في أنشطتها.

وقال سيزار: إن احتلال السودان من بين طموحات الرئيس الأمريكي جورج بوش الذي يريد أن يضع العالم الإسلامي

بين فكيه, وقد حاول أكثر من مرة أن يغزوها؛ بحجة أن السودان تأوي الإرهابيين وتنظم معسكرات لتنظيم "القاعدة".

واستطاع أن يوتر العلاقات بين الخرطوم ومعظم الدول العربية والإسلامية، لكنه في النهاية فشل في دخولها, خوفًا من إلقاء جنوده في مستنقع لا يعلم مداه أحد, وخاصة في ظل الخسائر الفادحة التي منيت بها القوات الأمريكية في أفغانستان والعراق.

واعتبر استصدار قرار من الأمم المتحدة بنشر قوات دولية في إقليم دارفور, برغم رفض السودان لهذه القوات، قرارًا "غير شرعي وباطلاً"، إلا أن الرئيس بوش أكد أنه لا يهمه هذا الرفض، وبهذا القرار استطاعت واشنطن أن تطوق الدول الإسلامية, وتجعلها في مرمى مطامعها وصواريخها وقذائف طيرانها.

وكان وزير الخارجية أحمد أبو الغيط قد أكد على ضرورة أن يواصل المجتمع الدولي وعلى رأسه أعضاء مجلس الأمن الحوار مع الحكومة السودانية؛ من أجل تأمين الحصول على رد إيجابي, بشأن نشر بعثة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في إقليم دارفور، محذرًا من خطورة الحديث عن نشر قوات أجنبية على الأراضي السودانية من دون موافقة الحكومة السودانية.

تصور غربي لحل أزمة دارفور

تصور غربي لحل أزمة دارفورلقد أصبح من الملـح أن تنجـح هذه المحادثات وأن تبدأ بـالتوازي عمليـة, تنصـب بالأسـاس على الأزمات السياسية والإنسانية في دارفور.

فالمتمردون في دارفور، وهم ليسـوا شـركاء فـي محادثـات سـلام منظمـة الإيجـاد، قـرروا رفـع السـلاح خشـية أن يتـم إقصـاؤهم مـن قـرارات اقتسـام الـثروة والسـلطة الخاصـة بالسودان، ودفع هذا النظام السوداني لإبطاء عملية السلام؛ حتى يتيح لنفسه الوقت للهجوم علـى دارفـور, اعتقـادًا منـه بأن المجتمع الدولي لن ينتقده.

وكـانت الاسـتجابة الدوليـة ضـعيفة وغيـر فعالـة, فالأولويـة بالنسبة للفاعلين الخـارجيين -الحكومـات الجـارة وداعموهـا كواشــنطن ولنــدن وأوســلو ورومــا- هــي إيصــال حكومــة الخرطوم والحركـة الشـعبية لتحريـر السـودان إلـى اتفاقيـة نهائية..

وكـانت السياسـة مترابطـة هيكليًّـا وعلـى درجـة عاليـة مـن الدبلوماسية, وتم تقديم حوافز اقتصادية وسياسية للجانبين، وبدا الضغط خافتًا بالرغم من أن ثمة أدلة على أن الضـغوط كانت هي السبب الرئيسي لجمع الحكومة والحركة الشـعبية على مائدة السلام.

ولم تبـدأ دبلوماسـية العضـلات إلا فـي مـارس 2004م, مـع الاحــترام الكامــل لــدور منظمــة "إيجــاد" ومحــاولات بنــاء مفاوضات فعالة لدارفور.

لقد انفجرت الحرب المفتوحة بدارفور في مطلع 2003م، عندما هاجمت حركتا التمرد المهلهلتان: "جيش حركة تحرير السودان", و "حركة العدالة والمساواة" القواعد العسكرية للحكومة، كما حمل المتمردون أيضًا -الساعون إلى وضع نهاية لذلك التهميش السياسي والاقتصادي المزمن من قبل النظام- السلاح لحماية مجتمعاتهم ضد الحكومة المدعومة بالمليشيات المجندة من الجماعات ذات الأصول العربية بدارفور وتشاد.

وقد تلقت مليشيات "الجنجويد" تلك دعمًا حكوميًّا بارزًا طوال السنوات الماضية للقضاء على المدنيين في هذه المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة، وأدت هجمات المليشيات وكذا الهجمات الشديدة للحكومة إلى رحيل جماعي وقتل عشوائي وإلى السلب والنهب، بما يعد انتهاكًا كليًّا للفقرة 3 من اتفاقية جنيف 1949م, التي تحرم الهجوم على المدنيين.

* في الحرب.. كل شيء وارد:

إن الحرب الأهلية في دارفور -التي أدت إلى تدمير شامل في الميزان العرقي الهش لسبعة ملايين مسلم- لهي بحق مجموعة من الصراعات المتشابكة؛ واحد منها بين قوى الحكومة والمتمردين، بداخله صراع ثانٍ بين مليشيا الحكومة والمدنيين، وصراع ثالث يتضمن جماعات دارفور نفسها, وقد يتضمن مضامين تتخطى حدود إقليم دارفور.

وتهدد الحرب بشكل غير مباشر النظم الحاكمة في كل من السودان وتشاد, ولديها كذلك القدرة على إشعال التمرد في أجزاء أخرى من السودان، فقد تحالف مجلس البيجا بشرق السودان مع حركة تحرير السودان، وقد تبزغ

جماعات أخرى -في الشرق أو الغرب- تكوّن تحالفًا مناهضًا للحكومة، فحتى عناصر الحركة الشعبية لتحرير السودان من جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق قد تستدرج إلى ساحة المعركة إذا أصبحت غير راضية عن محادثات الإيجاد.

وتسعى الخرطوم إلى السيطرة على الجوانب السياسية لإشعال الصراع، فالترتيبات التي تركز فقط على المسائل الإنسانية قد لا تستمر، كما أن عملية الإيجاد قد يصيبها الفشل، فأي عملية تسير بالتوازي مع الإيجاد وتهدف إلى السيطرة على أزمة دارفور الإنسانية عبر وقف إطلاق النار، يجب أيضًا أن تحدد تلك الأمور السياسية التي تحرك المتمردين..

فدور تشاد غير مجدٍ، والمحادثات الجديدة بحاجة إلى تسهيلات من دائرة أوسع, من الفاعلين الخارجيين كالاتحاد الأوربي والولايات المتحدة والأمم المتحدة، ويجب أن يكون هناك مزيد من التنسيق الدولي أكثر مما يحدث الآن في دارفور, كالدبلوماسية الشعبية المتزايدة والداعمة للمحادثات, ومراقبة الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان, ووضع عقوبات واضحة على أي طرف سوداني يقوض من سبل حل الصراع.

* والآن ما الحل ؟

بالنسبة لحكومة السودان:

1- التعهد بمفاوضات سياسية بإشراف دولي مع متمردي دارفور، هدفها الأول مراقبة دولية لوقف إطلاق النار.

2- الأمـر الفـوري بوقـف هجمـات القـوات والمليشـيات الحكومية على المدنيين والأهداف المدنية بدارفور.

3- إلقاء القبض على كل من يساعد الجنجويـد والمليشـيات الأخرى, والبدء في عملية شفافة تهدف إلى نـزع أسـلحتهم, ومحاكمة من يستمر في مهاجمة المدنيين.

4- توجيه الأمر لقوات الأمن الحكومية بحماية المدنيين ضـد الجماعات المسلحة.

5- السـماح بتـدخل إنسـاني كامـل للمنـاطق المتضـررة, وإيصال المساعدات العاجلة والإغاثة، مع قبول مراقبة دولية حول استخدام تلك المساعدات والإغاثات.

6- ضمان العودة الآمنة للقرويين النازحين جراء الصراع إلى مواقعهم الأصلية, ومساعدتهم في إعادة بناء قراهم.

7- التفاوض بشأن إقامة مجـالس تتكـون مـن ممثليـن عـن الحكومة، ومتمردي دارفور، وكذا ممثلـي المجتمـع المـدني، وبمشاركة ممثلي الأمم المتحدة مع تفويض بما يلي:

(أ) تسـجيل الشـكاوى الجنائيـة ضـد الإيـذاء الجمـاعي أو الفـردي, والقتـل الخطـأ, والمفقـودات الماديـة كالـدواب والمنازل والبضائع التجارية.

(ب) خلق آلية للتعويض والتحقيق في دعاوى الضحايا.

(ج) إشراك طـرف ثـالث مسـئول فـي التحقيقـات، كفريـق مراقبـة حمايـة المـدنين حـول انتهاكـات القـانون الـدولي الإنساني.

8- السماح لفريق مراقبة حماية المدنيين للبدء الفوري بالتحقيق في الهجمات ضد المدنيين بدارفور.

بالنسبة للحكومة الداعمة لمليشيات الجنجويد:

9- وقف عمليات الاعتداء على الأهداف المدنية واحترام القانون الدولي الإنساني.

بالنسبة لجيش الحركة الشعبية وحركة العدالة والمساواة:

10- التعهد بمفاوضات سياسية مع الحكومة, تهدف بالأساس إلى مراقبة دولية لوقف إطلاق النار.

11- السماح بالدخول الإنساني إلى المناطق المتضررة؛ لإيصال الإغاثة العاجلة ومساعدات إعادة البناء.

بالنسبة للحركة الشعبية لتحرير السودان:

12- قبول الصلة بين المتصارعين, والمساعدة في جهود تعزيز إقرار السلام في دارفور, مع مناقشة القضايا الباقية ضمن محادثات سلام الإيجاد.

بالنسبة إلى مجلس الأمن:

13- تمرير قرار مفاده:

(أ) إدانة انتهاك القانون الدولي الإنساني بواسطة كل أطراف الصراع في دارفور، خاصة الاستهداف اللاتمييزي للمدنيين وعرقلة الحكومة للمساعدات الإنسانية.

(ب) المطالبة بمفاوضات سياسية دولية بين الحكومة ومتمردي دارفور, تهدف بالأساس إلى مراقبة دولية لوقف إطلاق النار.

(ج) دعم الدبلوماسية الإنسانية المستمرة لمساعد الأمين العام للشئون الإنسانية جان إيجلاند والمبعوث الخاص للشئون الإنسانية في السودان توم فرالسين.

(د) السعي نحو نتائج لمحادثات سلام الإيجاد والدعم الكامل لاتفاقية السلام بين الحكومة والحركة الشعبية.

بالنسبة للمفوضية العليا لشئون اللاجئين:

14- ضمان عودة اللاجئين إلى قراهم ومدنهم وتنسيق تمويل دولي لإعادة توطينهم.

بالنسبة للدول المراقبة (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والنرويج وإيطاليا):

- دفع مزيد من الدبلوماسية الشعبية والنشطة، بما يتضمن تطبيق ضغوط على الطرف المعرقل للتوصل إلى نتائج فيما يتعلق بإدانة انتهاك القانون الدولي الإنساني بدارفور بشكل صريح.

- التنسيق مع الدول الأخرى، بما فيها فرنسا وتشاد، لخلق إطار للتفاوض السياسي الدولي بين الحكومة السودانية ومتمردي دارفور, والتأكيد على الحكومة بأن أي فوائد يتم اكتسابها من محادثات الإيجاد, سيتم سحبها إذا عارضت

الحكومـة المفاوضـات الخاصـة بتحديـد جـذور الصـراع فـي دارفور.

- دعم عملية التوفيـق الإثنـي والقبلـي بـدارفور, وذلـك أولاً بمساعدة عودة اللاجئين لمنازلهم وقراهـم، ثـم فـي المـدى الطويل النهوض بإدارة فعالة للموارد ومحاربة التصحر.

-)المصدر/ راغب السرجاني – قصة الإسلام)
- (مع التحفظ على المصطلحات والإعتقادات المنشورة في هذا المقال)

3-النفط:

السودان .. الشمال لن يكون في حاجة لاستيراد النفط في حال انفصال الجنوب
الطاقة والثروة المعدنية

الخرطوم-- اكد وزير الطاقة والتعدين السوداني الزبير احمد الحسن ان شمال السـودان لـن يكـون فـي حاجـة لاسـتيراد النفط في حال انفصال الجنوب فـي الاسـتفتاء المقـرر فـي يناير 2011 .

واوضح الحسن في تصريح له هنـا اليـوم ان 30 بالمئـة مـن اجمالي النفط السـوداني موجـود فـي الشـمال وهـو يكفـي الاسـتهلاك المحلـي فـي حـال الانفصـال ولا يـترك احتياجـا لاستيراد هذه السلعة الحيوية.

واكد استمرار عمليات الاستكشاف والتنقيب عن النفط فـي عدد من المواقع في الولايات الشمالية من السودان.

وانتقد بشدة تصريحات ادلي بها قادة فـي الحركـة الشـعبية الحاكمـة فـي الجنـوب "بـأن جنـوب السـودان لـن يعطـي الشمال غالون بنزين واحدا بعد الانفصال".
واعتبر "ان حديث المتطرفين في الجانبين يعبر عـن منطـق غير واقعي" مشددا على "أهمية التفاهم حول استمرار انتاج النفط في الجنوب والشمال والاتفاق حول أسس عبوره من الجنوب للشمال".
وينتج السـودان 530 الـف برميـل يوميـا مـن النفـط الخـام معظمها من حقول في الجنوب ويتم نقلها عـبر انبـوب يمتـد لمسافة تفوق 1610 كليومترات الى موانئ التصدير المطلة علـى البحـر الاحمـر شـرق السـودان ويتقاسـم الجنـوب والشمال عوائد النفط مناصفة.
وتقضي اتفاقية السلام بين شمال السودان وجنوبه المبرمـة في عام 2005 اجراء استفتاء علـى تقريـر المصـير لسـكان الجنوب في التاسع من يناير 2011.

مآلات صناعة البترول في السودان بعد 2011م في ظل الوحدة او الانفصال .. بقلم: محمد البشري- برمنغهام

في هذه المقالة سوف نناقش صناعة البترول في السـودان فـي ظـل الاوضـاع الحاليـة والـتي تـدل مـن وجهـة نظـري الشخصية علـى إتجـاه الجنـوب نحـو الانفصـال، بـالرغم لمـا لـذلك مـن أثـار سـالبة علـي الوضـع السياسـي والإقتصـادي وبالأخص ما يتعلق بصناعة النفط
(The Petroleum Industry)

وحينما نقول صناعة البترول فاننا نعني كل ما يتعلق بالنفط مـن عمليـات إستكشـاف وبحـث وحفـر وإسـتخراج وتكريـر

وترحيل وبيع وخدمات،أي كل العمليات البترولية تحت الارض او فوقها
(Upstream and Downstream)
كما يجب ملاحظة أن كلمة صناعة البترول المقصود بها هنا هو صناعة البترول والغاز معاً.

وسوف نناقش في البدء ثلاثة قضايا لها ارتباطاً عضوياً بصناعة النفط وإنفصال الجنوب معاً،وهي: قضية اقتسام الثروة" النفطية"وقضية منطقة أبيي ثم قضية الاستفتاء ونسبة لقتامة الأوضاع الحالية والتي لا توحي بوضعية معينة تجاه مستقبل السودان السياسي في البقاء كقطر واحد ام الإنشطار الي دولتين، فان المناقشة لا تتم الا في ظل وضع سيناريوهات مختلفة للوحدة والانفصال ومدى تأثر صناعة النفط بكل سيناريو سلباً او ايجاباً، وفي نهاية المقال سوف نتعرض للتغيير"المفترض" في الوضع القانوني من ناحية تشريعية او تعاقدية وسيتم تحليل عقود الاندماج او التوحد الانتاجي واتفاقيات تطوير المناطق المشتركة
The Unitisation Contracts and Joint Development Area (JZA)
واختبار مدى ملاءمتهما لحل اي اشكال مستقبلي بين "دولتي" السودان الجديدة والقديمة.

صناعة النفط في السودان تتشابه في كثير من الأمور مع صناعة النفط الأنغولية، حيث ان كلا الدولتين قد عانتا من حرب أهلية أدت لحرمان الدولتين من الإستفادة من ثرواتهما النفطية وحرمتهما من مداخيل هذه الثروة وحرمتهما من فرص تنمية كانت ستعتبر رخيصة بمقاييس اليوم. السودان وأنغولا وقعًا في بداية القرن الواحد والعشرين إتفاقيتي سلام أنهتا الحرب الاهلية وهيأتهما لإستغلال مواردهما البترولية. أنغولا أغتالت زعيم حركة

يونيتا (جوناس سافيمبي) في فبراير 2002م واضعة نهاية ل 27 عاماً من الحرب ومن موقع المنتصر وقعت إتفاقية سلام مع المتمردين في ذلك الحين كان السودان يتفاوض مع الحركة الشعبية بضغط أميريكي علي الجانبيين، تلك المفاوضات التي أدت لتوقيع اتفاقية السلام الشامل The Comprehensive Peace Agreement (CPA) في يناير 2005م والتي وضعت حداً للحرب الأهلية الثانية والتي امتدت لمدة 23 سنة. إتفاقية السلام الشامل لم تضع فقط حداً لعقود من العداوات ولكنها قد ابتكرت آليات للحل وبحثت عن وضع النقاط علي الحروف في شان إشكالية إدارة الصراع العرقي والثقافي والديني في السودان. ومن ضمن ذلك فقد وضعت حلاً قد يعتبر في نظر البعض عادلاً لإقتسام مدخلات الثروة ووضعت بروتوكول لمنطقة أبيي ، كما انها أعطت الجنوبيين الحق في تقرير مصيرهم بعد فترة انتقالية ممتدة من 2005-2011م.

أولاً: إقتسام مداخيل البترول:

إتفاقية نيفاشا نادت بإقتسام الثروة المُدخلة من الحنوب والتي عمادها إقتسام الثروة البترولية. وفي هذا الإطار فقد أوردت (بزنس مينوتور) أن المفاوضات في نيفاشا حول اقتسام البترول المنتج من الجنوب قد كادت ان تصل لطريق مسدود حينما طالبت الحركة الشعبية باعطائها نسبة 90% من بترول الجنوب ولكن تحت تزمت المؤتمر الوطني أبدت الحركة قبولها بنسبة 60% ولكن هذا المقترح أيضا جُوبه بالرفض القاطع وتدخل الوسطاء وقبِلت الحركة بنسبة 50/50 وكانت المُفاجأة أن الحكومة أوضحت أن الجنوب لن يستلم أيُ مبالغ مالية "نقداً" حيث ان الإتفاقيات مع الصين كانت تتم بنظام التبادُل "المُقايضة" حيث ان الصين تأخُذ بترول مُقابل "توريد بضائع" والتي هي

في الحقيقة معظمها"أسلحة" وأمام الرفض القاطع للحركة للقبول بالبضائع الصينية وتدخُل "الوسطاء" بالضغط علي الصين للدفع "بالدولار" قبِلت الصين بالدفع "نقداً" مما يُفسر توافُر السيولة بيد الحكومة السودانية بعد توقيع اتفاقية "نيفاشا".

فيما يخص إقتسام الثروة النفطية فقد نصت المادة 192 في الفقرات (1)و(5)و(6) من الدستور الإنتقالي لعام 2005م على أن يتم إقتسام البترول المنتج من الجنوب بعد خصم 2% من الانتاج لتطوير المناطق المُنتجة بنسبة 50% لكل من حكومتي الشمال والجنوب، وفي هذا الإطار يجب التنويه ان المناطق المُنتِجة لم تتلقي حِصتُها المحددة لها لتنمية المنطقة ولا أحد يدري أين يذهب نصيب أبيي على سبيل المثال في ظل النزاع الحادث بين الشريكين. في نفس الوقت فإن الاتفاقية يُعابُ عليها أنها لم تتعرض لإتفاقيات ومداخيل وتقسيم عوائد أنابيب النفط او علي الاقل التعرض للعوائد المترتبة لمصلحة الجنوب من الانابيب الممتدة في أراضي الجنوب بغض النظر عن تقاسمها مرة ثانية مع حكومة الشمال أم لا، وماهو الوضع القانوني للأنابيب الممتدة داخل أراضي الجنوب بعد الإنفصال وما هي إحتمالات تعرُضها للتخريب وعلى من يقع عبءُ حمايتُها وهذه كلها أمور يجب ان يُتفق حولها بصورة واضحة لا لبس فيها حتي لا تكون "خميرة" خلافات مستقبلية.

ثانياً: منطقة أبيي :

وهي منطقة غنية بالنفط واقعة في منطقة مشتركة في الحدود بين الشمال والجنوب، ولها أهمية إستراتيجية في الاقتصاد السوداني ، حيث أنها تحتوي علي 15% من إحتياطي السودان المعروف والذي قدرته شركة بي بي البريطانية ب 6.7 بليون برميل في تقديرها الصادر في

يونيو 2010م. كما أن حقل هِجليج الواقع شمال أبيي يقدر إنتاجُه ب 37% من بترول منطقة أبيي. إتفاقية نيفاشا إهتمت وعملت لإيجاد حل لنزاع أبيي حيث أنها أعطت المنطقة وضعية إدارية خاصة تحت إدراة وإشراف رئاسة الجمهورية وإعتبرت سكان المنطقة مواطنيين يتبعون لمنطقتي جنوب كردفان وبحر الغزال في نفس الوقت، كم ا أن بروتوكول أبيي أعطي لمواطني أبيي الحق في التصويت بصورة منفصلة وبالتزامن مع الاستفتاء لتحديد مصير ومستقبل المنطقة إذا ما كانوا يُرِيدون أن يبقوا في الشمال ام يريدون الإنضمام للجنوب في حالة الانفصال (م 183 (2) و(3) من الدستور الانتقالي 2005م). هذا البروتوكول حاول أن يضع حلول لنزاع مُحتمل بالرغم من أن النزاع في منطقة ابيي حول المياه والمراعي بين الدينكا (نكقوق) والمسيرية قديم قدم تواجُد تلك القبائل بالمنطقة وكانت النزاعات تُحل عن طريق التحكيم والمصالحات بواسطة زعماء القبائل. ولكن بإكتشاف البترول فان حدة النزاع قد إرتفعت بدخول لاعبين جُدُد في النزاع حول موارد المنطقة النفطية وهم حكومة السودان وحكومة الجنوب والشركات النفطية وكذلك منظمات حقوق الإنسان كمراقب،رغم ضعف رقابة الأخيرة نسبة لمحدودية حركتها خاصةً في مناطق إنتاج البترول.

إلنزاع حول تحديد حدود أبيي ومدى تبعيتها لأي الطرفين قد أُوكلت للجنة من الخبراء ولكن قرارهُم لم يُعجب حكومة الخرطوم والتي إحتجت بأن الخُبراء قد تعدوا السُلطات والصلاحيات المُخوّلة لهم في قرار التعيين، مما دعى الحركة والحكومة للإتفاق على عرض النزاع علي محكمة التحكيم الدولية الدائمة في لاهاي والتي فصلت في النزاع في يوليو 2009م مُعيدةً ترسيم حدود المنطقة بكمش الحدود من ناحية الشمال جنوبا مُدخلةً حقل هِجليج في

حـدود الشمال، هذا الإدخال يراه العديد من الخبراء كمؤشـر نهائي لإنفصال الجنوب وتبعيـة أبيـي للجنـوب وبـذلك يكـون حقل هِجْليج هو بـمثابة تعويض للشمال عـن فقـدان بـترول أبيي في حالة الإنضمام للجنوب وهو إنضمام لا محالة حادث بحكـم أن معظـم سـكان أبيـي مـن دينكـا نكقـوق الـذين يعتبِـرون أنفسـهم جنوبيـون، ورغـم ان الطرفييـن يدّعْـيان التمسـك بـأبيي بحجـة حمايـة سـكانها ومراعـاة حقـوقهم كمـواطنين للطـرف المُـدعِي وأن السـكان يسـتنجدون بـه ويطلبون العون منه، ورغم أن الطرفين ينكُران التمسك بها لمواردها النفطية فإن الدلائل تشير أن سكان المنطقـة مـن عـرب المسـيرية والـدينكا هـم اخـر إهتمامـات الحكومـتين، فبمجرد صدور حكم محكمة التحكيـم فـإن حكومـة الشـمال رفضـت تقاسـم بـترول هِجْليـج مـع الجنـوب بـالرغم مـن إقتسـامه سـوياً منـذ 2005م ممـا ينفـي دعـاوى الإهتمـام بالمنطقة وإلا لتركت الحكومة القسمة كمـا هـي للمسـاعدة في تنمية المنطقة بحفر آبار لمياه الشرب للرعاة مثلاً .

ونسبة لان منطقة أبيي بالنسبة للطرفين هـي منطقـة نـزاع وقنبلة موقوتة يمكن أن تقود للحرب بين الطرفين من جديد في أي لحظة اذا إنفصل الجنوب ولـم تُرسـم الحـدود. لـذا نجد كل طرف يُريد أن يقترِح من الحلول ما يحقق مصـالحه او ما يرى انـه يـؤدي للاسـتقرار مسـتقبلا مـن وجهـة نظـره المعيبة . فالمؤتمر الوطني تقدم بإقتراح في 16-9-2010م يتضمن عدة نقاط أهمهـا: أن تكـون أبيـي "منطقـة تكامُـل" علـى ان تُقسـم مواردهـا النفطيـة بنسـبة 20% للمنطقـة و 40% لكل من الشمال والجنوب وان يعطي سكان أبيي من دينكـا ومسـيرية جنسـيتي الشـمال والجنـوب فـي حـال الانفصـال. حكومـة الجنـوب رفضـت هـذا المقـترح جملـة وتفصيلا وإعتبرته نوع من محاولات الحكومة لإعادة التفاوض حول قرار محكمة لاهـاي وأن المسـيرية لا يحـق مسـاواتهم

في الحقوق بالدينكا في أبيي او التصويت، كما انه يمس "قدسية" إتفاقية نيفاشا وهما من الخطوط الحمراء بالنسبة للحركة(سودان تريبيون) ولكن هذه القدسية المدعاة لبروتوكول أبيي ونيفاشا قد إنتهكها باقان أموم حينما إقترح في نهاية اكتوبر 2010م علي رئاسة الجمهورية ان تُعلن ضم أبيي للجنوب بقرار إداري ضمن صفقة لا يعلم أحد بقية تفاصيلها ، فالادعاء بالاهتمام بمصالح سكان المنطقة لم تشر اي دلائل من الحكومتين علي مراعاته.

ثالثا: الاستفتاء علي تقرير مصير الجنوب:

حجر الزاوية في إتفاق نيفاشا هو إعطاء الجنوبيون حق تقرير مصيرهم بعد إنقضاء الفترة الانتقالية في يناير 2011م. كثيرٌ من القضايا المُرتبطة بالاستفتاء لها تأثير بالغ وصلة عميقة بصناعة النفط في السودان. من ضمن هذه المشاكل العالقة مشكلة منطقة أبيي وتحديد حدودها وترسيم الحدود بين الشمال والجنوب ككل ، كما ان مشكلة ديون السودان الخارجية منذ الاستقلال والجنسية والعملة وغيرها سيكون لها تأثير ما. ترسيم الحدود هو من الأهمية بمكان حيث ان معظم المناطق النفطية تقع علي الحدود ، والترسيم سيحدد أي مناطق البترول تقع في الشمال او الجنوب. اللجنة الفنية لترسيم الحدود لم تبدأ عملها إلا في 31 يوليو 2010م مما دعى سالفا كيير للتصريح " ان الإستفتاء في الجنوب سيقوم في موعده في 9 يناير 2011م بغض النظر عن ترسيم الحدود ام لا" (سودان تربيون) وفي هذا التصريح إتهام صريح للحكومة بانها السبب في هذا التاخير مقروء مع إتهامات أخرى بانها من وراء تاخير الترسيم تهدف لتأخير او إلغاء الاستفتاء. الحكومة من جانبها أنكرت التسبب في التاخير او إعتراض

عمل اللجنة وعزته لأسباب امنية وخاصة حول مناطق إنتشار القوات و للعنف وعدم الامان في منطقة أبيي.

من وجهة نظري هناك عدة أسباب غير آلام وذكريات الحرب المؤلمة من شأنها ان تقود للإعتقاد بأن الجنوب سينفصل منها :
أولا: طريقة إقتسام مداخيل البترول المنتج من الجنوب خلال الفترة الانتقالية قد أدت للإحساس بالغبن وسط الجنوبيون، فالاقتسام للبترول المنتج من أراضيهم بنسبة 50% لكل طرف يعتبرونه غير عادل، بل أن المتشددين منهم يعتبرونه بمثابة سرقة ل 50% من نصيب يرون انه من حقهم ان يحتفظوا به كاملاً إذا ما انفصلوا عن الشمال.
ثانيا: في الفترة الانتقالية فان الحكومة قد افتقرت للإنفتاح والشفافية خاصة في قضايا البترول، كما أنها افتقدت روح المبادرة لكسب ثقة الجنوبيين لجعل الوحدة "جاذبة" حسب إشتراط اتفاقية نيفاشا على الطرفين وهو الإلتزام الذي يجب أن تتحمل الحكومة العبء الاكبر منه بحكم سيطرتها علي النسبة الاكبر في السلطة والثروة والتحكم في وسائل الاعلام. وفيما يتعلق بالشفافية فقد أصدرت (قلوبال وتنس) في 2009م تقريراً عن شواهد تدل على إختلافات وفروقات في كميات البترول المُنتج من حقول الجنوب المُعلنة من قبل الحكومة والشركات، حيث ان نسبة الاختلاف تتراوح ما بين 9% إلي 26% بين النسب المنشُورة بواسطة الحكومة وشركات البترول العاملة في السودان في غير صالح الجنوب، وقد قدرت المنظمة انه اذا كانت نسبة الفرق 9% فقط فإن الجنوب يفقد في السنة ما يُعادل 260 مليون دولار في السنة.

ثالثا: هناك إتجاه –يستحق التأمل- يرى أن العقوبات الاقتصادية الاميريكية المفروضة علي السودان وخاصة

المُتعلِقة بالصناعة النفطية وتكنولوجيتها، قد تُسهم في تشجيع الجنوبيون علي تفضيل الانفصال على الوحدة. حيث انه في حالة الانفصال فان الجنوب سيطلب من الاميريكان رفع العقوبات والحظر المفروض على الشركات والتكنولوجيا الغربية بما يسمح للجنوب بالاستفادة من التكنولوجيا والخبرات الاميريكية لمعالجة خام "دار" الذي يحتوي علي نسبة عالية من الأسِيد وكذلك معالجة خام "النيل" والذي يحتوي علي نسبة عالية من الشمع مما قلل من أسعارهما في السوق العالمية للتكاليف الزائدة لمعالجتهما، فالجنوب بامكانه تصدير هذين المزيجين لاميريكا والتي تمتلك التكنولوجيا والمصافي لمعالجة مثل هذين المزيجين وباسعار أرخص (سيلفان ونصر الله).

رابعا: الجنوبيون يتهمون الحكومة باستعمال عدة تكتيكات لتأخير الإستفتاء وتمديد الفترة الانتقالية للاستمرار في الحصول علي نصيب من نفط الجنوب لفترة أطول، وذلك بالغش أو بتأخير ترسيم الحدود او التأثير على نتائجه. بل ان هذه الاتهامات تشمل تآمُر الحكومة مع شركات النفط الأسيوية باستعمال اساليب غذرة لمضاعفة الانتاج قبل حلول 2011م وذلك باغراء الشركات ان تسترجع خسائرها قبل الانفصال ولتتحصل الحكومة على معظم نفط الجنوب قبل تسليم الآبار للجنوب (مجاك دأقووت) وهو الادعاء الذي أنكرته الحكومة بدعوى ان ذلك غير ممكن عمليا حسب امكانيات الآليات والمعدات المستعملة للاستخراج ولعدم توفر خزانات وأماكن ضخمة لتخزين النفط المزعوم.

السيناريوهات المستقبلية

كما نوهنا أعلاه فان مستقبل السودان كوطن واحد أصبح علي المحك، كما انه أضحى بيد الجنوبيون بالكامل برسم الاستفتاء . فمهما كانت نتائج الاستفتاء سواء بالوحدة او الانفصال فانه سيكون لها تأثير وإنعكاسات مهمة على صناعة النفط في السودان المستقبلي، وفي هذا السياق ليس هناك سيناريوهات محدودة (معدودة) لتصوير وتوقع ما بعد 2011م ومستقبل السودان وصناعته النفطية. فبالرغم من ان كاتب هذه السطور يعتقد ان الجنوب سينفصل الا انه يرى ان مناقشة سيناريوهين للوحدة والانفصال وتاثيرهما علي صناعة النفط في السودان من الضرورة بمكان.

السيناريو الاول: الوحدة:

اذا اختار الجنوب الوحدة فان صناعة البترول لن تسلم من التأثر بذلك القرار ولكن تاثير ذلك سيكون اخف مقارنة بالانفصال، وفي كل الاحوال هناك عدة تغييرات ستطرأ على قوانين النفط والتشريعات المرتبطة به كقوانين الاستثمار والبيئة:-

اولا: قانون الثروة النفطية لعام 1998م سيحتاج لتحديث بل لتعديل في بعض مواده لإحتواء بعض التغييرات التي جلبتها اتفاقية نيفاشا والدستور الانتقالي-بافتراض استمراريتهما- . فالقانون الجديد يجب ان يُعطي الجنوب "المتوحد" الحق في عقد إتفاقيات مستقلة لاستخراج النفط بطريقة أفضل واوضح مما كفلته نيفاشا. كما ان شركة الجنوب للنفط "نايلبت" يجب ان تُحدد شخصتها القانونية بوضوح ووظائفها حتى تجد نايلبت الفرصة للمشاركة في عقود بترولية في كل السودان وبنسب متساوية او متناسبة مع ما يعطى لسودابت، فسودابت تشارك بنسب تتفاوت بين 15% الى

35% في كل العقود شمالا وجنوبا واستطاعت بناء خبرة عملية لا باس بها مقارنةً بنايلبت التي ليس لها مشاركة الا في عقدين نفطيين بالجنوب وفي مناطق غير منتجة حتى الان.

ثانيا: اللجنة القومية للبترول والتي أُنشئت بواسطة اتفاقية نيفاشا على ان تكون لها الكلمة العليا والفاصلة في ادارة البترول ورسم سياساته نظريا، ولكن في الواقع العملي فان اللجنة لم تؤدي المناط بها في الفترة الانتقالية بكفاءة نسبة لان وزير الطاقة والتعدين قد أُعْطِي سلطات مُطلقة في مجال الصناعة النفطية ولم تشأ الحكومة ولا الوزير اعطاء بعض تلك الصلاحيات للجنة القومية مما جعل وجود اللجنة وجوداً نظرياً من غير أي تأثير على السياسة النفطية التى يريدها الوزير او القرارات التي يصدرها. كما أن وظائف مجلس قضايا البترول (المادة 14 من قانون 1998م) تتداخل وتتعارض مع صلاحيات اللجنة القومية المنشأة بدستور 2005م فمجلس قضايا البترول يتكون من رئيس الجمهورية ووزير الطاقة والتعدين وثلاثة وزراء اخرين اضافة لست اعضاء يعينهم "الرئيس" من ذوي الخبرة والعلاقة بالنفط وهو معيار غير دقيق ويفتقد للنزاهة والشفافية في ظل حكومة متهمة باحتكار صناعة البترول باعتباره من مكتسبات الحزب وليس الدولة، وبما أن اللجنة القومية كونت بدستور فان شخصيتها القانونية يجب ان تطغي علي ما أنشئ بقانون وهي تضم في تكوينها رئيس حكومة الجنوب وعدد متساو من الاعضاء من الحكومتين.

ثالثا: اتفاقية اقتسام الثروة النفطية يجب ان يعاد النظر فيها مجددا، لاعطاء الجنوبيون قسمة اكثر عدلا تزيل الاحساس بالغبن الذي صاحب قسمة نيفاشا، فنسبة تتراوح بين 60-70% من البترول ستكون اكثر إرضاءأ وتساعد الجنوبيين

على اعادة بناء واعمار الجنوب الذى عانى عقوداً من الحرب وعدم التنمية.

السيناريو الثاني: الإنفصال:

من وجهة نظر القانون الدولي فإن الجنوب اذا اختار الإنفصال ، فانه قانونياً مُؤهل لاقامة دولة مستقلة، حيث انه مستوفٍ للشروط التي تجعل من اقليم ما ان يقيم دولته المستقلة وهي: وجود شعب، حكومة، ورقعة أرض وإمكانية اقامة علاقات دولية (جانيس) كما ان الجنوب من السهل عليه الحصول على الإعتراف به كدولة من الغرب وخاصة ان اميركا تقف بقوة خلف الحركة الشعبية. وهكذا إذا تم الانفصال فستنشأ دولة جديدة وبالتالي فإن صناعة وادارة النفط سيحدث لها زلزال عنيف يغيير شكل خارطة الصناعة النفطية الموجودة الان بالسودان. فشركات النفط العاملة في مجال النفط الآن قد تعيد تقييم إتفاقياتها السابقة مع الحكومة السودانية بالتفاوض مع حكومة الجنوب او تجبر على إعادة التفاوض حول بعض العقود او البنود. ومن المتوقع ان أيُ عقود جديدة او أي مناطق يتم التخلي عنها وإعادتها للحكومة الجديدة لن تُعطي لـشركات" شرقية" وخاصة الصينية لإتهام الجنوب لتلك الشركات بالمشاركة في إنتهاك حقوق الانسان الجنوبي في حقبة التسعينات من القرن الماضي وبدايات القرن الحالي، كما ان الرغبة في الاستعانة بالتكنولوجيا الغربية المتطورة والتخلص من التكنولوجيا الشرقية المتخلفة، إضافة لرغبة الجنوب في الحصول على الدعم السياسي الغربي سيُرجِح كفة الشركات البترولية الغربية وخاصة الاميريكية. اذا تم الانفصال سلمياً فقد يكون التأثير محدود النتائج و مقدور السيطرة عليه، بعكس الانفصال غير السلمي او العنيف الذي لا يمكن التنبوء بآثاره، وفي كل الاحوال فان نقاش ما

إذا كان الانفصال سلمياً اوعنيفاً يقع خارج نطاق هذا المقال القصير ولكن من يريد الاضطلاع على المزيد حول السيناريوهات العنيفة والسلمية للإنفصال يجد تفصيلاً لذلك في ورقة البنك الدولي (ابراهيم البدوي واخرون).

في حالة الانفصال ونشوء دولتين، فان التعاون بين الدولتين هو ضرورة حتمية بل مسألة حياة او موت في مجال الصناعة النفطية بالنسبة للجارين الجدد. وفرضية حتمية التعاون تأتي في إطار حقائق الجغرافية والتاريخ والأمر الواقع فيما يختص بالنفط. هذا التعاون ضروري في حالتين وهما: التعاون في استغلال الحقول الحدودية المشتركة وكذلك لأن الواقع الماثل يؤكد أن معظم البنية التحتية المتعلقة بالنفط قد تم بناءها في الشمال ، كما سنفصل أدناه:

أولاً: الحقول المشتركة:

من المعروف ان مُعظم الحقول المُنتجة والإحتياطي النفطي المعروف تقع او تمتد في منطقة محازية للحدود بين الشمال والجنوب، ونسبة لأن حركة البترول تحت الأرض لا يمكن لأحد التبوء بها، فان هذا الوضع الإستثنائي يحتاج لدرجة عالية من التعاون المُشترك مما يتطلب وضع قوانين ولوائح واتفاقيات ثُنائية مُفصلة حتى تتم إدارة وإستغلال تلك الثروات بصورة إقتصادية لمصلحة الشعبين وقطف ثمار تلك الثروات لضمان رفاهية الناس وتنمية البلدين وتحقيق حياة افضل. في هذا الجانب فان الشمال والجنوب يجب ان يتهيأ نفسياً وساسياً وقانونياً وعليهما ان ينسيا مرارات الحروب والماضي و يبعدا عن تصفية خلافاتهما السياسية من خلال البترول ،لكي يكونا مستعدين للنقاش والتفاوض والاتفاق على تحديد الحدود ووضع

تشريعات نفطية تفصل وتسمح باستعمال عقود البترول "الموحدة"
The Unitisation Agreement
وان يمتلكا الارادة السياسية لعقد اتفاقيات ثنائية تسمح بانشاء وتطوير مناطق البترول المشتركة
The Joint Development Area
العقد الموحد
The Unitisation Agreement
هو صيغة قانونية مستعملة في صناعة البترول ولم أجد له صيغة تعريب في الكتب القانونية التي اضطلعت عليها، لذا رأيت المساهمة بأن أعرفه بتسميته " العقد الموحد" لأغراض هذه الورقة، لأنه ينادي بتوحيد العمليات النفطية من مسح جيولوجي وبحث وحفر وإستخراج وإنتاج وترحيل وتكرير وبيع بين شركتين تعملان في حقلين مختلفين داخل حدود دولة واحدة أو حتى بين حقول عابرة لحدود دولتين مما يمكن تسميته ب" العقد الموحد العابر للحدود"
Inter-state Unitisation Agreement
. هذه الصيغة استعملت في اميركا لإستغلال الحقول المشتركة الممتدة بين حدود شركتين او حقلين او حتي ولايتين وقد ظهرت الحوجة لاستعمال هذا العقد في أميركا لان اصحاب الحقول المتجاورة كان كل منهم يحفر عدة أبار بطريقة تنافسية علي اطراف الحدود مع الحقل الاخر ولكن لثبوت عدم فائدة هذا الحفر العشوائي الاقتصادية فقد استعيض عنه باستعمال هذا النوع من العقود. وفي هذا الخصوص فان القانون الاميركي قد استعمل نظرية او مذهب
Rule of Capture Doctrine

لاستغلال الحقول المشتركة وهي ما يمكن تسميتها بنظرية "الاستيلاء" والتي تقول ان الشخص الذي إستغل واستخرج

النفط له الحق في استغلال ما استخرجه ، هذه النظرية لـم تجد القبول في القانون الدولي ، كما انها عملياً قادت للحفر التنافسي حيث ان كل طرف سـيحاول ان يحفـر اكـبر عـدد من الابار علي حدود الحقل مع الطرف الاخر مما يؤدي الـي صرف الكثير من الأموال قد لا يكفي المستخرج مـن النفـط تغطيتها وتؤدي لخسائر اقتصادية باهظة وإضرار بالبيئة، كمـا انه إذا كان الحقل ممتداً عبر حدود دولية فان ذلك قـد يقـود الي إنتهاك سيادة الدولة المجـاورة (سـميث واخـرون) ولـذا فقد أتفــق علـي ان العقـود الموحـدة او الاتفاقيـات الثنائيـة لاستغلال الحقول المشتركة هي الوسيلة الناجعة التي حلـت مكان نظرية " الاصطياد" كقاعـدة عادلـة وعمليـة ومـبررة في نظر القانون الدولي والفطرة القانونية السليمة، بـل ان العـالم القـانوني أونوراتـو يـرى ان الـدول الـتي لهـا حقـول نفطية مشتركة عليها "التزام قانوني" لتتعاون في الاستقلال المشترك للحقل.

ممـا سـبق يتـبين ان العقـد الموحـد هـو نـوع مـن العقـود التعاونية، تحث وتعمـل علـي الاسـتغلال المشـترك للحقـول المشتركة. هذا النوع من العقود سيكون مفيداً للسودان في حال الإنفصال او فـي حالـة ان اسـتخراج النفـط يـؤثر علـي دولتين او حتي شركتين. السـودان نظريـا عـرف هـذا النـوع من العقود ، حيـث أن اتفاقيـة الحكومـة السـودانية وشـركة بتروناس الموقعة في 2003م لإستـغلال بترول الحقل رقـم 8 قد إشترطت أنه فـي حالـة اكتشـاف بـترول ممتـد خـارج حدود السودان فإن وزير الطاقة والتعدين مُلزم بـأن يُنسـق ويتفق مع الدولة المجـاورة فيمـا يختـص بتطـوير وإسـتغلال وإنتاج الحقل المشترك (مادة 3)، هنا نرى ان المُشرع كـأنه كان يستشرف مثل هذا الوضع وخيراً فعـل لأن الحقـل رقـم 8 مجاور ليس فقط للجنوب بل له حدود ممتدة مـع اثيوبيـا. علي كل حال في هذا الخصوص نجد ان السودان قـد وضـع

الأُسس الأولية لهذا النـوع مـن العقـود والـتي يُمكــن البنـاءُ عليها وتطويرها ولأن السودان ينقصه التشـريع الشـامل لـذا عند وضع اي تشريع بترولي جديد يجب ان يُضمن هذا النوع من العقود بتفاصيل أكثر دقة، وفي كل الأحوال نرى انه من الـواجب الآن العكـوف علـى وضـع عقـد نمـوذجي يتضـمن تفاصيل وشروط مثل هذا النوع من العقود كما فعلت العديد من الدول مثل الاكوادور.
النوع الثـاني مـن أنـواع التعـاون تتمثـل فـي عقـد نـوع مـن الإتفاقيـات الثنائيـة وهـو مـا يعـرف بعقـود تنميـة المنـاطق المشتركة
The Joint Development Area

وهو نوع من الإتفاق الثنـائي بيـن دولـتين لا شـركتين لتنميـة منطقة مشتركة سواء تم إكتشاف موارد نفطيـة بهـا أم انـه من المحتمل ان توجد بها ثروات طبيعية لوجـود دلائـل قويـة على ذلك. وهذا العقد يختلف عن النـوع السـابق حيـث أنـه إتفاق ثنائي للتعاون بيـن دولـتين لتطـوير منطقـة مشـتركة أكثر منه عقد نفطي، كما أنه لا يتم بين شركات بترول كمـا قد في العقد الموحد. هذا النوع من العقود قد تمـت تجربتـه منذ ستينات القرن الماضي وقد أثبت نجـاحه فـي كـثير مـن الدول من حيث إختصار و إقتسام تكاليف البحث واسـتخراج النفط كما انه ساعد فـي حـل المشـاكل النزاعيـة كمـا بيـن استراليا وتيمور الشـرقية وكـذلك بيـن السـعودية والبحريـن والسعودية والكـويت فـي المنطقـة المحايـدة. السـودان لـه تجربته الخاصـة فـي هـذا المجـال، حيـث ان خلافـا نشـأ مـع السعودية فيما يخص التنقيب في البجر الاحمر حيـن اعلنـت السعودية فـي بدايـة السـبعينات أن حـدود مياهها الاقليميـة ستمتد الى 200 كلم بحري وعنـدما أعـترض السـودان فقـد تم تكوين لجنة مشتركة وتم التوقيع علي إتفاق بين البلدين للإسـتغلال المشـترك لـثروات البحـر الاحمـر فـي المنطقـة

المشتركة والتي وتبدأ من النقطة التي يصل فيها عمق البحر الى 1000متر من الجانبين (المادة 5 لاتفاقية السودان والسعودية 1974م) .وقع الاتفاقية عن الجانب السوداني وزير خارجيته أنذاك منصور خالد ورغم ان هذه الاتفاقية لم تُؤتـ أُكلها ولم تكن جادة ومنتجة لان أعباء تكاليف اللجنة المشتركة كانت تتحملها السعودية لوحدها مما جعل المبادرة تموت في المهد، الا ان التجربة في حد ذاتها جديرة بالتأمل والدراسة من أهل الشأن وخاصة ان السودان وقع اتفاق مع السعودية لاستغلال المعادن في نفس المنطقة في 19-5-2010م، وان كانت الإتفاقية الاخيرة "سرية" مما لا يتيح التعليق عليها ،و متعلقة فقط بمعادن غير البترول الا ان من المهم وضع الشروط التي تضمن مصلحة الوطن. هذا النوع من الاتفاقيات من الاهمية بمكان لانه يساعد في حل النزاع حول منطقة حلائب وما قاصدها من منطقة بحرية لازالت محتلة من قبل مصر منذ 1992م وبدون بوادر حل رغم الأنباء التي تذكر ان مصر مستمرة في إستغلال ثروات المنطقة المتنازع عليها. هذا النوع من الاتفاقيات الثنائية أيضا يمكن ان يستعمل في التعاون مع الجنوب في حالة الانفصال لانه هو الذي يضمن الاستغلال السلمي لموارد المنطقة المشتركة ويعطي إشارات تطمينية للشركات النفطية للاستثمار في منطقة هادئة لا نزاع عليها لان رأس المال جبان ويهرب من مناطق النزاعات والحروب و خاصة الإستثمار النفطي لانه هو الأكثر خطورة ومجاذفة. بالنسبة لما سُقناه من أمثلة اعلاه عن المناطق المشتركة فهي كلها مناطق ساحلية وبعيدة عن المناطق المأهولة بالسكان، مما يجعل التعاون في المناطق الحدودية بين الشمال والجنوب مختلفاً ويواجه الكثير من التحديات المختلفة، حيث ان المناطق الحدودية المشتركة والمراد تطويرها هي مناطق غير ساحلية بل هي مناطق إما زراعية او رعوية ومأهولة بالسكان (ماجاك دأقوت) وهذا

التواجد السكاني يجلب معه الكثير من المشاكل المتعلقة بقانون الأراضي وقوانين البيئة وحقوق الانسان. كما ان تعاوناً من هذا النوع يحتاج لدرجة من الشفافية والوضوح في الحسابات وشروط العقود والبعد عن الرشاوي والفساد المالي والإداري من الدولتين، كما انه يحتاج لدرجة من الثقة المتبادلة بين الطرفين حتي يتم تفادي ما حدث في تجربة دولتي "ساو تومي برنسيب ونيجيريا" والتي لم تحقق النتائج المرجوة نسبة للفساد وإنعدام الشفافية. وفي كل الاحوال فان تطوير التشريعات ووضع نماذج لتلك العقود والاتفاقيات والاستفادة من اخطاء الاخرين هي السبل الناجعة لوضع تشريعات منتجة وعقود مكتملة وخاصة ان تلك العقود والاتفاقيات قد أستُعملت كوسيلة لحل او منع النزاعات وكما انها قد تساعد في اطفاء اي نزاع مستقبلي محتمل مع الجنوب (اوقونجيووف).

ثانياً: البنية التحتية للبترول:

من الجدير بالملاحظة ان معظم البنية التحتية المتعلقة بالنفط توجد بالشمال، ورغم ان الجنوبيين ينظرون لذلك بتشكك منذ الثمانينات عندما استبدل نميري المقترح الأساسي ببناء مصفاة بانتيو ليحول المقترح لكوستي قبل أن يستقر على مد خط أنابيب لبورتسودان بديلاً للمصفاتين، والجنوبيون يعتبرونها سياسة"مقصودة" ومتبعة من حكومات الشمال، الا ان الحكومة في الشمال تعزي ذلك لإنعدام الامن في الجنوب أثناء الحرب التي امتدت الى 2005م. في كل الاحوال تواجد هذه البنيات يضاعف من اهمية ما ذهبنا اليه من أهمية التعاون بين الشمال والجنوب. الشمال يحتاج للجنوب للإستمرار في الحصول علي دخل من بترول الجنوب للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي وبالتالي السياسي الذي تحقق بنسبة ما بعد توقيع إتفاقية

السلام الشامل. من جهة أخرى فإن الجنوب، كدولة مقفولة بلا منفذ بحري، يجب ان تتعاون مع الشمال حيث ان كل البنية التحتية لتسويق النفط متواجدة بالشمال او علي الأقل أكثر تطوراً في الشمال كخطوط الأنابيب الناقلة للنفط- المصافي- موانئ التصدير – الطرق والمطارات- شركات الخدمات وكذلك فان الأيدي العاملة المدربة في مجال النفط كلها أيدي شمالية. وفي نفس الوقت فان عقوداً من الحرب جعلت الجنوب يفتقد لكل أنواع البني التحتية، في هذا الاطار وطالما ان البترول هو مصدر الدخل الوحيد للجنوب فانه من الصعب تصور بقاء الجنوب بدون مداخيل البترول ولا يستطيع الجنوب الحصول علي مداخيل من النفط من غير التعاون مع الشمال على الأقل في المدى المنظور. التعاون الشمالي- الجنوبي ليس مستحيلاً كما يتبدى في اللحظة الراهنة،عمليا فان التعاون الشمالي- الجنوبي قد بدأ في 2009م حينما أعلنت اللجنة القومية للبترول أنها قد وضعت الخرائط المطلوبة لعقود بترولية لبلوك اي أى والذي يغطي منطقة الجنوب-الغربي ويمر عبر الجناح للبلوكات 5أ و 5ب وس . كذلك فإن اللجنة القومية قد كونت لجنة مشتركة من ممثلي حكومتي الشمال والجنوب لمفاوضة شركتي (سوبيري ريسورسز و هتش اويل) الاسبانيتين (بزنس مونيتور). وفي هذا الخصوص من وجهة نظري فان نفس البترول الذي استعملته اميركا لإغراء الحركة لتوقيع نيفاشا لا أرى مانعاً من استعماله أيضاً كحافز سياسي وإقتصادي لشحذ همة التعاون الشمالي – الجنوبي ويمكن لتجربة اللجنة القومية ان تستمر اذا أُبعد البترول عن الاستعمال كوسيلة ضغط سياسية علي الطرف الاخر.

تماشيا مع ما سُقناه عاليا فإن منظمة قلوبال وتنس قد وضعت مقترح من خمسة نقاط ينادي بوضع إتفاقية جديدة

"بديلة" لإقتسام الثروة النفطية بعد 2011م. مقترح قلوبال وتنس يقوم علي ان الإتفاق الحالي سينتهي في 2011م فإذاً لا بد من وجود "إتفاق بديل" لإستمرار الطرفين في الحصول علي مداخيل مشابهة لما قبل 2011م وهو مقترح بسيط يقوم وينبني على أساس يمكن إختباره والتأكد منه وهو يقوم علي تعويض حكومة الشمال مادياً مقابل السماح لحكومة الجنوب باستعمال أنابيب النفط، اي ان تقوم حكومة الجنوب باستئجار أنابيب النفط لترحيل البترول للسوق العالمية وذلك مقابل مبلغ يتراوح بين 3-8 دولار للبرميل وقد أكدت قلوبال وتنس ان المبلغ المتحصل من هذا المقترح سوف لن تقل مداخيله للشمال عن مداخيل اتفاقية اقتسام الثروة المبرمة حسب إتفاقية نيفاشا. وقلوبال تقترح ان هذا النظام يجب ان يخضع لنظام مراقبة وشفافية يكشف عن شروط التعاقد ويخضع للتمحيص ولمراقبة مستقلة، كما يجب ان يتبنى آلية لفض النزاعات بين الطرفين وان يبدأ بمراجعة واعداد حساب للاتفاقيات الحالية. كما ان طريقة حساب الكميات المرحلة يجب الا تعتمد على الارقام المعطاة بواسطة الشركات، نسبة لإتهام الاخيرة باعطاء أرقام أقل مما تُنتج وعلى الطرفين في جانبي الأنبوب ان يحتفظا بسجلات دقيقة للبترول المُرحل عبر الأنابيب. البعض يراهن على ان الجنوب يمكنه ان يبني خط أنابيبه الخاص ولكن كل الدلائل تشير الى ان ذلك يحتاج علي الأقل لثلاث سنوات كما انه يحتاج الي 1.5 بليون دولار لبناء الخط المقترح بناءه من الجنوب الي "لامو" في كينيا وكثير من الخبراء يرون ان هذا الخط لن يكون مجد اقتصاديا للجنوب مقارنة بخط الشمال لتكلفته العالية المرهقة للدولة الوليدة، ولإعتراض جبال كلمنجارو خط سير الأنابيب مما يتطلب بناء عشر محطات "تقوية" ومن المؤكد أن الجنوب لن يستطيع البقاء بدون مداخيل نفطية او يوقف انتاجه حتى اكتمال بناء ذلك الخط.

من وجهة نظري فان مقترح قلوبال وتنس يمثل حلاً عادلاً وبراغماتياً وواقياً من نزاع بترولي متوقع يمكن ان يحدث بين الطرفين. ان هذا الإتفاق يجعل الطرفين يحسان بأهمية عدم الذهاب للحرب لأنهما سيشعُران بالفائدة التى جنياها من البترول والذي سيفقدانه بالرجوع للحرب، حيث انه اسوأ السيناريوهات للطرفين لأن الحرب سوف تؤثر على صناعة النفط حيث ان الشركات المنتجة سوف تضطر لايقاف عملياتها ، ذلك لان الحرب هذه المرة لن تكون كسابقاتها حيث انها ستطال الحقول والشركات وعمالها وقد يُستعمل فيها سلاح الطيران لقصف منصات الانتاج وصهاريج التخزين وخطوط الأنابيب والمصافي والحقول وتبعاتهما من الطرفين لمنع الطرف الاخر من الإستفادة من مداخيل البترول، لذا فإن الشركات ستكون مترددة في إستثمار المزيد من الأموال في منطقة حرب مما يؤثر على الصناعة النفطية في المديين القريب والبعيد وايقاف مداخيلها وتطورها. في نفس الوقت فان المنصرفات العسكرية ستأخذ النصيب الأكبر من المداخيل التي كان يجب ان توجه للتنمية. في هذا الاتجاه فان البنك الدولي توقع أن الخرطوم ستلجأ للحرب اذا توقعت انها ستُؤمن لها الحصول علي نسبة من حقول البترول، اما حكومة الجنوب فان لجؤها للحرب سيكون في حالة الدفاع عن حق تقرير المصير "الاستفتاء"...هل ستصدق نبوءة البنك الدولي ذلك ما ستكشف عنه الايام المقبلة.

المصادر:

1- Ng & Le Billon, Post-Conflict’ Oil Governance: Lessons from Angola, in Patey (ed), Oil Development in Africa: Lessons for Sudan after the Comprehensive Peace Agreement [DIIS, 2007:8]

2- M. D'Agoot, Energy Politics and the South Sudan Referendum: Anatomy of a Resource Curse (Middle East Policy, Vol. XVI, No. 4, Winter 2009)
3- <http://www.pca-cpa.org/showpage.asp?pag_id=1306>.
4- Sudan Tribune <http://www.sudantribune.com>.
5- P. Sullivan & N Nasrallah, Improving Natural Resources Management in Sudan (US Institute for Peace, June 2010) .
6- Global Witness, Fuelling Mistrust; the need for transparency in Sudan's Oil industry (Report 2009).
7- Ibrahim Elbadawi & others, Referendum, Response and Consequences for Sudan,[World Bank, July 2008].
8- A. Perry, Oil and gas deposits at international boundaries, (OGEL,Vol 5, April 2007) .
9- T. Daintith, Finders Keepers? How the Law of Capture Shaped the World Oil Industry, (1st, RFF Press, London, 2010) .
10- W. Onorato, Apportionment of an International Common Petroleum Deposit, 17 International Comparative Law Quarterly 85 (1968).
11- N. Macleod, 'Unitisation' in Gordon and Paterson (eds) , Oil and Gas Law –current Practice and Emerging Trends (Dundee University Press, 2007) .
12- P. Ogunjiofor, Managing Maritime Boundary Disputes Over the Continental Shelf in Oil and Gas, (OGEL,Vol 5, April 2007) .
http://www.sudanile.com/index.php?option=com_content&view=article&id=20997:------2011----------&catid=34:2008-05-19-17-14-27&Itemid=55

السودان يحفر 11 بئرا نفطية جديدة بتكلفة 166.5 مليون دولار

قالت وزارة النفط السودانية يوم الاربعاء إن السودان منح أربعة عقود قيمتها 166.5 مليون دولار لتركيب 11 حفارا جديدا في امتيازي بتردار رقم ثلاثة ورقم سبعة بمنطقة حوض ميلوت بجنوب شرق البلاد والذي ينتج خام مزيج دار الثقيل.

ويأمل السودان في زيادة انتاج بتردار وهي مشروع مشترك بين سي.ان.بي.سي وسينوبك الصينيتين وبتروناس الماليزية وثاني الاماراتية وذلك في اطار خطة تستهدف انتاج مليون برميل يوميا من الخام في غضون ثلاث سنوات ارتفاعا من حوالي 470 ألف برميل يوميا.

وقالت وزارة النفط السودانية في بيان أرسل الى رويترز يوم ان سور الصين العظيم للحفر التابعة لشركة سي.ان.بي.سي ستقوم بتركيب خمسة حفارات مقابل 75.5 مليون دولار.

وستقوم زد.بي.اي.بي التابعة لسينوبك بتركيب أربعة حفارات أخرى مقابل 63.3 مليون دولار. وستبني دينـدير بتروليوم وهي مشروع سوداني صيني مشترك ببناء حفار

اخر مقابل 12.1 مليون دولار في حين تقوم شركة خـدمات النفـط السـودانية بترونيـد ببنـاء حفـار مقابـل 15.6 مليـون دولار.

وقال البيان ان عقود الحفر مدتها عامان من فـبراير شـباط 2010.

ويتوقف طموح السودان لزيـادة الانتـاج بدرجـة كـبيرة علـى تحقيق اكتشافات جديدة وزيادة كفاءة استخراج النفـط مـن الحقول الحالية.

ويجاهد منتج النفط الجديد لاستخراج الخام في ظل عقوبات اقتصادية وتجارية تفرضها عليه الولايـات المتحـدة منـذ عـام 1997 اضافة الى تحـدي التضـاريس الـوعرة والمسـتنقعات بالنسبة للشركات العاملة في السودان ومعظمها اسيوية.

وتوتال الفرنسية هي الشركة الغربية الرئيسية الوحيدة التي لها حصة كبيرة في قطاع النفط السوداني لكنها تبدي تـرددا في بدء العمـل قبيـل اسـتفتاء وشـيك علـى انفصـال جنـوب السودان في التاسع من يناير كانون الثاني 2011.

ويقـع معظـم احتياطيـات النفـط السـودانية البالغـة سـتة مليارات برميل فـي الجنـوب وحـتى الان لـم يتفـق الشـمال والجنوب اللذان أنهيا عقودا من الحرب الاهليـة عنـدما وقعـا اتفاق سلام في 2005 على سـبل المضـي قـدما فـي انتـاج النفط بشكل مشترك بعد الاستفتاء.

ويعتقد معظم المحللين أن الجنوب سينفصل.

السودان يتملك 70 بالمئة من خط أنابيب النفط

قالت وسائل إعلام حكومية إن السودان توصل إلى اتفاق مع شركات نفطية ليتملك حصة 70 بالمئة في خط أنابيب يمتد من ثلاث مناطق من أغنى مناطقه النفطية، ما يبدد الغموض حول ملكية البنى التحتية.

وقالت وكالة الأنباء السودانية الرسمية، إن الاتفاق الذي تفاوضت عليه وزارة النفط السودانية يعطي حصة 30 بالمئة المتبقية في خط الأنابيب لشركات تعمل في المربعات 1 و2 و4، وهي (سي.إن.بي.سي الصينية، وأو.إن.جي.سي الهندية، وبتروناس الماليزية).

ولم يذكر التقرير تفاصيل عن حجم الحصص قبل الاتفاق أو قيمة كل منها.

ولم يتسن الحصول على تعليق من مسؤولي وزارة النفط أو من الشركات الثلاث.

ويأتي إعلان هذا الاتفاق في وقت حساس، حيث يتفاوض قادة شمال وجنوب السودان على توزيع الديون والأصول إذا انفصل الجنوب في الاستفتاء المقرر في يناير 2011.

وقالت روزي شارب المحللة النفطية من جماعة الضغط «غلوبل وتنس»، إن الحكومة السودانية لم تعلن تفاصيل الاتفاقات التي وقعتها بشأن الأنابيب التي تنقل نفطها الخام إلى البحر الأحمر، ما يؤدي إلى غموض يتعلق بملكيتها.

وتمارس «غلوبل وتنس» ضغوطاً منذ فترة طويلة على الخرطوم لتكون أكثر انفتاحاً، فيما يتعلق باتفاقاتها النفطية، وخصوصاً في الحسابات التي تستخدمها لتقاسم الإيرادات مع الجنوب المتمتع بحكم شبه ذاتي، وهو مصدر معظم النفط الخام في السودان.

وقالت شارب لـ«رويترز»، إنها سمعت من مصدر مطلع وجود خلافات بشأن موعد انتقال ملكية خط الأنابيب من الشركات الثلاث إلى الحكومة السودانية.

ووفقاً للتقارير، فإن الشركات النفطية وافقت على بناء خط الأنابيب في المربعات 1 و2 و4، ونقل الملكية إلى الحكومة السودانية في العام 2014، أو عندما تدفع الحكومة مبلغاً محدداً من رسوم الاستخدام، وقالت وكالة الأنباء السودانية، إن الاتفاق سيستمر حتى 2014، لكنها لم تذكر ماذا سيحدث بعد ذلك.

نبذة عن السودان وخلفيته السياسية

يعتبر السودان اكبر اقطار افريقيا .وله حدود مشتركة مع تسعة دول ، لقد تشكلت جغرافية السودان وتاريخه وثقافته بتلك الحدود ، كما تأثرت ايضا" بنهر النيل حيث يدخل النيل الابيض الاراضي السودانية من حدوده الجنوبية مع يوغندا

،فيما يدخل النيل الازرق عـن طريـق حـدوده الشـرقية مـن اثيوبيا .

الخرطوم عاصمة لحكومة الوحدة القومية ،وهي اكبر مدينـة بالقطر و يقدر عدد سكانها باكثر من اربعة ملاييـن مـواطن. ومن جهة اخرى تعتبر مدينـة جوبـا عاصـمة لحكومـة جنـوب السودان.

يعتـبر السـودان موطنـا لــ اثنيـن واربعيـن مليـون مـواطن يشـكلون عـدة مئـات مـن المجموعـات الاثنيـة والقبائـل والعشـائر وخليطـا مـن المسـلمين والمسـيحين والـديانات الافريقية والمعتقدات الروحانيه.

في حين ان متوسط العمر المتوقع هـو 56 عامـا للرجـال و 60 عاما للنساء ، فان 40% من سـكان السـودان هـم دون سن الخامسة عشرة عاما, وتعتبر نسبة الاميـة عاليـة خـارج المراكز الحضرية .

بدأ الاستكشاف المكثـف للبـترول فـي منتصـف السـبعينات والــذي مــن المتوقـع ان يغطـي كــل احتياجــات السـودان الاقتصادية بما في ذلك احتياجاته من الطاقة .

كما ان هنالك مؤشرات بوجود احتياطيات معتبرة من النفط والغاز الطبيعي في جنوب السودان وولايتي كردفان والبحــر الأحمر.

يمتد خط انابيب النفط لمسافة 1400 كيلومتر (840 ميــل) ويمر بجبـال النوبـة وولايـة الخرطـوم ليربـط حقـول النفـط

بمرفأ تصدير البترول ببورتسودان على ساحل البحر الأحمر. كان الوصـول الـى منـابع النفـط مصـدرا لنـزاع طويـل بيـن الشمال والجنوب على وجه التحديد. لقد ازدهر الاقتصـاد مـا بين عام 2000 والى منتصف عام 2008 بسبب زيادة انتـاج البترول وارتفاع اسعاره والانسياب العالي للاستثمار الـدولي المباشر.

تعتمد حكومتا الشمال والجنوب بصورة كبيره علـى عائـدات البترول ،وبالتالي فان الاقتصاد السوداني والخـدمات العامـة قد تأثرت كثيرا بالهبوط الحاد في اسعار النفـط بنهايـة عـام 2008 و 2009.

تظل مشاكل الري والنقـل مـن اكـبر القيـود علـى الاقتصـاد الزراعـي ليصـبح اكـثر فاعليـة وحيويـة.ان اعتمـاد معظـم السكان على الزراعة الإعاشية يعكس بان الـثروات لا تـوزع بصورة عادلة لدرجة ان 40% مـن السـكان يعيشـون تحـت خط الفقر (دولار واحد او 2.5جنيه سوداني في اليـوم) ان المستوى العالي للفقر يفسـر التنـافس الاقليمـي والمحلـي حول الموارد

يربط العديدون السودان بالحرب الاهليـة الـتي دامـت لاكـثر من عقدين بين الشمال والجنوب والتي انتهت بالتوقيع علـى اتفاقيـة السـلام الشـامل فـي عـام 2005. بينمـا انـدلعت نزاعات موازية في دارفور والاقليـم الشـرقي وبـالرغم مـن انه قد ابرمت اتفاقيتا سلام بخصوصهما الا ان تنفيذهما ظـل بطيئا وذا طبيعة محدودة.

نتيجـة لاتفاقيـة السـلام الشـامل فقـد تمـت صـياغة دسـتور انتقالي للفـترة 2005-2011 والـذي يعـرف السـودان بـانه جمهورية فدرالية تقودهـا رئاسـة مشـتركة وتحكـم بحكومـة

الوحـدة الوطنيـة وبسياسـات يشـكلها المجلـس التشـريعي الوطني .

منح جنوب السودان ووفقا لاتفاقيـة السـلام الشـامل حكمـاً ذاتيـا محـددا" وخـول لـه تكـوين حكومـة جنـوب السـودان ومجلـس تشـريعي بالاضـافة الـى حكومـات علـى مسـتوى الولايات. لقد ظل الرئيس الحالي لجمهورية السـودان عمـر البشـير فـي الحكـم منـذ عـام 1989،ونـائبه الأول سـلفاكير والذي يشغل ايضـا" رئاسـة حكومـة جنـوب السـودان بينمـا يشغل علي عثمان محمد طه منصب نائب رئيس الجمهورية .

لقد انيطت السلطة التشريعية بالحكومة ومجلسي البرلمان وهما المجلس الوطني (450 مقعد) ومجلس الولايـات (50 مقعـد) ويشـكل المجلسـان المجلـس التشـريعي الـوطني . الهيئة القضائية هيئة مستقلة وتحكمها المحكمة الدستورية.

تشتمل الانتخابـات العامـة والـتي سـتعقد فـي ابريـل 2010 علـى الانتخابـات الرئاسـية والتشـريعية والانتخابـات علـى مستوى الولايات. لقد تاخرت تلك الانتخابـات لفـترة سـنتين تقريبـا بـالرغم مـن انهـا تعتـبر معلمـا" رئيسـيا" مـن معـالم اتفاقية السلام الشامل.

جندي من جنود الخوذ الزرقـاء يحـرس منطقـة الحـدود فـي أبيي

بينما تُصور منطقة أبيي عادةً على أنها غنية بـالنفط، كشـف تقرير أصدرته مجموعـة الأزمـات الدوليـة مـؤخرا أن حقـول

البترول في "أبيي" قد تنضب بحلول عام 2011م على أحسن تقدير، وأن نسبة النفط المنتج من حقول المنطقة يشكل نسبة ضئيلة من الإنتاج الإجمالي للنفط السوداني حيث يتركز غالبية الإنتاج في ولاية الوحدة الغنية بحقول النفط إلى جانب بعض الحقول الموجودة في مناطق داخل حدود الشمال.

وبينما تصور منطقة أبيي على أنها غنية بالنفط، يكشف تقرير أصدرته مجموعة الأزمات الدولية أن حقول البترول في "أبيي" قد تنضب بحلول عام 2011م على أحسن تقدير، وأن نسبة النفط المنتج من حقول المنطقة يشكل نسبة ضئيلة من الإنتاج الإجمالي للنفط السوداني حيث يتركز غالبية الإنتاج في ولاية الوحدة الغنية بحقول النفط إلى جانب بعض الحقول الموجودة في مناطق داخل حدود الشمال.

وحسب الأرقام المتداولة فإن ثلثي النفط السوداني المستغل ينتج من أبيي. غير أن خبراء آخرين يقللون بشدة من أهمية نفط أبيي، ويرون أن منطقة أبيي مرشحة لأن تواجه مشكلة فنية خطيرة، بسبب تسرب المياه إلى حقول النفط الذي يفوق عدده مائة حقل، وهناك من يتنبأ بأن النفط في أبيي قد ينضب بعد ثلاثة أعوام من الآن، ويشيرون في هذا الخصوص إلى حدوث تراجع في حجم الإنتاج في المنطقة منذ عام 2006 مقارنة بمواقع الإنتاج الأخرى في السودان. ويقدر الخبراء أن حجم الاحتياطي في أبيي نحو 200 مليون برميل وأنه في تراجع مستمر.

وفي معرض حديث لقناة الجزيرة الفضائية قال الكاتب الصحفي والخبير بشؤون المنطقة محجوب محمد صالح إن الجنوب سيكسب نحو (4 ــ 6) كلم مقابل (10) كلم

للشمال من حقول أبيي وهى المناطق الغنية بالنفط وأبرزها حقل "هجليج"، غير أنه قال إن (الأرض) ظلت مطلباً أساسيا "للجنوبيين" يفوق أهمية البترول، واستدل بالتمسك بها منذ اتفاقية اديس ابابا للسلام عام 1972م، فيما أشار وزير المالية السابق عبد الرحيم حمدي إلى تقرير أعده خبراء البنك الدولي أثناء التفاوض حول بروتوكول الثروة في اتفاقية السلام يرجح نضوب النفط في أبيي بحلول 2016م.

كما أن هنالك نقطة أخرى تستبعد موضوع الخلاف على النفط من الأذهان، وهي اهتمام سكان المنطقة بموضوع ترسيم الحدود اكثر من اهتمامهم بموضوع النفط، إذ أن المسيرية عرب رحل ينتقلون معظم شهور السنة شمالا وجنوبا من "بحر العرب" وليس لديهم قرى مستقرة مثل الدينكا الذين يعملون أساسا بالزراعة، ويعتقد "المسيرية" أن أسلوب معيشتهم القائم على الترحال ينبغي ألا يسلبهم حقهم في ملكية أراضيهم التي عاشوا فيها مئات السنين.

وهنالك وجهات نظر متباعدة بشكل كبير بين شريكي اتفاقية السلام السودانية "الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني" حول تفسير قرار هيئة تحيكم دولية خاص بترسيم حدود المنطقة صدر في العام الماضي من محكمة في لاهاي، كما أن خلافات الشريكين بشأن من يحق لهم التصويت في الاستفتاء يرجح تأجيله حسب آخر تسريبات نشرت في صحافة الخرطوم.

ويُعد النزاع حول المنطقة واحد من المسببات الرئيسية التي تقف عائقا أمام إجراء عملية الاستفتاء على حق تقرير مصير جنوب السودان وفقا لما نصت عليها اتفاقية سلام موقعة في عام 2005م ، والتي نصت أيضا على استفتاء

سكان منطقة ابيي لتحديد مستقبل تبعية المنطقة للشمال أو للجنوب.

وبين يدي الاستفتاء المقرر بشأن تبعيتها للجنوب أو بقائها ضمن الشمال، يزداد الخلاف في أبيي بين القبليتين الرئيسيتين بالمنطقة قبيلة دينكا نقوك الجنوبية وقبيلة المسيرية العربية بشأن من يحق له التصويت، وكل من الفريقين يدعي أحقيته التاريخية بالمنطقة وبالتالي هو من يحق له الإدلاء بصوته ويصف الآخرين بالغرباء أو الضيوف.

وقد منح قانون الاستفتاء الخاص بأبيي حق التصويت لقبائل دينكا نقوك إضافة للسودانيين الآخرين المقيمين بالمنطقة، وقد رفضت قبيلة المسيرية القانون لأنه لم يشر إليها صراحة، في حين تقول الحركة الشعبية لتحرير السودان إن التصويت في الاستفتاء لا يشمل المسيرية لأنهم ليسوا مقيمين إقامة دائمة.

اما القضية المرشحة بقوة لكي تكون مصدر خلاف في المنطقة هي قضية المياه، فالمراقبون يخشون من اشتعال صراع حول المياه بين القبائل الرعوية في الجنوب والشمال، خصوصا مع الاحتياجات المائية المتوقعة لجنوب السودان في حال اختار الجنوبيين الانفصال، ومع الصعوبات الكبيرة التي تواجه ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب.

وفي أبيي مخزون كبير من المياه الجوفية، وتقول الدراسات إن حجم الثروة الحيوانية من بقر وضأن وماعز في المنطقة يقدر بالملايين، وبها أراض زراعية شاسعة بكر صالحة للزراعة، كما أن بها غابات كثيفة تُزرع فيها أشجار الصمغ العربي وصمغ الطلح.

ويمر بمنطقة أبيي "بحر العرب"، وهو نهر منحدر من الغرب إلى الشرق ليغذي نهر النيل، وهو نهـر دائـم، ويعتـبر مصـدر المياه الرئيسي لسـكان المنطقـة خاصـة أن أغلبهـم يربـون الماشية. كما توجد أنهار صغيرة أخـرى تُتخـذ مصـادر للميـاه في فصل الصيف غير الممطر.

ويمتهـن سـكان أبيـي الرعـي والزراعـة، وتشـهد مـا يعـرف برحلات البقارة في السودان، حيث يتجهون إلى الجنوب في الصيف، حيـث تشـح الميـاه فـي الشـمال، ثـم يعـودون فـي الرحلة ذاتها إلى الشمال حين تبدأ الأمطار في الهطول فـي الشمال.

وترفض قبيلة دينكا نقوك المقيمة قـرب النهـر طـوال العـام تسمية النهر ببحر العرب فهم يسمونه نهر كيـر ويقولـون إن أبيـي وحقولهـا النقطيـة ملكهـم وحـدهم ويعـدون المسـيرية ضيوفا في هذه المنطقة.

وتخللت العلاقة بين الطرفين منـذ عشـرات السـنين حـالات مـن التـوتر فـي بعـض الأحيـان والهـدوء فـي أحيـان أخـرى، بسبب التنافس على الرعي والموارد الطبيعية في المنطقة، غيـر أن الصـراع بيـن القبيلـتين اتخـذ بعـدا جديـدا شـكلته حسابات السياسـة لتتحـول طبيعـة المشـاكل فـي المنطقـة والتي كانت غالبا تخضع لقـانون القبيلـة، إلـى صـراع مسـلح يزيد من اشتعاله محاصصة شريكي اتفاقية السلام.

ويعتقد الـدكتور سـلمان محمـد احمـد سـلمان خـبير قـوانين وسياسات المياه أن النـزاع حـول منطقـة ابيـي هـو "صـراع حول المياه" وليس بسبب النفط كما يقال، واوضـح إن بحـر العرب سيظل الحد الفاصل بين إقليم دارفور والجنوب وبين الجنوب وإقليم كردفان، إذ أن المنطقة التي ستتبع للجنــوب

بعد الاستفتاء في حال "الانفصال" بها رافدين أساسيين لبحر العرب هما "الرقبة الزرقاء" و"رقبة الشيل"، مشيرا إلى إن إقليم كردفان الذي تقع ابيي في جزء منه سينتهي دوره كمجاور للنيل ولن يتبق من أجزاءه غير 22 كيلو متر فقط مجاورة لنهر النيل.

ولمواجهة هذه الأزمة، يقترح خبير سياسات المياه الدكتور سلمان أن تُضمن قضية المياه في قانون الاستفتاء، مثل قضايا "الجنسية، والحدود، والديون الخارجية، والاصول"، لكنه قال إن القانون لن يحل تداعيات الانفصال بشان قضية المياه، وقال إن التحديات سياسية واقتصادية واجتماعية ومناخية وبيئية تواجهها المنطقة والبلاد، داعيا إلى ضرورة التعاون الكامل بين دول الحوض والتركيز على تقاسم المنافع بدلا عن المياه، معتبرا أن ذلك هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق الاستفادة القصوى من نهر النيل وزيادة وحماية موارده، ونادى بإشراك المواطنين في كل ما يتعلق بقضية المياه، وان تلعب جهات وطنية او دولية محايدة دور الوسيط في معادلة تقاسم المياه بين قبيلتي "دينكا نقوك" و"المسيرية" على أساس توضيح المنافع المشتركة وليس على أساس "المحاصصة".

4-منطقة أبيي

ما هي قضية أبيي؟

اتخذ الخبراء القانونيون في لاهاي في 22 تموز 2009، قراراً ملزماً يتم بموجبه ترسيم حدود منطقة أبيي الغنية بالنفط والمرعى. وشكل هذا القرار حكماً في النزاع بين حكومة الشمال وحكومة الجنوب الذي ظل يهدد وضع السلام الهش في البلاد. ويلقي الموجز التالي الضوء على خلفية القرار التحكيمي للمحكمة.

النفط مشكلة

أبيي منطقة غنية بالنفط على الحدود بين شمال وجنوب السودان تمتد داخل ولايتي غرب كردفان وشمال بحر الغزال. وكان من المقرر منذ عام 2005 أن تخضع المنطقة للحكم المشترك من طرف الجهتين الحاكمتين في شمال وجنوب السودان. وخلال الحرب الأهلية التي مزقت البلاد خلال الفترة بين 1983 و2005، لجأ الطرفان إلى استعمال السكان المحليين للقتال بديلاً عنهم.

بروتوكول أبيي

هو فصل من اتفاق السلام الشامل لعام 2005 الذي ينص على إجراء استفتاء عام 2011 تقرر بموجبه أبيي الالتحاق إما بالشمال أو بالجنوب، وإقرار الإدارة المشتركة إلى ذلك

الحين. كما يحدد البروتوكول كيفية تقاسم العائدات النفطية للمنطقة بين حكومة الوحدة الوطنية بالشمال وحكومة جنوب السودان بالإضافة إلى تأكيده حقوق الرعي بالنسبة لرعاة المسيرية الذين يعيشون في شمال أبيي. كما قام البروتوكول بتكليف مفوضية ترسيم حدود أبيي "بتحديد وترسيم" المنطقة التي يتنازع على حدودها كل من الشمال والجنوب.
ويوضح الفصل الرابع من اتفاق السلام الشامل أن الأشخاص الذين يعيشون بشكل دائم في أبيي هم من قبيلة نجوك المنتمين إلى مجموعة الدينكا العرقية. أما المجتمعات العربية، بما فيها المسيرية، فهي عادة ما تتنقل مع مواشيها عبر المنطقة في مواسم معينة بحثاً عن المرعى والمياه والتجارة. وهذا يعني أن الطائفتين عادة ما تتواجهان وقد أدى ذلك إلى دخولهما في اشتباكات في الماضي.

محكمة التحكيم الدائمة

توصل حكم المفوضية "النهائي والملزم"، الصادر في تموز 2005، إلى أن أبيي أكبر بكثير مما كانت تدعيه حكومة الشمال. وتأتي أهمية حجم أبيي من منطلق تأثيره على كمية النفط المخصص لها، بالإضافة إلى توقع تصويت سكان منطقة أبيي خلال الاستفتاء المقرر لعام 2011 على الانضمام إلى جنوب السودان. وقد رفضت حكومة الوحدة الوطنية هذا الحكم بدعوى أن المفوضية قد تجاوزت حدود ولايتها.
وقد اتفق الجانبان على أن محكمة تحكيم خاصة بأبيي داخل محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي هي التي يجب أن تقرر ما إذا كان هذا القول صحيحاً وبالتالي إذا ما كانت صلاحيات المفوضية لا تزال سارية المفعول. واتفقا كذلك على أنه إذا

تبين للمحكمة أن المفوضية قد تجاوزت حدود ولايتها فينبغي أن تتخذ المحكمة قراراً جديداً بشأن حدود أبيي على أساس المعلومات المقدمة من الطرفين.

نزاع وتوتّر

لقد تضمن اتفاق السلام الموقع بأديس أبابا عام 1972، والذي أنهى الحرب الأهلية الأولى (1956-1972)، أحكاماً لإجراء استفتاء بين الدينكا نجوك في أبيي حول انضمامهم أو عدم انضمامهم إلى المنطقة الجنوبية التي كانت آنذاك تتمتع بحكم شبة ذاتي. وقد أدى الفشل في تنفيذ هذه الأحكام إلى إعادة اشتعال الحرب الأهلية في أوائل الثمانينيات.

وقد ظلت المنطقة تشكل بؤرة توتر منذ التوقيع على اتفاق السلام الشامل. ففي أيار 2008، تسببت المواجهات في تشريد عشرات الآلاف من الأشخاص في مدينة أبيي في حين اشتعلت النيران في المدينة. ومن المتوقع أن يؤدي الفشل في تنفيذ بروتوكول أبيي على النحو الصحيح ليس فقط إلى تفاقم الصراع بين المجتمعات المحلية، وإنما أيضاً إلى تزايد توتر العلاقات بين الخرطوم وحكومة جنوب السودان.

وتقع أبيي على خط الصدع العرقي في السودان، إذ أنها تلخص الانقسام الثقافي وتباين سبل كسب العيش في البلاد. ولكنها أيضاً قد تقدم، في أحسن أحوالها، مثالاً على العيش السلمي المتبادل بين المجتمعات المحلية. وتشكل أبيي معقلاً رئيسياً لأقوى جماعة عرقية في الجنوب، وهي جماعة الدينكا. كما أنها وإن كانت لا تحوي سوى أقل من ربع الإنتاج النفطي الحالي في البلاد إلا أنها تشكل في

الـوقت نفسـه أكـبر احتيـاطي قـد تطـالب بقيـة السـودان بالتحكم فيه.

محافظة أبيي، ولاية غرب كردفان، السودان.

أبيـي Abyei هـ ي بلـ دة ومحافظـة فـي جنـوب كردفـان, السـودان, وتعتـبر جسـراً بيـن شـمال السـودان وجنـوبه. بروتوكـول حـل صـراع أبيـي فـي معاهـدة السـلام الشـامل (إ.س.ش. CPA) التي أنهت في 2005 تحددها، على عكس حدود المنطقة، بأنها "منطقة قبائل دينكا نگوك التسعة التي حُـوِّلت إلـى كردفـان فـي 1905".[1] الفشـل فـي تطـبيق بروتوكول أبيي ذُكِر على أنه عامل رئيسي في ازدياد التـوتر بين الموقعين على إ.س.ش. CPA.

التاريخ

منذ القرن الثامن عشر على الأقل، أبيي كان يسكنها دينكا نگوك, وهم أقارب دينكا جنوب السودان. وكان يحدهم من الشمال والشمال الغربي أراضي المسيرية، وهم شعب بدوي رحال يرعى ماشيته في أنحاء أبيي في دورة حولية (سنوية). السجلات من هذا الوقت توضح أن شعبي دينكا نگوك والمسيرية تمتعا بعلاقات ودية. وعند تأسيس السودان المصري الإنجليزي، كان المسيرية في إقليم كردفان (المعتبر جزء من "الشمال")، بينما كان دينكا نگوك مقيمين في بحر الغزال (التي تعتبر "جنوبية"). إلا أنه في عام 1905، ضم البريطانيون قبائل دينكا نگوك التسعة إلى كردفان.

بدأ الشعبان في اتخاذ مسارات مختلفة مع اندلاع الحرب الأهلية السودانية الأولى (1956-1972), وخصوصاً بعد مذبحة 1965 التي قُتِل فيها 72 شخصاً من الدينكا نگوك في بلدة بابانوسا المسيرية. وبذلك انجذبت الدينكا نگوك إلى صف أنيانيا, بينما كان المسيرية هم المقضلون لدى حكومة الخرطوم وأصبحوا مرتبطين بشدة بالشمال. اتفاقية أديس أبابا عام 1972 التي أنهت الحرب تضمنت فقرة نصت على اجراء استفتاء ليتيح لأبيي الاختيار بين البقاء في الشمال أم الانضمام إلى الجنوب المستقل ذاتياً. إلا أن هذا الاستفتاء لم يحدث وأدت الهجمات المستمرة على الدينكا نگوك إلى خلق وحدة من الدينكا نگوك تمرد أنيانيا 2 الصغير, الذي بدأ في أعالي النيل في 1975. اكتشاف النفط في المنطقة, ضمن عدد من المناطق الحدودية بين الشمال والجنوب, أدى بالرئيس جعفر نميري لأن يطرح عدة مبادرات لإعادة تقسيم المناطق الثرية بالنفط ليضمها إلى إدارة الشمال.

وحدة الدينكا نگوك في أنيانيا 2 شكلت أحد أسس حركة التمرد في بداية الحرب الأهلية الثانية في 1983. وقد انضم العديد من الدينكا نگوك إلى المتمردين بمجرد اندلاع الحرب الأهلية. وربما بسبب دخولهم المبكر في الحرب, فالعديد من الدينكا نگوك صعدوا إلى مناصب قيادية في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA), ليصبحوا على صلة وثيقة مع جون گرنگ. وعلى النقيض, فقد انضمت القبائل المسيرية في المعارك إلى جانب الحكومة في منتصف الثمانينات. فشكلوا وحدات خط أمامي وكذلك مرحلين, وهم مهاجمين يركبون سيارات ليهاجموا القرى الجنوبية للنهب وأخذ العبيد كما يدعي الدينكا نگوك.

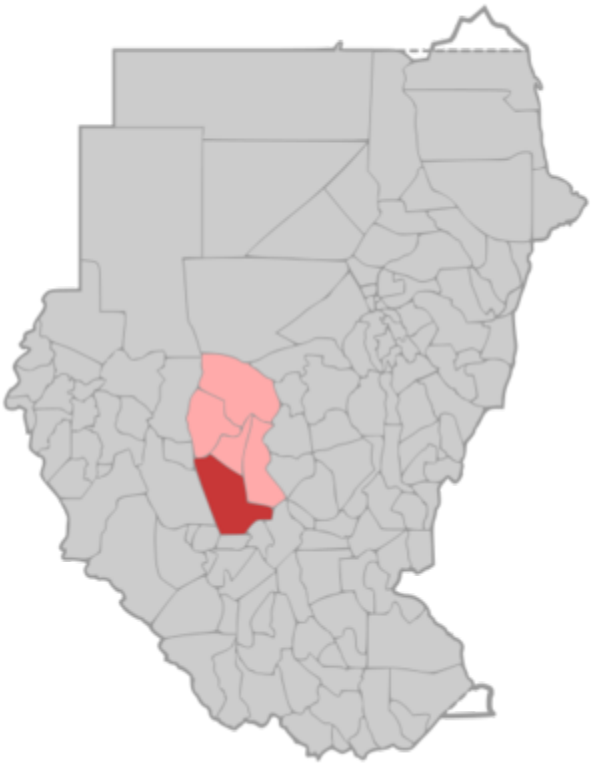

احتياطيات النفط وانتاجه

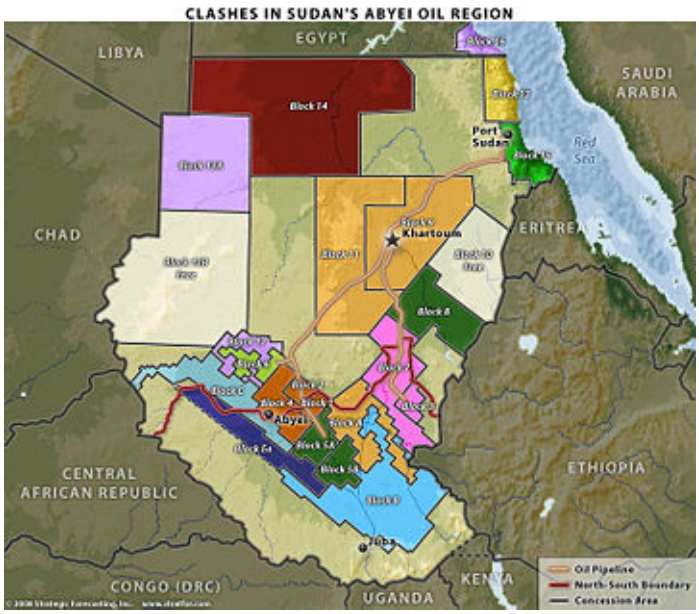

خريطة توضح حقول النفط في منطقة أبيي، السودان

تقع أبيي داخل حوض مُـقلـَد, وهو rift basin كبير يحتوي عدداً من تراكمات الهيدروكربون. وقد تم التنقيب عن النفط في السودان في عقدي 1970 و 1980. وحدثت فترة استثمارات ملحوظة في صناعة النفط في عقد 1990 وأبيي أصبحت هدفاً لتلك الاستثمارات. وبحلول 2003 أصبحت أبيي تساهم بأكثر من ربع إجمالي انتاج السودان من النفط الخام. تناقص حجم الانتاج منذ ذلك الحين وتفيد التقارير بأن احتياطيات أبيي قاربت على النضوب. ويمتد خط أنابيب النفط, أنبوب نفط النيل العظيم، عبر منطقة أبيي من حقول النفط في الهگليگ والوحدة إلى بور سودان على البحر الأحمر عبر الخرطوم. خط الأنابيب حيوي لتصدير نفط السودان الذي ازدهر منذ بدأ عمل خط الأنابيب في 1999.[5][6]

بروتوكول أبيي في إتفاقية السلام الشامل

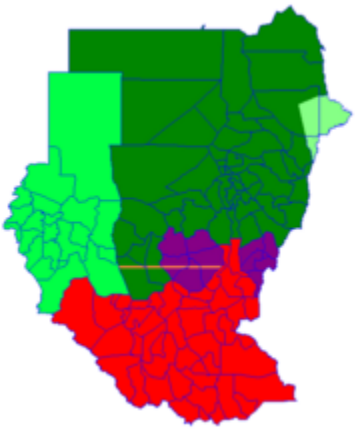

شمال السودان دارفور الحبهة الشرقية.
مساحة العمليات يوليو 2006 جنوب السودان
حدود أبيي عند 10°22'30"ش كما قررته لجنة حدود أبيي
جبال النوبا والنيل الأزرق *أبيي جبال النوبا والنيل الأزرق سيجروا استفتاءً في 2011 لتقرير إذا ما ودوا الإنضمام لجنوب السودان.*

وضع أبيي كان أحد أكثر النقاط جدلاً في مفازضات إتفاقية السلام الشامل. البروتوكول الأول, بروتوكول مشاكوس 2002, حدد جنوب السودان بأنه المنطقة المسماة كذلك لدى إستقلال السودان في 1956. وبذلك فقد استبعدت المعاقل القوية لل SPLA في أبيي وجبال النوبا والنيل الأزرق, والمعروفة جمعاً أثناء المفاوضات باسم المناطق الثلاث. على مدى سنوات حاول الجيش الشعبي لتحرير السودان ضم المنطقة للجنوب عسكرياً وسياسياً. إلا أن حكومة الخرطوم دفعت بأن بروتوكول مشاكوس كان صريحاً في ذكر أن حدود المناطق الثلاث المكونة لأبيي تقع ضمن شمال السودان.

أبيي والانفصال.. أين الطريق؟

منى عبد الفتاح

جدلية ملكية أبيي
التعايش السلمي في مهب الريح
محاولة الخروج من لعنة النفط
ورقة الشريكين غير الرابحة

هرع الخبراء المعنيون، في هذه الأيام القليلة المتبقية على استفتاء تقرير مصير جنوب السودان والاستفتاء الخاص بمنطقة أبيي المتنازع عليها، يستنطقون التاريخ لرسم خريطة واقعية قد تقترب من الحقيقة.

غير أن اللجوء إلى هذا التاريخ والقرب منه لا يشفع للنتيجة نسبة لقصور تاريخ منطقة أبيي في إكمال ما عجز عنه الحاضر، ولا يلهمها بالتالي صورة مكتملة تحل معضلة استعصى حلها على الجميع.

فمن نيفاشا إلى لجنة الخبراء بتفويضها الممنوح لها بموجب اتفاقية السلام الشامل في نيفاشا الموقعة بين الحكومة السودانية والمتمردين الجنوبيين عام 2005م، إلى لاهاي إلى أديس أبابا، رضي البعض عن الاتفاق الأول ولم ينفذوه، وتراضوا على قرار تحكيم لاهاي ولم يتواضعوا على الالتزام به، وفشلوا أخيرا في تقريب وجهات النظر بخصوص المقترحات المقدمة في أديس أبابا ولم يتمكنوا، على أقل

تقدير، من إصدار بيان مشترك يوضح حجم الجهود المبذولة، أو ما تم من اتفاق أو اختلاف حول منطقة أبيي الغنية بالنفط.

وبهذا، يعد الاختلاف بين الشريكين (المؤتمر الوطني والحركة الشعبية) مؤشرا خطيرا على وجود معضلة رئيسة تقف في وجه الاستفتاء على انفصال جنوب السودان، والاستفتاء الموازي بشأن تقرير ضم أبيي إلى الشمال أو الجنوب في يناير/كانون الثاني 2011م، بموجب اتفاقية السلام الشامل، التي أنهت عقودا من الحرب الأهلية في السودان.

جدلية ملكية أبيي
"
رغم أن اتفاقية السلام الشامل أنهت أكثر من عقدين من الحرب الأهلية بين شمال السودان وجنوبه فإنها تركت قضية أبيي دون حسم مما يفتح باب التأويلات واسعا لحرب قادمة إن لم تحل قبل الاستفتاء القادم
"
ما لم ينتبه له العالم في معضلة أبيي هو ظهور لاعبين آخرين غير الحكومة المركزية وحكومة الجنوب. ويتمثل هؤلاء اللاعبون في مواطني قبيلتي المسيرية الشمالية وقبيلة دينكا نقوك الجنوبية، وتداخلهما الذي لا ينفصم في هذه المنطقة المتنازع عليها.

لذا، كان هذا هو الوقت الذي تجدد فيه السؤال الجدلي التاريخي حول أحقية القبيلتين: هل وصل دينكا نقوك أولا أم المسيرية إلى منطقة أبيي؟ وهل أسبقية الوصول تحسم النزاع الدائر حول ملكية المنطقة؟ سؤالان يطرحهما

مفكـرون وسياسـيون بعـد فشـل كـل جـولات المفاوضـات، وآخرها مفاوضات أديس أبابا، التي تقدم ذكرها.

ورغم أن اتفاقية السلام الشامل أنهت أكثر من عقـدين مـن الحـرب الأهليـة بيـن شـمال السـودان وجنـوبه فإنهـا تركـت قضية أبيي، وتحديد وترسيم حـدود منطقـة مشـيخات دينكـا نقوك التسـع، دون حسـم ممـا يفتـح بـاب التـأويلات واسـعا لحرب قادمة إن لم تحل قبل الاستفتاء القادم.

وهناك روايتان مختلفتان، وفي الروايتين جدل كثير لا ينقطع، فالمسيرية يرون أنهم انتقلوا في مطلع القرن الثامن عشـر بسـبب الجفـاف إلـى بحـر العـرب واسـتقروا هنـاك، وأن المناطق الواقعـة جنـوب بحـر العـرب تابعـة لهـم منـذ عـدة قرون وأن دينكا نقوك قادمون جدد.

بينما يستند دينكا نقوك على رواية الرحالة براون، التي أشار إليها في مذكراته، وقال فيهـا إنـه عنـدما زار المنطقـة عـام 1798م وجـد مجموعـة مـن الـدينكا تسـكن فـي المنـاطق المتاخمة لبحر العرب، ويدعمونها بقـولهم إنهـم فـي الأصـل كانوا يسكنون على ضفاف نهر الـزراف، ولكـن بعـد فيضـان النهر وهجوم النوير علـى قـبيلتهم قـدموا إلـى منـاطق بحـر العرب وسكنوها قبل المسيرية.

ولم يستطع الخبراء دحض أو دعم أي من الروايتين، لأن كل نقطة تصلح للبحث والاستقصاء. ولكن العقبة التي تقف فـي وجه هذه الاستقصاءات هو شح الوثائق، وعدم وجود خرائط تبين ملامح المنطقـة فـي العـام 1905م، وهـو العـام الـذي شـهد تعايشـا سـلميا بيـن دينكـا نقـوك والمسـيرية ضـمن للطرفين حق المرعى، وهو نفـس العـام الـذي أحيلـت فيـه مشيخات دينكا نقوك التسع إلى إقليم كردفان.

ففي هذه المنطقة، التي تمازجت فيها القبائل والأعراق لقرون من الزمان، وتأخذ موقع الخاصرة من السودان في منطقة غير محددة جغرافيا، تتقاسم قبيلة دينكا نقوك وقبيلة المسيرية النشاطات الاقتصادية المختلفة والتي يغلب عليها الرعي.

كما تتشارك فيها إدارة شمالية جنوبية، قبل أن يتحدد مصيرها عند الاستفتاء في يناير/كانون الثاني 2011م، وإلى أي من الشمال أو الجنوب ستتبع المنطقة. ورغم أن عدم الاستقرار لازم المنطقة زمنا طويلا فإن حمى النفط المكتشف حديثا أججت أوار الاشتعال، فطفت قضية أبيي على السطح. ولم يشفع التمازج والتصاهر للطرفين أن اتفقا على التشارك في المصالح الاقتصادية، التي سيست مؤخرا.

فعدة قبائل أكبرها قبيلة المسيرية ذات الأصول العربية في منطقتي كردفان ودارفور من جهة وقبيلة دينكا نقوك أحد فروع قبيلة الدينكا التي تنتمي إلى الجنوب من جهة أخرى، تطالب كل منهما الأخرى بعدم تجاوز حدود الرعي والكسب المتعارف عليه أهليا إلى أن يتم التوصل إلى قرار نهائي يحسم القضية.

التعايش السلمي في مهب الريح
لقد كانت منطقة أبيي، التي لم يخل تاريخها من نزاع دام، كما أسلفنا، تمثل في الوقت نفسه نموذجا للتعايش السلمي والتنوع الإثني في فردوس الوحدة. وكان ذلك ما أجمع عليه المختصون، وراهنوا عليه، إبان التحكيم الدولي في القضية، معتمدين في ذلك على الصور المثالية للتعايش السلمي التاريخي بين الدينكا والمسيرية.

"
الخشية أن تمتد صراعات أبيي إلى إقليمي كردفان ودارفور غربا فيما يبدو من استقواء المسيرية بحزب المؤتمر الوطني الحاكم، وأن تمتد كذلك جنوبا فيما هو باد من استقواء دينكا نقوك بالحركة الشعبية
"
ولكن بعد قرار التحكيم تم التركيز، من كل الجهات، على الجانب السياسي وإغفال جوانب التمازج الثقافي والاجتماعي وما يجمع بين الطرفين من نشاط اقتصادي متمثلا في الرعي، فضلا عن إقصاء الإدارة الأهلية وتبني النخب المثقفة من أبناء القبيلتين للقضية، أصبحت قضية الحقوق مغلفة سياسيا. وكل هذه الأسباب ساهمت في تعقيد عملية ترسيم الحدود وغياب فضيلة التسامي فوق خلافات الشريكين، بل تصعيد هذه الخلافات واستدعاء العنف إلى منطقة أبيي.

والخشية من أن تمتد صراعات أبيي إلى إقليمي كردفان ودارفور غربا فيما يبدو من استقواء المسيرية بحزب المؤتمر الوطني الحاكم، وأن تمتد كذلك جنوبا فيما هو باد من استقواء دينكا نقوك بالحركة الشعبية، الحزب الشريك في الحكم المركزي، والحاكم لجنوب السودان.

ويحدث هذا رغم أن بروتوكول أبيي الموقع بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان، في إطار اتفاقية السلام الشامل عام 2005م، قد جاء في أهم مبادئه في الاتفاق حول أبيي: "إن أبيي تمثل جسرا بين الشمال والجنوب يربط مواطني شطري البلاد، وتعرف المنطقة على أنها منطقة زعامات دينكا نقوك التسع التي نزحت إلى كردفان عام 1905م".

كما نص على أنه "لدى توقيع اتفاقية السلام ستعطى أبيي وضعية إدارية خاصة، ويجري سكان أبيي اقتراعا منفصلا متزامنا مع إجراء استفتاء جنوب السودان يضمن لسكان أبيي خيارات محددة بصرف النظر عن نتائج استفتاء جنوب السودان.

والخيارات هي أن تحتفظ أبيي بوضعيتها الإدارية الخاصة في الشمال، وأن تكون أبيي جزءا من بحر الغزال". أما قرار تحكيم لاهاي فقد أقر بأن "لجنة خبراء ترسيم حدود منطقة أبيي السودانية المتنازع عليها بين الحكومة المركزية في الشمال وحركة التحرير الشعبية المعارضة في الجنوب، تجاوزوا تفويضهم في الحدود الشرقية والغربية للمنطقة، ولم تتجاوز اللجنة التفويض بشأن حدود أبيي الشمالية والجنوبية التي كانت مثار اختلاف بعدم رضا المؤتمر الوطني وقبائل المسيرية عليها". وزادت المحكمة إلى ذلك إقرارها بحقوق الرعي للقبائل في منطقة أبيي، بغض النظر عن نتيجة قرار التحكيم.

محاولة الخروج من لعنة النفط
هذه الحيثيات تعكس تباينا واضحا في الرؤى والأفكار، ففي حين يتحدث الرأي العام والإعلام عن ضرورة التعايش السلمي، الذي نسفه تصدير خلافات الشريكين إلى المنطقة، فإن كلتا القبيلتين تعرض تظلمها من الأخرى، فالمدعومة بموقف المؤتمر الوطني، كما في حالة المسيرية، والرافض لقرار التحكيم ما لم ترسم حدود 1956م، أو في حالة دينكا نقوك المدعومة بموقف الحركة الشعبية المؤيد للقرار، لا تملك أي منهما، في نهاية الأمر، مسألة تقرير مصيرها بمفردها.

غيـر أن هنـاك جانبـا مضـيئا مـا زال متبقيـا مـن إرث الإدارة الأهلية للمنطقة، وهو أن كلا الجـانبين يـدعوان، فـي الـوقت نفسه، إلى ضرورة تمكين تلك الإدارة الأهلية، الـتي اتصـفت في كثير مـن تاريخهـا بالحكمـة، للعـب دور رئيـس فـي حـل الأزمة والعودة إلى حدود 1956م، التي ضمنت لهـم تعايشـا سلميا فترة طويلة من الزمن رغم المنغصات من وقت إلـى آخر، ولكن ظـل هـم سـكان المنطقـة الكـبير علـى تنـوعهم واختلاف قبائلهم هو تنميتها، قبل ظهور لعنة النفط وما جرته مـن أزمـات تكـاد تعصـف بالمنطقـة ومسـتقبل الاسـتفتاء المرتقب.

نعم إن النفط صار لعنة مؤكدة، وهذه اللعنـة لـم تقـف عنـد حد تلميح وزير الدفاع السوداني عبد الرحيـم محمـد حسـين في القاهرة بتأجيل الاسـتفتاء إلـى حيـن حـل مشـكلة أبيـي وترسيم الحدود، الذي فـي رأيـه لـن يتـم فـي إطـار دولـتين منفصلتين وإنما يجب أن يكون في إطار الدولة الواحدة.

كما أن لعنة النفط كذلك لن تقف عند اقـتراح باقـان أمـوم، الأمين العام للحركة الشعبية، بضم أبيي للجنـوب فـي إطـار صفقة شاملة مع الشـمال حـول ترسـيم الحـدود والعلاقـات الشمالية الجنوبية بعد استفتاء تقرير المصير في الجنوب.

وبنفـس منطـق عبـد الرحيـم محمـد حسـين الحريـص علـى السلام مهما يكن، حسب قوله، "إن المهـم ليـس الاسـتفتاء ولكن الاستقرار والسلام"، فإن باقـان أمـوم يـرى بـالمنطق عينه أن "الجنوب مستعد للتوصل إلى صفقة من أجل تأمين السلام في المستقبل".

ورقة الشريكين غير الرابحة
"

لا أحد يدري بعد ما إذا كانت منطقة أبيي الغنية بالنفط ستقتطع جزءا من ثروتها هذه في إطار إعطاء مساحة للتسوية السلمية لكي تبعد شبح الحرب, أم أن المنطقة برمتها ستحتاج فعلا إلى دعم أممي لحفظ السلام بها وفيما حولها
"

وإن كانت آليتا بروتوكول أبيي وقرار تحكيم لاهاي جاءتا صفقات سياسية واضحة ارتضى البعض نصفها واعترض آخرون على نصفها الآخر، فإن ورقة تأجيل الاستفتاء التي ألقاها وزير الدفاع في وجه الحركة الشعبية، ومن ثم تلقفها الأمين العام للحركة وقام بالرد العاجل عليها باقتراح آخر يحول التأجيل إلى عملية أكثر سرعة تتمثل في صفقة شاملة، إن تمت فستكون صفقة فريدة في تاريخ السودان السياسي، لم يسبقها غير بروتوكول أبيي وقرار تحكيم لاهاي.

ووفقاً لما بذله المفاوضون في اتفاقية نيفاشا، فإن قبيلتي المسيرية ودينكا نقوك قد حصلتا على مكاسب اقتصادية كبيرة، أبرزها تخصيص جزء من عائدات البترول المنتج في أبيي، ثم إنشاء صندوق تنمية وإعادة بناء وتأهيل أبيي لمعالجة برامج الإغاثة وإعادة التوطين والاستقرار والدمج والتأهيل والبناء. لذا، بات مطلوبا من القبيلتين أن تتحسسا مواضع هذه المكاسب ومظانها قبل أن يقودهما أي من الشريكين إلى مهاوي فقدانها.

فلا أحد يدري بعد ما إذا كانت منطقة أبيي الغنية بالنفط ستقتطع جزءا من ثروتها هذه في إطار إعطاء مساحة للتسوية السلمية، لكي تبعد شبح الحرب دون فوز أو خسارة، أم أن المنطقة برمتها ستحتاج فعلا إلى دعم أممي لحفظ السلام بها وفيما حولها.

إذ إن الراجح فقط هو ما يحمله مقبل الأيام من مفاجآت، التي قد يكون من بينها تدخل مباشر من الأمم المتحدة، خاصة بعدما طالبت حكومة الجنوب بنشر قوات حفظ السلام العازلة على الحدود بين الشمال والجنوب، تحسبا لوقوع أعمال عنف مصاحبة لعملية الاستفتاء على تقرير المصير.

وإن صدق هذا التوقع وأتت القوات الأممية، فربما ستكون عامل سلام يجنب منطقة أبيي، انقلاب الشريكين على نفسهما، والدخول في حرب مفتوحة يتجرع بها شعبا الشمال والجنوب، على حد سواء، أصنافا إضافية من العذاب.

تم بحمد الله في محرم 1432 هـ (عام الجماعة) الموافق لديسمبر 2010 م.

التقرير القادم في هذه السلسلة سيكون إن شاء الله حول: كينيا:

مركز الرصد و الاستطلاع الكتائب
Al-Kataib Center
Monitoring & Reconnaissance

مؤسسة
للإنتاج الإعلامي